

SECOND SEMESTER CARTHAGE UNIVERSITY

Master's Degree in Democratic Governance
Democracy and Human Rights in the Middle East and North Africa
2016/20167

Victims' perception in the transitional justice process - Tunisia
تصورات "الضحايا" عن مسار العدالة الانتقالية في تونس

Thesis
EIUC GC DE.MA

Author: Amani Damerji
Supervisor: Dr. Wahid Ferchichi
Dr. Chaker Mzoughi

فهرس

صفحة	
٣	إهداء
٤	كلمة شكر
٥	المقدمة
١٩	القسم الاول: تعريفات نظرية
٢٦	القسم الثاني: الواهيين "ضحايا" العفن
٣٩	القسم الثالث: الواهيين "الضحايا" المغيبين
٦٩	القسم الرابع: استنتاجات وأسئلة
٧٤	الملحق الاول: مراجع الكتب
٧٧	الملحق الثاني: قاموس لبعض كلمات اللهجة المحكية التونسية
٧٩	الملحق الثالث: ممثلث كاريمان
٨١	الملحق الرابع: الصور

إهداء

إلى رفيق دربي أيهم، تعجز كلماتي عن وصف مدى تقديري وشكري لك
شكراً من القلب...

هذه كلمة احترام وشكر
إلى الذين يحاربون ويدفعون بمجتمعهم نحو الأمام

أود ان اتوجه بجزيل الشكر إلى كل الذين قابلتهم وإلى جميع الأشخاص الذين ساعدوني في إنجاز هذه المذكرة
البحثية.

وأشكر السيد أحمد علوي، ومركز الكواكبي، والسيدة وصال العائدي والسيدة رزان الحاج سليمان من هيئة
الحقيقة والكرامة، والصديقتان منال نحاس ومبروكة خضير على المساعدة التي قدموها لي.
كما أخص بالشكر السيد خميس بن رمضان وعائلته الكريمة لاستضافتهم اللطيفة لي في تونس.
كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي في الجامعة اللبنانية د. محب نادر شانة ساز لمتابعته لي.
كذلك أريد أن أشكر كافة الأساتذة في كلية قرطاج للعلوم القانونية، على استقبالهم الرحب ومساعدتهم القيمة
وبالأخص د. شاكر المزوغي ود. وحيد الفرشيشي.

تقديم

تصورات “الضحايا” ” حول مسار “العدالة الانتقالية” في تونس.

*الموضوع:

تتركز هذه الدراسة حول تصورات “ضحايا”¹ مرحلة حكم “زين العابدين بن علي”² عن مسار “العدالة الانتقالية”³ في تونس. سأحاول من خلال مذكرة البحث هذه، أن أرى بمنظار “الضحايا”، لمعرفة تصوراتهم عن أنفسهم، ولبعضهم البعض، وكذلك تصوراتهم للعدالة الانتقالية، المعنية بتطبيقها “هيئة الحقيقة والكرامة”⁴ وانعكاساتها على مسار تحقيق هدفها.

*تبرير الموضوع:

المبرر العلمي: ركزت معظم الدراسات والأبحاث السابقة، التي تناولت مسألة “الضحايا” في “العدالة الانتقالية”، على المنحى القانوني فقط، إضافة إلى أربعة أبحاث اجتماعية، تم إعدادها بين مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، ومركز تطبيق حقوق الإنسان، ومنظمة (Impunity watch) ومركز حقوق الإنسان وجامعة “يورك”⁵. وبعد اطلاعي وبحثي عن مراجع بحثية أكاديمية، في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في

¹ في الكتيب الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة (المعنية بتطبيق العدالة الانتقالية) تونس ٢٠١٦ تحدد النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية أن “الضحية هي كل من لحقه الضرر جراء تعرضه لانتهاك على معنى هذا القانون سواء كان فردا أو جماعة أو شخصا معنويا”.

² زين الدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٧ إلى ١٤ يناير ٢٠١١ وهو الرئيس الثاني لتونس منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٥٦ بعد الحبيب بورقيبة عين رئيسا للوزراء في ١٩٨٧ في انقلاب غير دموي حيث أعلن أن الرئيس بورقيبة عاجز على تولي الرئاسة وقد أعيد انتخابه بأغلبية ساحقة في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت وآخرها كان في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ (ar.m.wikipedia.org)

³ في الكتيب الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة (المعنية بتطبيق العدالة الانتقالية) تونس ٢٠١٦ تعرف النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية بأنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان”

⁴ “تحدث هيئة مستقلة تسمى هيئة الحقيقة والكرامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري يكون مقرها تونس العاصمة ويمكن أن تعقد جلساتها في أي مكان داخل تراب الجمهورية ويشار إليها في هذا القانون بي (الهيئة) يغطي عمل الهيئة الفترة الممتدة من الأول من شهر جويلية ١٩٥٥ حتى تاريخ صدور هذا القانون مدة عمل الهيئة بأربع سنوات بداية من تاريخ تسمية أعضاء الهيئة قابلة للتמיד مرة واحدة لمدة سنة بقرار معلل من الهيئة يرفع إلى المجلس المكلف بالتشريع قبل ٣ أشهر من نهاية مدة عملها” ص:١٣، الكتيب الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة ٢٠١٦.

⁵ عناوين الأبحاث هي: ١- مشاركتك ترجعك الامل ... مشاركة الضحايا حول مسار العدالة الانتقالية في تونس

٢- البحث العلمي والعدالة الانتقالية في تونس.

٣- المنطقة الضحية وجبر الضرر الجماعي في تونس

٤- التاريخ والذاكرة الجماعية

تونس، استنتجت أن مسألة "الضحية" والتي تتمحور حولها العدالة الانتقالية، وتعطيها "دور البطولة"، لم يتم تناولها من الناحية الأنثروبولوجية⁶، لذا ارتأيت أن هناك ضرورة لتناول الموضوع من هذا المنظور، وبعد اطلاعي على نظرية "طقوس العبور" لـ"ارنولد فان فاناب"، والتي تركز على مسألة "الانتقال" أو "اجتياز عتبة رمزية أو اجتماعية أو روحية"⁷، وهذا الانتقال يتمحور حول ثلاثة مراحل: الأولى، تكون حول الانفصال عن الوضع السابق. الثانية، المرحلة المهمّشة. الثالثة، هي الانضمام إلى الوضع الجديد. وهنا سأحاول إعادة إنتاج هذه المراحل، وفهم المرحلة التي تمر بها "العدالة الانتقالية" من خلال تصورات "الضحايا"، وانطلاقاً من الأرض المنهجية التي أعمل عليها.

المبرر الذاتي:

أما من جهة دافعي الشخصي لتناول هذا الموضوع، فهو الخوض في "التجربة الغيرية الحقّة" بما أنني لبنانية الجنسية، وطالبة دبلوم دراسات عليا معمّقة، أتخصص في الأنثروبولوجيا في الجامعة اللبنانية. هذه أول مرة أتدرب فيها على كتابة مذكرة بحث خارج إطار ثقافتي وانتمائي الجغرافي، فهذه التجربة هي بمثابة تدريب ذاتي في ممارسة البحث العلمي، وعلى كيفية إجراء تحقيق، وخوض غمار حقل غريب عني، من اللهجة العربية التونسية المحكية، إلى السلوكيات والعادات والتقاليد. لعرض نتائجها ضمن نص أكاديمي متقن. ومن جهة أخرى هو بمثابة اعتقاد شخصي، أن كل مجتمع عانى من الحرب، أو أي شكل من أشكال النزاعات، أو كان خاضعاً لحكم سلطة شمولية، ديكتاتورية، عليه أن يمر بمرحلة "العدالة الانتقالية"، وذلك لضمان تحقيق هدفين: الأول، تحقيق "المصالحة الوطنية"، والثاني، هو الانتقال الديمقراطي للسلطة. مما طرح في ذهني العديد من الأسئلة المتعلقة بالحرب الأهلية اللبنانية، ومنها: "ماذا لو، مرّ لبنان بمسار العدالة الانتقالية؟". ربما صورته مختلفة اليوم، في مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما كنا لنرى اليوم، أمراء الحرب الأهلية يورثون السلطة لأبنائهم وأحفادهم، لذلك فإننا بحاجة ماسة، إلى تكثيف معرفتنا وأبحاثنا حول هذا طقس، "العدالة الانتقالية"، وهذه فرصة ممتازة لي كباحثة متدربة في مجال الأنثروبولوجيا، وناشطة وعاملة في حقوق الإنسان، لبناء خبرة عملية، والتعمق أكاديمياً في هذا المجال.

⁶ الأنثروبولوجيا: هي علم الإنسان أنثروبوس (anthropos) معناها الإنسان لوجوس (logos) معناها علم وهذه كلمة إنجليزية مشتقة من أصل يوناني الأنثروبولوجيا هي العلم الوصفي الذي يدرس الإنسان ككائن مجتمعي ثقافي في أبعاده المختلفة باعتماده المنهج الوصفي-التحليلي .

⁷ <http://www.aranthropos.com>/طقوس-العبور/

مدخل

استغرقت هذه الدراسة إلى ما يقارب ثلاثة اشهر من العمل الحقلّي المتواصل، وشهرين لكتابة البحث وتتمحور مذكرة البحث حول اكتشاف وفهم وتحليل وظيفية تصورات "الضحايا" عن ذواتهم وعن نظرائهم وعن عملية العدالة الانتقالية. وافترض ان هذه التصورات تساهم في إعادة انتاج العدالة الانتقالية وبنية المجتمع ككل. وتبقى معالجة هذا الموضوع (في حدود هذه المذكرة) مجرد عتبة تخولني فهم بنية مجتمع متكامل. أتّي هذا العمل ضمن اطار منظور اتنوغرافي و اتنولوجي وهو مجزء إلى اربع اقسام بالاضافة إلى المقدمة الموضوع وتعريف بالحقل وبمنهجية العمل كما التقنيات المستخدمة اما القسم الاول هو عبارة عن شرع للمفاهيم المتناولة في مذكرة البحث مروراً بالعدالة الانتقالية بشكل مختصر وصولاً إلى مفهوم "الضحية" من الوجيهات القانونية النفسية والانتروبولوجية، اما القسم الثاني وهو تحت عنوان "ضحايا" العنن وفيه المقاربة الوصفية المتمثلة في جلسات الاستماع العلنية اما القسم الثالث والاخير بعنوان "الضحايا" المغيبين تناولت في هذا الجزء تصورات الناس "المهمشين" حول مفهوم "الضحية" و"الجلاد" كما سلط الضوء على تصوراتهم لبعض البعض وتأثير ذلك على مسار العدالة الانتقالية. وتخلص مذكرة البحث هذه في القسم الرابع إلى الاستنتاجات والاسئلة ويتبعها عددا من الملاحق المراجع والمصادر، قاموس للتعريف ببعض كلمات اللهجة التونسية التي استخدمه المقابلين في مقابلاتهم، وملحق عن مثلث كاريمان وبعض من الصور الفوتوغرافية.

اندلعت الثورة التونسية في تاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، تحت شعار "شغل، حرية، كرامة وطنية"⁸، وفي ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، غادر رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي مع عائلته إلى خارج تونس. وبدأت تونس بالانتقال إلى مرحلة جديدة، وهي رفض منظومة الحكم الأحادي، ومحاولة بناء دولة القانون التي تحترم حقوق الإنسان والحريات العامة. وبعد الثورة بدأ مفهوم "العدالة الانتقالية" بالظهور على غرار عدة دول، طبقت آلياتها، وشهدت مراحل تحول سياسي ومجتمعي، لضرورة خلق جو من المصالحة الوطنية، التي تأزمت بسبب شعور فئة من التونسيين، بظلم وضرر وقع عليها، خلال فترة حكم الأنظمة السابقة، فبدأت بعض مكونات المجتمع المدني، بالعمل على إرساء آليات العدالة الانتقالية، من خلال تشكيل جمعيات⁹ متخصصة بها، ترفقاً مع ظهور جمعيات ومنظمات ممثلة للضحايا وعائلاتهم. فبدأ العمل على تدعيم نشاط تلك الجمعيات، من خلال الملتقيات والندوات والمحاضرات وورشات العمل، والتي بلورت مشاريع وتصورات لإرساء آليات العدالة الانتقالية. وصولاً إلى تشكيل هيئة الحقيقة والكرامة، والتي أطلقت على الفئة "المتضررة" أو "الناجية" من الانتهاكات، مسمى "ضحايا".

⁸ نتيجة تراكم لعدد من الاحتجاجات والاضطرابات المتوالية والمتعددة منذ ٢٠٠٢ اندلعت الثورة التونسية في ٢٠١١ بعدما فجر شرارتها الشاب محمد البوعزيزي حين أحرق جسده أمام مبنى البلدية في ولاية سيدي بوزيد التي تقع بوسط الجمهورية التونسية معترضاً على شرطية صفعته.

⁹ أسماء هذه الجمعيات هي: مركز تونس للعدالة الانتقالية، تنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، الشبكة الوطنية للعدالة الانتقالية، أكاديمية العدالة الانتقالية التابعة لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، مركز تونس لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية.

أسئلة البحث:

- ما معنى "ضحية"؟
- من هم "الضحايا" في تونس؟
- كيف يتم تصنيفهم على أنهم "ضحايا"؟
- لماذا أطلق عليهم النص القانوني للعدالة الانتقالية مسمى "ضحايا"؟
- كيف ترى الفئة المصنفة كـ "ضحايا" مسار العدالة الانتقالية؟ وماذا تنتظر منها؟
- كيف يؤثر استخدام مصطلح "ضحية"، على تصورات هؤلاء الناس لذواتهم وتصورات المجتمع عنهم؟

الفرضية :

فرضية الانطلاق التي اقترحها في هذه المذكرة تذهب في اتجاهين:
الأول تصورات المستهدفين في عملية "العدالة الانتقالية"، عن ذواتهم، وعن بعضهم البعض تلعب دوراً فيها. اما من جهة الثاني فهو تعميم مفهوم "الضحية" على المستهدفين في مسار "العدالة الانتقالية"، يؤثر على مسارها.

المدارس الأنثروبولوجية المعتمدة:

المدرسة تؤثر على منهجنا بالعمل، وعلى طريقتنا بالحكم على الأمور.

المدرسة الوظيفية:

- يعتبر "لابلانتيين" في كتابه "الخمسون كلمة المفتاح في الأنثروبولوجيا" أن "الانثروبولوجيا الوظيفية" كما أعدّها في انكلترا، كل من "مالينوفسكي"¹⁰، و"راديكلف براون"¹¹، تقوم على ما يلي:
- دراسة المجتمع، بحد ذاته أو المؤسسة، دون العودة إلى تاريخ أي منهما.
 - فهم الكيفية التي يتم فصل فيها كل عنصر من العناصر الأخرى، التي تتألف منها المؤسسة، وتشكل نظاماً فيما بينها، ومن ثم فهم الدور الوظيفي لكل منها"¹².

¹⁰ هو من أهم علماء الإنسان في العالم ومن أهم رواد المدرسة الوظيفية عايش مجتمع "التروبروياد" وأسس الوظيفية كمدرسة ومنهج تقنية ونموذج إرشادي

¹¹ شغل منصب الاستاذ الأول في الانثروبولوجيا في جامعة اكسفورد، ودرس المجتمعات غير الصناعية والسكان الاصليين لاستراليا

¹² لابلانتيين، ٢٠١٥، ص: ١٤٣.

يركز الوظائفيون على البناء والوظيفة، ومن جهتي كنت أعمل على مستوى وظائف، حيث كان محور اهتمامي، هو لمس كيفية اشتغال الأشياء، وترابطها مع بعضها البعض. في "العدالة الانتقالية" كبناء، وكيف تعمل مكونات هذا البناء، وهي النسق الاجتماعي، والنسق الاقتصادي والسياسي، فتتوالف مع بعضها، بهدف تشكيل مكون جديد، هو احتياجات المجتمع وتوازنه، حيث يتمثل في العدالة الانتقالية، وهو "المصالحة الوطنية".

المدرسة البنيوية¹³:

"أساس تفكير ليفي ستروس يقوم على أن ما وراء العقلي، وما وراء منطق التنظيم المجتمعي، وممارسات المجتمعات ومعيوشها، وما وراء قواعدها التي تختلف باختلاف الأمكنة، هناك شيء مشترك نجده عند الإنسان مهما كان أصله وثقافته، وأن الشيء الوحيد المشترك هو اللاوعي الجماعي للذهن البشري"¹⁴.
ومن معطيات المقابلات والمعاشية الحقلية، وصلت إلى البنيوية، وهي عبارة عن (سيستام) وظيفي-بنيوي، مرتبط بتصورات "الضحية والجلاد"، "الدكتاتورية والديمقراطية"، وحول بنى التبادل الإيجابي والسلبي.

في اختيار الميدان:

تتقاطع ميادين¹⁵ متعددة في مذكرة بحثي، بما هي واقعة مجتمعية كلية ويندرج موضوع هذه المذكرة ضمن ميادين انثروبولوجيا القانون وانثروبولوجيا السياسة وانثروبولوجيا حقوق الانسان.

انثروبولوجيا:

"اصطلاح الأنثروبولوجيا تعريب لاصطلاح الإنكليزي Anthropology والاصطلاح الفرنسي Anthropologie، وكلاهما يرجع للجمع بين الكلمتين اليونانيتين: antropos: معناها الإنسان، logia: معناها علم أو دراسة. والمعنى اللفظي لاصطلاح أنثروبولوجيا أن موضوع هذا العلم هو الإنسان، والإنسان هو الإطار الوحيد الذي يحدد الموضوعات التي يدرسها هذا العلم، أما الزمان أو المكان فلا يقيدان الموضوعات التي تدخل في نطاقه. ويهتم هذا العلم فيدرس أجسام أفرادهم ومجتمعاتهم ووسائل الاتصال فيما بينهم وكل ما ينتجونهم سواء أكان مادة أو علاقة اجتماعية أو فكرة"¹⁶.

¹³ هي إعادة البناء الذاتي لبنية مجتمع معين، وذلك بموجب الحيوية المتواجدة في داخلها، والتي تتمثل صورتها الأكثر بروزاً، ليس في حالة الاستقرار والتوازن، وإنما في التناقض والتضاد، أو بالأحرى في الصراع الموجود فيها - لابلاتنين، ٢٠١٥، ص ٢٧٣

¹⁴ لومبار، ١٩٩٧، ص ٢٦٨.

¹⁵ الميدان هو سلك معرفي وأكاديمي "أي بما هو مستوى معرفي، نظري، في سياقها تدرس الظواهر والمواضيع وتتراكم الخبرات والنتائج المعرفية" (شانه ساز، 2010 - 2011 ص7) وعلينا أن ننسب موضوعنا إلى ميدان أو ميادين. وهناك لفظ ساند في إحلال مصطلح ميدان مكان مصطلح الحقل عن طريق الخطأ.

¹⁶ وصفي، دون سنة النشر، ص: ١٤-١٥.

انثروبولوجيا الدين: يرتبط مفهوم "الضحية" و "الأضحية" وبالتالي "الضحية" بميدان الانثروبولوجيا الدين. وهو الوحيد القادر على تفسيره كما على تحليل الصراع القائم بين الاسلاميين والعلمانيين و"وفقاً لأفكار لوكريس Lucree الأبيقوري (محب اللذات) في كتابه "دي ناتورا روريوم" de natura rerum، يتوجس الانسان من قدرة الالهة التي تصور انها اصل النظام في العالم، وقد اظهر من خلال الطقوس، وطقس التضحية على وجه الخصوص، اشارات إلى التبعية والخضوع، بدلا من ان بكتسب المعرفة الفلسفية الحقيقية"¹⁷.

أنثروبولوجيا القانون: لعب القانون دوراً مهماً في تشكيل مفاهيم، وتشريع قوانين "العدالة الانتقالية" في تونس، وهذا ما ساهم بشكل واعٍ، أو غير واعٍ، في ترسيخ مفهوم "الضحية"، بما أنه شرّع استخدام هذا المصطلح. وحسب مقال لـ "جيرهارد أنديرز"، المنشور على موقع "ألجرا" بعنوان "سبل قضائية وغايات سياسية: أنثروبولوجيا العدالة الانتقالية والمحاکمات السياسية"، فإنه "لا يمكن فصل القانون عن سياقه، فالقانون هو تجسيد لديناميات اجتماعية وثقافية وسياسية، وهو يُدرس من هذا المنطلق. فالمسألة ليست على هذا النحو، القانون والثقافة، بل الثقافة كقانون، أو كظاهرة اجتماعية"¹⁸. لذلك يعالج هذا الميدان الأنساق القانونية والتشريعية، وهو الذي يوضح دور العقائد والطقوس في دعم سلطة القانون، وعلاقته بالضبط المجتمعي من ناحية الثواب والعقاب.

انثروبولوجيا السياسة: تعالج موضوعات هذا الميدان "الظاهرة السياسية، والممارسة السياسية، والحكم والسلطة والدولة"¹⁹، ويعرّف كذلك على أنه: "أداة اكتشاف ودراسة شتى المؤسسات والممارسات، التي تحقق حكم الناس، فضلاً عن أنه أداة اكتشاف لنظم التفكير والرموز التي يستند إليها. وقد وضع "منتسكيو" نفسه بين المؤسسين الأوائل للانثروبولوجيا السياسية، عندما أعدّ مفهوم الاستبداد الشرقي، (مقترحاً نموذجاً مثالياً بمفهوم ماكس فيبر)، وعندما صنف المجتمعات التي يحددها هذا المفهوم، ويوضح تقاليداً السياسية المختلفة عن التقاليد الأوروبية"²⁰. لذا استعنت بهذا الميدان لأطل من خلاله على تصورات "الضحيا"، حول مسألة إعادة إنتاج السلطة، بعد تطبيق مسار العدالة الانتقالية، وضمان الانتقال السلمي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

انثروبولوجيا حقوق الإنسان: بما أنني أنشط في مجال حقوق الإنسان، كانت لي تجربة في مخيم شاتيللا (بيروت - لبنان)، لمدة سنتين، وتجربة أخرى مع مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، وتواصلت مع مخيمات داخل

¹⁷ ريفير، ٢٠١٥، ص: ٣١.

¹⁸ <https://qira2at.com/2015/02/19/18>/سبل-قضائية-وغايات-سياسية-أنثروبولوج

¹⁹ شانة ساز، ٢٠١٠-٢٠١١، ص: ٧.

²⁰ بالاندي، ٢٠٠٧، ص: ١٧.

سوريا. وبما أنني أخصص في الأنثروبولوجيا، وبعد دراستي عن الديمقراطية وحقوق الانسان، لايزال سؤالني قائماً حول إمكانية تحقيق انسجام، أو نوع من الدمج، بين "عالمية حقوق الانسان" والأنثروبولوجيا.

حيث تُنهم الأولى بعدم احترام الخصوصيات الثقافية، فإن "اختلاف التعبير عن الخير والشر والصواب والخطأ في أوساط الشعوب المختلفة"²¹ [...] وما يعد حقاً إنسانياً في مجتمع ما، قد يعد مخالفاً للأعراف الاجتماعية في مجتمع آخر، أو بين افراد الشعب ذاته في مراحل مختلفة من تاريخه"²².
وأثناء معاشتي الحقلية ردد الكثير من الناس عبارة "الخصوصية التونسية" عند تطبيق "العدالة الانتقالية".
فيما يعد احترام الاختلافات والخصوصيات الثقافية لدى البشر، المبدأ الجوهرى للأنثروبولوجيا، وخاصة ميدان الأنثروبولوجيا الثقافية.

ولا تزال الأنثروبولوجيا في طور التأسيس لمفهوم "حقوق الإنسان"، من المنظور الأنثروبولوجي وتحاول تطويره، وذلك بحسب ما قدمه كتاب "الاستسلام للمثالية: حقوق الإنسان" على أنه "تصور واضح عن إطار معياري عابر للقوميات، أو ما بعد قومي مستقبلي، يستند إلى إملاءات الضبط الأخلاقي، والتواضع والتعددية القانونية"²³. لذا وددت أن أطلع على ميدان انثروبولوجيا حقوق الانسان، وذلك لغرضين، أولهما، تراكم معرفي أكاديمي، والثاني، إثراء تجربتي المهنية في مجال حقوق الإنسان.

المفاهيم:

المفاهيم المعتمدة في هذه المذكرة تقع على ثلاثة مستويات:

مفاهيم إجرائية معاشية:

أي تم لحظها ومعاشتها، وهي مفاهيم مستخرجة من الحقل، ترددها فئة من الذين تعرضوا للانتهاك، وهي تعبر عن تصور موحد فيما بينهم، وتعكس الصورة التي يريدون إبرازها للعن.

*المحرقة: مفهوم جماعي ويعبر على إلزامية التبادل الجبري في العلاقات المجتمعية، وتتميز بالتبادل بين ثلاث أطراف (ضحية) مجتمع + سلطة).

*الهرسلة: مفهوم جماعي تونسي، يضمّن جملة من التضييقات النفسية الاقتصادية والأمنية وقطع الأرزاق.

²¹ التدخل بالحذف من قبل معدة المذكرة

²² غويديل، ٢٠١٥، ص: ٢٣٣

²³ غويديل، ٢٠١٥، ص: ٢٢٨

مفاهيم إجرائية تفسيرية:

“التبادل الإيجابي 24” و “التبادل السلبي” 25

مفهوم الأنثروبولوجيا الإرشادية:

هو مفهوم أنثروبولوجي نظري عام، نسترشد به لمعالجة المعطيات الحقلية. وهو مفهوم “الواقعة المجتمعية الكلية” للأنثولوجي الفرنسي “مارسيل موس” والذي توصل إلى “تصور سوسولوجي مميز لكل الظواهر الاجتماعية، ومنها “الهبة”، مفاده أن هذه الظواهر كلية، أي إنها تختزل جميع مستويات الحياة الاجتماعية بتفاعلاتها المادية والرمزية، وأن فهم المجتمع بصفة كلية، يعتمد على مقارنة الظواهر مقارنة كلية، لا تفصل أو تفكك أو تحلل، إلا لتعيد تركيب الكل”²⁶. ويتلخص فكر “موس” بحسب “لوميبار”، بأن الظاهرة المجتمعية الكلية تشمل على المواصفات الآتية: “ظاهرة جماعية تستنفر المجتمع بأسره، (لا بعض الجماعات فقط)، ومؤسساته برمتها.

وعلى المستوى المنهجي فقد أفادني مفهوم “الواقعة المجتمعية الكلية” على مستويين:

(1) يقول موس في مقالته عن الهبة: “تتم التبادلات والتعاقدات داخل الحضارة الاسكندنافية، وعدد هام من الحضارات، على شكل هدايا، نظرياً بطريقة اختيارية، ولكنها في حقيقة الأمر إلزامية”²⁷. فهذه الدورة التبادلية، مع قواعدها الناظمة الإلزامية، هي التي سأحاول فهمها ومعالجتها من خلال دورة “التبادل الإيجابي” و “التبادل السلبي”، حيث تلعب العلاقات التبادلية دوراً أساسياً في مجمل العلاقات المجتمعية.

(2) لا يفهم الجزء الا بكليته، أي لا نستطيع أن نفهم “الضحايا” وتصوراتهم التي تمثل الجزء، إلا إذا فهمنا الرابط بين المجتمعي الديني والسياسي والاقتصادي والنفسي، وخاصة ضرورة فهمنا لـ “سيستام” الانتقال، وهو الكامن في المنطق الواعي/ اللاواعي “للعدالة الانتقالية”.

²⁴ “دائرة التبادل الإيجابي” هو مفهوم إجرائي استرشد به للدلالة على التعاون والمشاركة والاختلاط، وذلك مفاده أنها شبكة الأنشطة التعاونية والتفاعلية مع مسار خطوات العدالة الانتقالية منذ البدء تعريف “الضحية” تقديم ملفه الخاص والانتقال إلى جلسة الاستماع إلى قصة اضطهاده حتى الوصول إلى مرحلة تعويض الضرر نهائية، بإعادة إدماجه بالمجتمع، بعد شعوره بالرضا والأمان والانتماء.

²⁵ “دائرة التبادل السلبي” وهو مؤشر عن الاضطرابات، يتميز بنمطين من السلوك. الأول: برفض “الضحايا” الاعتراف بـ “سيستام العدالة الانتقالية” ما ينتج رفضهم لخوض مسار “العدالة الانتقالية” فيؤدي إلى “تهميش” وخلل اندماجهم بالمجتمع المتصالح مع ماضيه، وهو الذي تهدف “العدالة الانتقالية” إلى بنائه. أما الثاني: هو قبول فئة من “الضحايا” بالرغم من عدم تقبلهم لمسار العدالة الانتقالية وانتقاداتهم له، بالدخول إلى المنظومة “السيستامية للعدالة الانتقالية” مما سيؤدي إلى نوع من الاستغلال لصفة “الضحية”، لتوظيفها سياسياً من جهة، ومن جهة أخرى كدلالة على عدم تقبلهم للاندماج في المجتمع الذي تتصوره “العدالة الانتقالية”.

26 - موس، 2011، ص:15.

²⁷ <http://www.aranthropos.com>/كتاب-الهبة-لمارسيل-موس/

في اختيار لغة كتابة البحث:

تمحور همي منذ قبولي في برنامج الماجستير " حقوق الإنسان والديموقراطية في الشرق الأوسط" بأن أبدأ التدرب على كتابة مذكرة البحث هذه باللغة الانكليزية، خاصة أن لغتي الأم هي العربية، وهذه أول مرة ستكون لي تجربة بكتابة مذكرة بحث بلغة أجنبية. ودخلت في صراع وجدل ونزاع حاد بيني وبين نفسي، حتى أختتم هذه السنة الدراسية، بمذكرة بحث أكاديمية، مكتوبة باللغة الانكليزية، بالرغم من إعلان الإدارة والمسؤول الأكاديمي عن عدم الزامية الكتابة باللغة الانكليزية. ولكن وبعد تفكير مطول بالموضوع، توصلت إلى أنه من حقي الإنساني والثقافي، أن اكتب بلغتي الأم، ومن حق كافة أفراد المجتمع الذي أكتب عنه أن يقرؤوا بحثاً بلغته. ففي نهاية الأمر، إحدى أهم اولوياتي من هذه التجربة، هي محاولة تقديم شيء جديد، كإضافة على الأبحاث السابقة التي تناولت "العدالة الانتقالية" في تونس. وسأكتفي بعرض ملخص للبحث باللغة الانكليزية.

في اختيار المنهج:

المنهج هو " الاشتغال بملكة الحكم" في إطار علمي محدد، وهو تبعاً لذلك ليس إنتاجاً نظرياً، أو حفظاً لقواعد جاهزة، بل هو " تدرب بالتجربة الذهنية،" لامتلاك خبرة تسمح لنا بالحكم على الخيارات العلمية والنظرية، للتقدم في بحث ما.²⁸

لذا فالعمل الحقلي²⁹ الذي هو الركيزة الأساسية في عملي البحثي، غايته "التوجه إلى الحقل" من دون أن يغيب عن بالنا الموضوع المبني في ذهننا، وذلك بهدف "استخراج معطيات البحث باللموس، أي من خلال المعاينة والمعايشة والاحتكاك بالناس، وبذلك يصبح هذا الحقل مجالاً للتفاوض مع شركاء محتملين، مساهمين بدورهم في بلورة فرضيات وإشكاليات البحث"³⁰. وهنا أكون قد حاولت قدر الإمكان، أن ألتقط المفاهيم من الأرض المنهجية المدروسة، وأن أعيد إنتاج ما اخترنته مسبقاً، من مفاهيم كانت قد أنتجت في أرض معرفية مختلفة عن واقعنا المدروس.

مراحل العمل الحقلي:

اخترت أن يكون حقل مذكرة البحث هذه، هو جلسة الاستماع العلنية التي تبث مباشرة على قنوات التلفزة التونسية الوطنية، لأن هذا الإجراء هو من أهم الإجراءات في مسار تطبيق مراحل العدالة الانتقالية. لقد حضرت كافة الجلسات العلنية التي أقيمت في شهر أيار ٢٠١٧، واعتمدت تقنية الملاحظة المباشرة، والملاحظة بالمشاركة، وهي من أهم خطوات المنهج الإثنوغرافي (المادة الوصفية)، لذلك ارتأيت أن تكون بداية

²⁸ نظير جاهل، مرشد مادة المنهجية في الجامعة اللبنانية- العلوم الإجتماعية - الفرع الاول، 2009-2010، ص2.

²⁹ "الحقل هو بمثابة إطار نظري يمكن الاطلاع عليه من خلاله على جانب محدد من الواقع دون غيره، حيث تجري ممارسة هذا الجانب الملموس والتي يحدد موضوع أرض الواقعة، أو احداثاً أو ظاهرة لا يمكن سردها بمنهج آخر (شانة ساز ٢٠١٠-٢٠١١-ص:٥).

³⁰ محب شانه ساز، مرشد مادة التحقيق الإثنوغرافي للسنة المنهجية الرابعة في الجامعة اللبنانية- الفرع الأول-جدارة - فرع الأنتروبولوجيا ص 36-37.

الانطلاق في مذكرة البحث هذه، من خلال ملاحظاتي ومعايشتي لجلسات الاستماع العلنية، والتي سأعرضها في الفصل الثاني. وبما أن عدد جلسات الاستماع العلنية في الفترة التي كنت متواجدة فيها بتونس كان قليلاً (٣ جلسات)، دعمت ملاحظاتي من خلال معايشتي للاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها “الضحايا”، أمام هيئة الحقيقة والكرامة، كما تابعت جلسة الاستشارة الوطنية، حول مسألة “جبر الضرر”³¹، والتي قامت بها هيئة الحقيقة والكرامة في تونس العاصمة، في الثاني من نيسان ٢٠١٧، وكانت فرصة لمقابلة المزيد من “الضحايا”، كما شاهدت كافة جلسات الاستماع العلنية “للضحايا” المرفوعة على الأنترنت (youtube)، ورصدت تعليقات المجتمع التونسي، على جلسات الاستماع العلنية “للضحايا” وآرائهم حول مسار العدالة الانتقالية، على شبكات التواصل الاجتماعي (facebook).

زودني مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية³² بأسماء رؤساء جمعيات مجتمع مدني محلي، تهتم بشؤون وملفات “الضحايا”، ومنهم في ذات الوقت من تضرر، أو تعرض للسجن والانتهاكات، تواصلت مع جميعهم، وقد أجريت حوالي أربعة عشر مقابلة، اعتمدت فيها أسئلة المقابلة الموجهة (سأعرفها لاحقاً)، ومن خلال هؤلاء الأشخاص، استطعت الوصول إلى ما يقارب العشرين شخصاً، وقد قمت بمقابلتهم جميعاً، وقد قسمت عينات المقابلات إلى خمس فئات:

- فئة عشوائية من الناس (من خارج دائرة العدالة الانتقالية)
 - فئة من رؤساء جمعيات مجتمع مدني (محلي ودولية)
 - فئة من رؤساء جمعيات وهم من الناجين من الانتهاك “ضحايا”
 - وفئة من الناجين من الانتهاك “ضحايا” المشهورين (قدموا شهادتهم على شاشات التلفزة)
 - فئة من الناجين من الانتهاك “ضحايا” غير معروفين (مهمشين).
- وخلال هذه المقابلات واثناء المعاشة الحقلية، استخدمت تقنية المقابلة ذات الأسئلة المفتوحة، وتقنية السيرة الذاتية (سأعرفها لاحقاً)، وذلك لهدف أساسي هو بناء ثقة بيني وبين المقابل، وخلق جو من الألفة والراحة.

مراحل كتابة مذكرة البحث:

بعد الانتهاء من العمل الحقلية تم نقل المقابلات من جهاز التسجيل، ثم انتقلت إلى مرحلة التحليل من خلال العمل على تقسيم كل مقابلة إلى أجزاء، بحسب الموضوعات التي صنفتها في مذكرة البحث. بعدها نظمت الملاحظات التي جمعتها من الحقل المدروس أثناء معايشتي لبعض الأحداث المتعلقة (مظاهرات اجتماعات...) بموضوع البحث والتي قمت بتدوينها في المفكرة الحقلية.

³¹ عنصر مفصلي في مسار العدالة الانتقالية، يفترض وجود برنامج متكامل يقوم على الاعتراف بوجود أضرار ومتضررين وضرورة تعويض بالوسائل المناسبة. فرشيشي - بلقاسم - سماري - علوي - حرز الله ٢٠١٤، ص ٨٣.

³² مركز الكواكبي هو مركز للدراسات والبحوث الاجتماعية والقانونية والسياسة الغير حكومية في تونس

أما من جهة العمل المكتبي، فقد عملت على تجميع وتنظيم كل ما قرأته من الكتب العلمية المختلفة، منها المتعلق بالانثروبولوجيا، ومنها المتخصص بـ"العدالة الانتقالية" و"الضحايا".

تعريف التقنيات التي تم اعتمادها في هذه الرسالة:

"تعني تقنيات البحث لوائح أفعال وإجراءات محددة ينبغي القيام بها، عند كل محطة من محطات البحث المنهجية.³³"

الملاحظة:

تأخذ الملاحظة مركز الأولوية في استخدام تقنيات البحث الانثروبولوجي، فهي تساعد الباحث على رصد وظائف الأشكال الكلامية، وسلوكيات الناس الباطنة، (أي التي يتعمدون إخفائها)، أو الظاهرة منها. "وتعتبر الملاحظة الوسيلة السائدة والجدية لعمل الإثنولوجي، وعليه فالإستقصاء بواسطة الملاحظة يشكل مادة أساسية في ميدان العلوم الاجتماعية.³⁴"

الملاحظة المباشرة:

"تكون الملاحظة المباشرة عندما يلاحظ الباحث الموضوع المدروس مباشرة. فينزل إلى حقل الدراسة، لمعاينة بعض المظاهر المجتمعية، أو يحضر تجمعات، أو اجتماعات، لتكوين أفكار، أو تجميع معطيات، أو معلومات، تتعلق بموضوع بحثه.³⁵"

الملاحظة بالمشاركة:

الملاحظة بالمشاركة وهي (المعايشة): تردت بشكل متكرر على المنظمات التي تعمل بشكل مباشر، أو غير مباشر مع "الضحايا"، وزرت عدة مرات المناطق الجنوبية لتونس، والتي تعرف بـ"المناطق الضحية"، وهي التي عانت من تهمة على كافة الأصعدة، من قبل الحكومات السابقة. وذلك بهدف "اكتشاف منطق الثقافة الخاص من داخل الثقافة نفسها، مع مراعاة التدرج في المشاركة، وذلك للتخفيف من الإرباك المحتمل للجماعة المدروسة"³⁶.

³³ ابراهيم عبدالله، 2006، ص 199.

³⁴ مراد إبراهيم، 2007، ص 44.

³⁵ ابراهيم عبدالله، ص 250، المصدر السابق.

³⁶ محب شانان ساز، مرشد مادة التحقيق الإثنوغرافي للسنة المنهجية الرابعة جدارة في الجامعة اللبنانية - فرع اول - فرع الأنثروبولوجيا.

هي أيضاً "طريقة العيش في الحقل": تمكّن من التركيز على معاينة الوقائع الظاهرة للعيان، والمشاركة بالأنشطة المعاشة باللموس، ما يتيح انخراطاً حقلياً تدريجياً، بهدف التطرق إلى الظواهر المعقدة الكامنة خلف الوقائع البديهية، حيث تنفع البصيرة والحدس وليس البصر. ولا يقصد بالبصيرة والحدس هنا الإسقاط النظري المسبق في التفسير، بل يعني اكتشاف منطق الثقافة الخاص من داخل الثقافة نفسها. التدرّج في المشاركة يعني تدرّجاً في الفهم، وبيّنت تجارب الدراسات الحقلية أنه "لا ينبغي في هذا التدرج طرح ما لا يتفق مع الأهداف المباشرة لمعاينة الواقعة جانباً [...] المشاركة الجادة والصادقة ولباس المناسبة وبلغتها، تعزز الثقة المتبادلة وتقدم تجربة مباشرة لتلمس حرارة الأمور وحركتها. عدا عن أنّها تعلم المزيد من حسن المعاملة، والتمييز بين العادات والمصطلحات "الحسنة والسيئة"، وأصول "التصرف واللياقات، ومجاملات الكلام"³⁷.

المقابلة:

هي "مسلك منهجي نوعي تفاعلي معتمد في العلوم الإنسانية، تتخلله الملاحظة (فعل النظر)، إلا أنه يتميّز بملكة النطق (فعل الكلام) وحاسة السمع (فعل الإصغاء)"³⁸، كما أنها إجراء في جمع المعلومات وللمتها، وترتكز هذه التقنية على سبل الاتصال الشفهي. ومن المهم الاعتماد عليها بمختلف أنواعها، وهذا يتطلب من المتدرب الانخراط في ثقافة الجماعة وخاصة على صعيد اللغة (اللهجة) ونوعية اللباس، وغيرها من المسائل التي يقودنا إليها الحقل.

المقابلة الموجهة:

هي تقنية استخدمتها لهدف محدد، أو لسد الفجوات التي ظهرت خلال المقابلة المفتوحة، وهي تقنية تساهم في كشف النقاب عن بعض المصطلحات الكلامية، وعن بعض المظاهر السلوكية التي يجسدها المظهر العام للفرد، وهذا ما جعلني أعود مراراً إلى الحقل، بقصد جمع ما نُقص، أو ما استجد من معطيات .

المقابلة المفتوحة :

المقابلة المفتوحة "هي طريقة في التفاعل الشفهي المرن، غير مقننة بنظام من الأسئلة المحددة بدقة"³⁹. ومن أهم ما تقدمه هذه التقنية بناء علاقة جيدة ومريحة مع "الضحايا"، لما في ذاكرتهم وتصوراتهم من معلومات، لأنه لا يمكن إنجاز الرسالة، إلا بالغوص في لاوعي ووعي "الضحايا". عندها يتم تجميع المعطيات

³⁷ شأنه ساز محب، 2010، ص: 20، (التدخلات بالحذف من وضعي).

³⁸ - شأنه ساز محب، 2010، ص: 12.

³⁹ شأنه ساز محب، 2004 ص 26.

ومن ثم إخضاعها للتحليل والتفكيك وإعادة تركيبها، لتصبح متكاملة بعضها مع بعض، ومترابطة مع تصورات ومفاهيم الاتجاهات المختلفة، "الإسلاميين"، "العلمانيين"، "اليساريين"، وغيرهم.

تقنية السيرة الذاتية:

حاولت قدر المستطاع استخدام تقنية السيرة الذاتية أثناء عملي الحقل، وذلك بهدف فهم المجتمع التونسي من ماضيه إلى حاضره، بلسان حاله، وللتعرف أكثر على مسببات انتماء كل واحد منهم، للفكر الاسلامي، أو للاتجاه العلماني، أو غيرها، ومحاولة التقرب أكثر من الناس أو من "معرفي الحقل"⁴⁰ والذين سأعتمد عليهم لتسهيل التعرف على "الضحايا" الذين هم على صلة بهم.

لذا "يساهم منهج السيرة الحياتية في تسهيل الانتقال من الميكرو إلى الماكرو في فهم المجتمع، من خلال المؤشرات التي تعكسها الذاكرة المعيشية لفرد أو جماعة، والتي لا بد من أن تتقاطع مع مؤشرات مجتمعية أخرى، فتعمق فهم المجتمع وتسهل وعي حقيقة تحولاته. فالمرقبة المعمّقة لواحدة أو لعدة جزئيات، يمكنها أن تبين ميكانيكيات التصرف الاجتماعي، وسيرورات إعادة إنتاجه أو تحولاته، ويمكنها بالتالي أن تبيّن المنطق الاجتماعي الذي أنتجها"⁴¹.

التصوير الفوتوغرافي:

"تقنية للحصول على وثائق مشهدية لها صفة الديمومة والثبات. تساهم في فهم الأشياء المراد وصفها [...]"⁴² تغني عن مطولات مُعدّة من التوصيف المكتوب"⁴³ لهذه التقنية دور مهم في إغناء هذه الرسالة وحيويتها، والمساهمة في توضيح الأشياء المقصودة، وسوف أدّيل هذه الرسالة بملحق خاص ببعض الصور الفوتوغرافية (الملحق الرابع)، التي التقطتها أثناء مقابلاتي، وأثناء معيشتي للاحتجاجات من خلال هاتفي المحمول. رغم الصعوبة التي واجهتها في التقاط الصور أحيانا، بسبب عدم رغبة الناس بالظهور.

التسجيل الصوتي:

"توفر هذه التقنية، إمكانية استثنائية للتوثيق ولحفظ الأصوات والتعبير المحكية بدقة"⁴⁴ استعنت بهذه التقنية لحفظ المقابلات، لأهمية ذلك والعودة إلى التفاصيل عند الحاجة للتدقيق بها، لتبيان سياقات الكلام واللهجة،

⁴⁰ (معرف الحقل) هو شخص لديه علاقات متعددة مع الناس الذين استهدفهم في دراستي البحثية وهذا الشخص يسمى كذلك مفتاح الحقل "key person" وهو عبارة عن جسر ثقة بيني وبين جماعته التي سأقابلها...

⁴¹ مقال بعنوان السيرة الحياتية منهجية وتقنيات، للأستاذة الجامعية في الجامعة اللبنانية مها كيال، الرابط الإلكتروني للمقال موجود بملحق المراجع.
⁴² التدخل بالحذف من وضعي.

⁴³ شأنه ساز، 2010 - 2011، ص 24.

⁴⁴ شأنه ساز محب، المصدر نفسه، ص 18.

والنبرة، والانفعالات الصوتية. ولكن قد يكون لهذه التقنية شق سلبي، حيث يعتمد بعض المقابّلين إلى تغيير وجهة كلامهم عند التسجيل.

مفكرة الحقل:

"مفكرة الحقل سلاح الإثنوغرافي: مفكرة الحقل (دفتر جيب وقلم) هي الأداة الرئيسية للإثنوغرافي، المجهولة غالباً من قبل عالم الاجتماع. وهي مفكرة عمل، تدوّن فيها أحداث التحقيق، وتطورات البحث، بأسلوب تقريرّي، يوماً بيوم. هي أداة حفظ مادة التحقيق على شكل ملخصات قابلة للتحليل اليوميّ، فيها التواريخ وتوصيف الأماكن، والأحداث، وأوصاف الأشياء، وهي لا تتطلب نوعية أدبية، رغم ضرورة التزام قواعد الصرف والنحو واللهجة المحكية، والتقييد في تدوينها كما ينطقها الناس بلهجاتهم ومخارج أصواتهم. تتطلب أذن الدقّة، وحس التفاصيل، والأمانة اللامتناهية لـ"عامل المختبر" الذي يذكر (يدون) الشروط والظروف التي أنتجت ظاهرة ما، والطبيعة المحددة لهذه الظاهرة، في "مفكرة عمل"⁴⁵. لذا تلعب مفكرة الحقل دوراً بارزاً في إغناء مذكرة البحث فهي الرفيق الدائم "للانثروبولوجي". لذا فإن العودة إلى مفكرة الحقل، هي بمثابة العامل الأول في سد الفجوات، والتذكير عند النسيان خلال كتابتي لنص المذكرة.

تحديات وصعوبات البحث:

تمحورت تحديات البحث حول شقين:

الأول: في تدريب أذني ولساني على الجهة المحكية التونسية، وأنها ستعيق التواصل مع الذين أقابلهم، لكن بعدما تدرّبت وحفظت بعض الكلمات، لم يعد هذا الأمر يشكل عائقاً أمامي، غير أن بعض الذين قابلتهم، كانوا يتحدثون معي باللغة العربية الفصحى. وبما أن الأمانة العلمية، وعدم الوقوع في فخ الاسقاطات المسبقة، من أهم أولوياتي، نقلت شهادات الذين قابلتهم باللهجة المحكية التونسية، واستشهدت بكلامهم بشكل حرفي في كتابة البحث، على أن أقدم ملحق خاص بتعريف هذه الكلمات إلى اللغة العربية الفصحى (الملحق الثاني). الثاني: هو الوصول إلى "الضحايا" خاصة الذين ظهروا في جلسات الاستماع العلنية. البعض منهم رفض مقابلي رفضاً قاطعاً، والبعض الآخر تهرب من المقابلة، أو تردد.

45 - شأنه ساز محب، 2010، ص:10-11.

القسم الأول

المفاهيم المستخدمة في مذكرة البحث

١- مفهوم "العدالة الانتقالية":

تلعب "العدالة الانتقالية" دوراً مرحلياً في المجتمعات التي مرّت بثورات، أو عايشت فترات من الحكم الديكتاتوري الشمولي، وكذلك المجتمعات الخارجة من الحروب الأهلية. "فالعدالة الانتقالية" هي عبارة عن "طقس" انتقالي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، من النزاع إلى المصالحة، ومن الفساد إلى الإصلاح، ومن انتهاك حقوق الإنسان، إلى احترامها وتطبيقها، والأهم هو الانتقال من مفاهيم "متضرر" أو "ناجي" "ضحية"، إلى مفهوم مواطن.

تعرف "العدالة الانتقالية" من الجانب القانوني على أنها "وسيلة للتخلص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يساهم في تحقيق انتقال نحو الديمقراطية، بناء على توفر شروط احترام دولة القانون والمؤسسات وضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعددية وتحقيق العدل والاستقرار داخل المجتمع"⁴⁶. أما القانون الأساسي عدد ٥٣ لسنة ٢٠١٣ مؤرخ في ٢٤ ديسمبر فيعرفها بأنها: "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ول معالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر الضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"⁴⁷ كما أنها "تتطوي أساساً على مبادئ قانونية تحمل أهدافاً ذات منحى عملي، تتعلق بإرساء الديمقراطية والسلم في المجتمعات الخارجة من تجربة العنف السياسي. كما أنها تستند أكثر فأكثر إلى إطار قانوني دولي خصوصاً مع انشاء منصب، مقر خاص للأمم المتحدة، لتعزيز الحقيقة والعدالة، و"جبر الضرر"، وضمن عدم التكرار، بالإضافة إلى المصادقة على عديد المعاهدات الدولية ذات الصلة. "غير أن أهداف العدالة الانتقالية تتجرد مجرد التنظيم القانوني للعلاقات ما بين البشر بما أنها تسعى إلى تحقيق رد الاعتبار للأفراد ("العلاج"، "الصفح") وإحداث تحولات سياسية عميقة ("الديموقراطية"، "السلم"، "المصالحة") وفي هذا الصدد، تكون العدالة الانتقالية بمثابة مشروع سياسي في جوهره يرتبط برهانات عميقة تتعلق بالذاكرة والهوية"⁴⁸.

أثناء معاشتي الحقلية وإجرائي بعض المقابلات وصف بعض الذين قابلتهم "العدالة الانتقالية" بأنها "العدالة الانتقامية" ومنهم من اعتبرها مستهزئاً ساخراً على أنها "العدالة الاقتصادية"، وهناك فئة أخرى تقول إنها "العدالة المستحيلة" لان صفة العدالة هي: "صفة وامتياز إلهي، لا يتحلى بها إلا الخالق والإنسان لا قدرة له على ان يكون عادلاً" والبعض الآخر تساءل: "هل كان هنالك من عدالة حتى يتم انتقالها؟"، وهناك عدد قليل من الذين قابلتهم يؤمنون بأنها: "حق للمضطهدين من قبل النظام السابق". ويربطها آخر بالمستقبل، وعدم تكرار ما

46 المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس، مركز الكواكبي، ٢٠١٣، ص: ١١٢.

47 فرشيحي/بلفاسم/السماري/علوي/حرز الله، ٢٠١٤، ص: ٣٠٧.

48 مشاركتك ترجعك الأمل، الكواكبي، ٢٠١٥، ص: ٧.

حدث "نحن نتمنى اللي حدث ما يعود ولا يتكرر، ولن نقبل في أي وقت من الأوقات، حتى بعد ما نموت، يكون في جيل جديد يمر باللي مرينا فيه، تحت نظام دكتاتوري استبدادي"، فيما يراها آخر "ضمان للعدالة الاجتماعية" وأنها "السبيل الوحيد إلى الحقيقة"، ويتأمل منها "نحب نعيش في مجتمع خالي من التعذيب ويحترم حقوق الإنسان، فقط القانون اللي يغلط يتحاسب". ويرى آخر أن فيها "جانب نفسي للضحايا، وهو عبارة عن جلد للذات".

ومنهم من يعتقد على أنها "المصالحة مع النظام السابق". ويعتبر بلاندية في كتاب الانثروبولوجيا السياسية أن "في بعض الدول الأفريقية السوداء التقليدية، تنفجر التوترات الناتجة عن تفاوت في الأوضاع في ظروف محددة ويبدو حينئذ ان العلاقات الاجتماعية تنقلب دفعة واحدة ومؤقتاً. لكن هذا الانقلاب مضبوط: فهو منظماً في إطار الطقوس المناسبة التي يمكن تسييتها من هذه الزاوية "طقوس التمرد" حسب تعبير ماكس غلوكمان فالخدعة الكبرى للسلطة هي ان تعارض نفسها طقسياً لتتوحد بشكل أفضل عملياً"⁴⁹. ولا أريد الغوص أكثر في تصورات "العدالة الانتقالية" عند الناس، أو في تعريفات أكاديمية، لأن هدفنا التركيز على مفهوم "الضحية" وهو جوهر البحث الذي أعده.

٢- مفهوم "الضحية":

أطلق قانون "العدالة الانتقالية" في تونس على الناس "المتضررين"، أو من "أرتكبت بحقهم انتهاكات حقوق الانسان"، أو "المجني عليهم" مسمى "ضحايا". ويوجد هنا تشويش في مفهوم "الضحية"، من الناحية الأكاديمية، أو من حيث استخدامه كمصطلح متداول. فيوجد فئة من المدرجين تحت هذا التصنيف (ضحايا)، يفضلون استخدام مصطلح "مناضل" أو غيره من التسميات، ولكن ليس "ضحية" فهناك "التباس حول تسمية "ضحية" نفسها التي تعتبر من وجه آخر عنوان فخر، أو شكلاً من اشكال استنفاص وضعية"⁵⁰. وسأعرض بعض التعريفات "للضحية" من النواحي القانونية والنفسية، وبما أنه لا يوجد تعريف محدد "للضحية" سأحاول بدوري أن أعرف "الضحية" من الناحية الانثروبولوجية، بعد تقديم تعريفات شاملة لمفهوم "الضحية" بحسب المجالات العلمية التي تناولتها.

*من الوجهة القانونية:

بعد اطلاعي على بعض مواد القانون الجنائي التونسي، وجدت أن المشرع التونسي يطلق مصطلح "المجني عليه" تارة، ومصطلح "الضحية" تارة أخرى، على من ثرتكبت بحقهم الجرائم والانتهاكات. أما من جهة قانون "العدالة الانتقالية" استند تعريف "الضحية" على المعايير المعتمدة في القانون الدولي ويتضمن "كل من لحقه ضرر جراء تعرضه للانتهاك على معنى القانون سواء كان فرداً أم جماعة، أو شخصاً معنوياً، وتعتبر "ضحية

49 بلاندية، ٢٠٠٧، ص: ٦١.

50 فر شيشي بلقاسم السماري | علوي | حرز الله، ٢٠١٥، ص: ٢٩.

“كل منطقة تعرضت للتهميش او الاقصاء الممنهج [...] 51 القانون لم يكتفي بذلك وأضاف إلى مفهوم الضحية أفراد الاسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية، وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو لمنع تعرضه للانتهاك” 52.

أما من جهة التشريع والفقهاء الغربي يكاد يتوافق على استخدام مصطلح “ضحية” (victim) كما ورد في كل من (قانون حقوق الضحايا الأمريكي لعام 1996) و (قانون الإجراءات الجنائية الهندي المعدل لسنة 1973) والمادة (1) من قانون أونتاريو الكندي لسنة 1995، والمادة 2/أ من قانون حقوق الضحايا الانجليزي لسنة 2008)، حيث نصت على أن الضحية تعني:

1. كل صاحب شكوى فيما يتعلق بجناية أو جنحة.
2. كل شخص يعاني مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن جريمة ارتكبت بواسطة شخص آخر من:
 - أ. ضرر بدني أو نفسي أو عاطفي.
 - ب. خسارة اقتصادية، بما في ذلك إتلاف أو تضرر الممتلكات.
 - ت. إذا نتج عن الجناية أو الجنحة المرتكبة من الشخص وفاة شخص آخر أو فقدانه الوعي المستمر أو معاناته من إعاقة ذهنية خطيرة، فإن كل فرد من أفراد الأسرة المباشرين يكون ضحية للجريمة” 53.

*من الوجهة النفسية:

في مقابلة أجريتها مع “د. جلال نوفل” الأخصائي في الطب النفسي، حول تعريف ومعنى مصطلح “ضحية” واستخدامه، فرضه معتبراً أن اعتماد كلمة “ضحية” يرسخ بشكل لاواعي، فكرة أن هذا الشخص لا يمكن أن يكون سوى “ضحية”، وتبنى كل حياته على أساس الأفكار والمشاعر، التي تؤكد له على أن هويته (ضحية)، حتى لو كان واقعه بعكس ذلك”. واستند إلى نظرية “مثالث كاريمان” الذي يتضمن 3، عناصر مركزية تتشخص بزوايا هذا المثالث (انظر الملحق الثالث) “الضحية” المظلوم (المتضررين أو الناجين)، المعتدي الجلاد (نظام بن علي أو الدولة بالنظام الحالي)، المنفذ المحامي (هيئة الحقيقة والكرامة). دور “الضحية”: هو من يتم تعنيفه واتهامه بشيء لم يقم به، فهو شخص مظلوم ضعيف الشخصية مسلوب الإرادة وعاجز، ويعتقد أن كل من حوله يتآمر عليه، قالقدر اختار له أن يكون “ضحية”. دور المحامي أو المنقذ: تبحث “الضحية” دائماً عن منقذ لها، وبالتالي لن تستطيع الاستمرار في الحياة دون هذا المنقذ، وهو من سينتشلها من مركز “الضحية”.

51 التدخل بالحذف من وضع معد مذكرة البحث

52 فرشيخي\ بلقاسم\ السماري\ علوي\ حرز الله، 2015، (الفصل 10) ص: 190.

53 مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الرابع / السنة السابعة 2015
http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_31013204.pdf

دور الجلاد المعتدي: يلعب هذا الدور اشخاص يرون أنفسهم على صواب، ولا يتقبلون وجهات نظر الاخرين، بل يفرضون آرائهم على الجميع أو على “ضحاياهم”، وهو من يلقي الاتهامات عشوائيا ودون دليل. وتتبدل الأدوار في بعض الحالات، خاصة بالنسبة الذين يعتبرون بأنهم “ضحايا” فيتحولون إلى “معتدين” وفي احيان اخرى يتبدل دور “المنقذ” ليتحول إلى “معتدي”. هذا ما يثير دائماً شعوراً بعدم الأمان، وانعدام الثقة، ما يسهم في جعل مختلف الاطراف تراوغ وتتوافق على لعب هذه الادوار، وهذا لن يصب في مصلحة “العدالة الانتقالية”، التي لا تتم إلا بالخروج من هذا المثلث.

*من الوجهة الانثروبولوجية:

قدم ميدان الانثروبولوجيا الدينية تعريف “أضحية” و “تضحية” وهي عبارة عن طقوس دينية تمارس في مجتمعات تسمى بالبدائية والقائمة على الحدائث. بناء على ذلك سأحاول تعريف “الضحية” والتي هي كلمة مشتقة من “تضحية واضحية”.

وتطلق كلمة ضحية، على كل من قضى نحبه، أو تأذى بشكل بالغ جراء الكوارث الطبيعية، الحروب، الحوادث، أو الأخطاء البشرية، فهل يصح سحب هذه التسمية أيضاً على من واجه السلطة؟. وهل تجوز المقارنة بين من تعرض للأذى بشكل عرضي وبمحض الصدفة، وبين من سلك سلوكاً، واتخذ خياراته بشكل واع أو عاطفي رغم وضوح حجم المخاطر.

يعرف معجم المعاني الجامع (عربي-عربي) “الضحية” على أنها: “ضحية: (اسم)، الضحية: الأضحية ذبيحة والجمع: ضحايا. الضحية: ما يُبذل أو يُضحى به في سبيل غاية راح ضحية له أصابه سوء عن طريقه، أو بسببه.

الضحية: مَجْنِي عليه، بريء يموت ظلماً، ضحي (اسم)، ضحي: فاعل من ضحى”

الأضحية:

“هي تقنية شعائرية طقسية، تعمل على “التهدئة” والتطهير اللاشعوري النفسي، وتخلص إلى تخليص المجموعة المشتركة من التوترات الداخلية الضاغطة، ومن الصراعات المفتوحة، الموجودة لديها، فهي بمثابة مضاد للعنف بامتياز، أي أنها الوسيلة الأكثر فعالية التي يمتلكها المجتمع لحمايته الذاتية من العنف”⁵⁴. والمجتمعات التي تقوم على الأضحيات، هي مجتمعات يخلو منها السلطة القضائية، وذلك في اغلب الاوقات”⁵⁵.

54 لابلاتنين، ٢٠١٥، ص: ٢٥٣.

55 لابلاتنين، ٢٠١٥، ص: ٢٥٥.

“عندما يقدمون الاضحية إلى الالهة، ليس فقط لتهدئة غيظها، أو لتأمين الحظوة لديها فحسب، إنما للدخول شخصياً، ضمن سيرورتها الشعائرية القداسية. وفي أحيان أخرى [...] تعطي الالهة نفسها للناس، متقلدة دوراً معقداً، تكون فيه في الوقت ذاته، مقدمة ذبائح، ومضحية بنفسها، أيضاً هذه هي حالة، الديانة المسيحية.”⁵⁶

التضحية :

يحلها تايلور على أنها “عبارة عن هبة مقدمة للارواح التي تلعب بصفة شرعية، دور الوسيط بين الانسان والالهة، وقام فان دير ليو Van Der Leeuw بالاعتماد على المقولة الاتية وتنظيرها (أعطيك وتعطيني وتركني بسلام). [...]”⁵⁷ ويرى “ايدموند ليش” في “التضحية” رمزاً للمبادلة [...] تشمل التضحية، وتعتمد على نموذج بنيوي متساو بين المتواصلين، في حين أن التضحية تندرج تحت نموذج السيطرة والخضوع.”⁵⁸ وفي الانثروبولوجيا البريطانية “التفسير الأكثر قبولاً لمفهوم التضحية له طابع وظيفي [...]”⁵⁹ برّر Turner التضحية بأنها تهدف إلى التطهير وإلى تجديد المجتمع”⁶⁰.

لفهم ظاهرة “الضحية” في تونس ومحاولة تعريفها من الجانب الأنثروبولوجي على وجه التحديد، لا بد من عرض مشتقات كلمة “الضحية” وهي بحسب ما جاء في معجم المعاني الجامع للغة العربية: “التضحية” و “الاضحية”. الضحايا في هذه الحالة، هم من أقدموا على فعل “التضحية” فيقع فعل الفاعل (الضحايا) ليتحولوا إلى “أضحية” ضمن تصورات فئة منهم، وتصورات المجتمع والدولة. مثلاً على ذلك، جسد “محمد بوعزيزي” المحترق، والذي أجبر الدولة المتمثلة بنظام بن علي، على الدخول ضمن الدائرة التبادلية وفرض قواعد التزاماتها الثلاث: التقديم/ احراق الجسد، القبول/ مغادرة بن علي تونس، الرد/ لم يتم الرد بعد خاصة ان هيئة الحقيقة والكرامة(المسؤلة عن مسار العدالة الانتقالية) لايزال امامها سنتين لانهاء كامل مهامها .

استنتاج:

انطلاقاً من مجمل هذه المفاهيم والتي لا تقدم تبريراً واضحاً لضرورة استخدام مصطلح “ضحية” على من تستهدفهم عملية العدالة الانتقالية. كما لا تعطي وجهة نظر علم النفس مفهوماً واضحاً عن المشمولين بعملية “العدالة الانتقالية”، إذ لا يمكن تسميتهم “ناجين”، لأن جزءاً كبيراً منهم لم ينجُ بالفعل، بالتالي لا تقدم مصطلحات علم النفس ونصوص القانون، أي تحديد واضح ودقيق يمكن تعميمه على هذه الفئة. أما في الانثروبولوجيا، فلا تعبّر كلمة ضحية بدقة عنهم، أو بالأحرى، قد تعبّر عن جزء منهم والمقصود هنا من فقدوا حياتهم.

56 لابلاتنين، ٢٠١٥، ص: ٢٥٠.

57 التدخل بالحذف من وضع معدة مذكرة البحث.

58 ريفير، ٢٠١٥، ص: ١٧٠.

59 التدخل بالحذف من وضع مذكرة البحث.

60 ريفير، ٢٠١٥، ص: ١٧١.

٣- الواهبين "الضحايا" والدائرة التبادلية:

"التبادل هو مبدأ الركائز المفتاح في الأنثروبولوجيا، هو نقطة البداية عن علم حول الانسان ما زال ينطق الفاظه الاولى. فمن غير الممكن ان نجد مجتمعا من دون مبادلات [...] لأن التبادل أبعد من أن يكون وسيلة كغيرها من وسائل التنظيم الاجتماعي هو يؤلف الثقافة نفسها التي تنبثق عن الطبيعة"⁶¹

وتمر الدائرة التبادلية بثلاثة مراحل:

المرحلة الاولى: التضحية أو الوهب وهي تقديم لشخص أو لفئة أو لمجموعة، شئ ما في مرحلة ما، سواء كان مادياً أو رمزياً (كالاستعداد التام للتضحية بالذات لتخليص النفس والآخر من القهر والظلم، سواء بتحمل تعذيب السجن، النفي، أو الاحتجاج في الشوارع العامة ومواجهة القمع وعنف السلطة الحاكمة... وغيرها من وسائل الرفض والتي يعرف ما يترتب عليها من ألم)

المرحلة الثانية: هي الزامية قبول الأضحية أو الهبة مادياً (ضرر جسدي) أو رمزياً (الاعتذار، مسامحة أو خسارة...) ولو بغير رضى الموهوب، مثال على ذلك: فئة من "الضحايا" الذين ظهروا في جلسات عننية، اعلنوا أنهم سيسامحون الذين قاموا بالانتهاك (جلاديهم) في حال طلبوا العفو وقدموا الإعتذار لهم.

المرحلة الثالثة: وهي الرد على المضحي، أو على الواهب، وفي حال عدم الرد، فيكون هذا مؤشراً للدخول في حالة "نزاع أو حرب" أي بما يعرف بدائرة التبادل السلبي، لأن هذه المرحلة هي التي تضمن التوازن في العلاقة التبادلية، بين مختلف الاطراف.

دورة التبادل هذه تعني اليوم "المساواة والتكافؤ" بين الناس وبمعنى آخر الاستقرار والتوازن المجتمعي لأن الفرد أو الجماعة تلعب دور "الواهب" في المرحلة الأولى، ثم تلعب ذات الجماعة أو ذات الفرد دور "الموهوب" أو المستقبل في المرحلة الثالثة، وأي خلل في هذه الدائرة يفرز شكلاً من النزاع، قد يأخذ شكل احتجاجات، ثورات، أو حروب. فعندما يشعر "الواهب" أنه قدم شيئاً دون تلقي الرد بالمقابل، يفترض تلقائياً أنه خسر شيئاً ما، أي أنه تضرر من هذه العلاقة التبادلية، وسيطالب بطبيعة الحال ولو بشكل غير معلن بالرد من الموهوب ذاته، أو من واهب جديد. هذا الرد قد يكون مادياً، معنوياً، أو رمزياً.

تأتي مرحلة "العدالة الانتقالية" هنا لازالة الشعور بالغبن الذي تعرض له "الواهب" المطالب بالرد من خلال تعويضه بأحد الاشكال المناسبة المادية المعنوية أو الرمزية لتصح بذلك الدورة التبادلية الايجابية المفترضة في المجتمع.

⁶¹ لابنتين، ٢٠١٥، ص: ٩٥.

القسم الثاني
“ضحايا” العن

جلسة الاستماع السرية

أي ملف يمر إلى جلسة الاستماع العلنية، يجب أن يمر أولاً عبر جلسة الاستماع السرية، حسب أحد موظفي الهيئة، وعدد من "الضحايا" الذين ظهروا في الجلسات العلنية. يتقدم الواهب أو "الضحية" بملفه لهيئة الحقيقة والكرامة، ويسلمه لمكتب الضبط، وبعدها يرسل إلى لجنة البحث والنقضي، ويتم الفرز الأولي، وفق المعايير الثلاثة، الزمني، من القائم بالانتهاك، والمعياري الثالث، وهو طبيعة الانتهاك. وبعد التأكد من استيفائهم الشروط المطلوبة لقبول الملف، يتم استدعائه مباشرة للقيام بالجلسة السرية، وهذه الجلسة يمكن أن تستمر لساعات طويلة، وذلك بحسب طبيعة الانتهاك، وتجري في غرف خاصة مغلقة، ومزودة بأجهزة تسجيل. ويحال ملف الجلسة السرية للتحليل والتحري والتحقيق في جميع الجوانب. بعد ذلك تتم المناقشة بين أعضاء الهيئة والقسم المسؤول عن التحضير للجلسات العلنية، وبعد موافقة المتقدم بالطلب، يتم تمرير الملف إلى الجلسات العلنية، والتي تبتث على شاشات التلفزة. ويركز فيها على أشخاص عايشوا أحداث مهمة، وشهدوا على انتهاكات فظيعة، ويكون لديهم قدرة على الظهور العلني، ويتمتعون بهدوء الشخصية، كما تتم متابعتهم من قبل أخصائين نفسيين.

المقاربة الوصفية

*جلسة الاستماع العلنية لضحايا الانتهاكات العلنية

القسم الخارجي:

منحتني هيئة الحقيقة والكرامة دعوة لحضور جلسة استماع علنية، وهي عبارة عن بطاقة تعريف بلاستيكية كضيف من المجتمع المدني، عند الثامنة والنصف مساءً من تاريخ ١١ مارس ٢٠١٧، وصلت إلى مبنى اتحاد المحامين، ومقرّها الضاحية الشمالية للعاصمة، تونس، حيث توجد قاعة جلسات الاستماع إلى "الضحايا"، والتي تبتث مباشرة على القناة التلفزيونية الوطنية التونسية. قبل الوصول إلى المبنى بخمس دقائق توقفنا عند رجل الأمن، تأكد من بطاقة الدعوة ومن اسمي، عندما أعطيته بطاقة الهوية، قارنها مع بطاقة الدعوة، ثم ابتسم لي وسمح لي بالدخول. مشيت في طريق مظلم، يتفرق على جوانبه عدد من رجال الأمن والشرطة، حاملين أسلحتهم، ويراقبون بحذر كل من يعبر هذا الطريق. دقائق معدودة ووصلت إلى المبنى الذي تحيط به إضاءة بيضاء، وسيارات كبيرة مخصصة للبتث المباشر، تابعة لقنوات التلفزة. دخلت المبنى، ولأول وهلة، شعرت وكأنني أدخل أحد الفنادق الفخمة. توقفت عند ممر التفتيش مرة أخرى، وضعت حقبتي على ممر الجهاز "اكس راي" للتفتيش، ومررت تحت جهاز التفتيش، وأكدت

الأجهزة أنني خالية من أي خطر ممكن. أخذت حقيبتي وهاتفتي، وصعدت على درج طويل، وصلت إلى القاعة وبعدها تأكد موظفو الاستقبال، وهم أيضا من موظفي هيئة الحقيقة والكرامة. بعد التأكد من بطاقة الدعوة، ومن اسمي، طلبوا مني الجلوس في القسم المخصص للحضور من المجتمع المدني.

القسم الداخلي:

قاعة ضخمة مليئة بالكراسي البيضاء وأجهزة الإضاءة الكبيرة في وسطها، جزء مخصص لكاميرات التصوير، والتي تشعرك للوهلة الأولى، بأنك قادم لحضور حفل زفاف. تزدحم الصالة برجال الأمن، وسيدات يستقبلن الحضور. فئة منهم يضعن غطاء على رؤوسهن، وأخريات يلبسن "الجاكيت" باللون الرمادي أو الأسود، وتحتة قميص أبيض وبنطال قماش رمادي اللون، ويرتدين أحذية بالكعب العالي. تقسم القاعة إلى قسمين يفصلهما قاطع بين الواهب "الضحية"، أفراد الهيئة، والحضور.

القسم الامامي:

وهو شبيه بمنصة العروسين، ستارة من النايلون الأبيض على عرض المسرح، حفر عليها شعار هيئة الحقيقة والكرامة، وهو عبارة عن مستطيل أحمر، يتوسطه كَفَان يتصافحان، الأيمن باللون الأبيض، والأيسر باللون الأسود، لتشكل عيناَ حمراء، بؤبؤها أسود.

من الجانب الأيمن، الشعار مكتوب باللغة العربية، ومن الجانب الأيسر باللغة الانكليزية، ويتوسطهما جملة مكتوبة باللغتين العربية والإنكليزية "جلسات الاستماع العلنية - تونس، وتاريخ الجلسة". أحد الحاضرين علق: "إنهم يطبعون ذات اللافتة كل مرة، ويغيرون التاريخ فقط، مع أن طباعة لافتة بهذا الحجم مكلفة كثيراً".

على خشبة المسرح يوجد العلم التونسي وشاشات كبيرة موجهة للحضور. منبر خشبي أبيض اللون لتقديم وافتتاح الجلسة من خلاله، وبجانب المنصة من الجهة اليسرى، توضع طاولة نصف دائرية، تحيطها عشرة كراسي باللون الأبيض، يجلس عليها أعضاء لجنة هيئة الحقيقة والكرامة، تتوسطهم رئيسة اللجنة "سهام بن سدرين" وباقي الأعضاء من رؤساء اللجان، منهم "ابتهال عبد اللطيف" رئيسة لجنة المرأة، "عادل المعيزي" رئيس لجنة حفظ الذاكرة الوطنية، "علي رضوان غراب" نائب رئيسة لجنة البحث والتقصي، "حياة الورتاني" رئيسة لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار، "خالد الكريشي" رئيس لجنة التحكيم والمصالحة، "علا بن نجمة" رئيسة لجنة البحث والتقصي، "صلاح الدين راشد" نائب رئيس لجنة حفظ الذاكرة الوطنية.

في الجهة المقابلة، وعلى يمين المنصة، توجد طاولة بيضاء مستطيلة، يجلس عليها الواهب "الضحية" ليبدلي بشهادته أمام لجنة أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة، وأمام الكاميرات التي تُبث عبرها الجلسة مباشرة فقط. أما الحاضرون في جلسة الاستماع، فلا يرون إلا جانباً من وجهه (Profile)، لكنهم يستطيعون أن يروا مشهد المنصة كاملاً، من خلال الشاشات الكبيرة، ومن غير المسموح التفاعل مع "الضحية" بالتصفيق، كما يمنع إلقاء الأسئلة عليه، أثناء الإدلاء بشهادته أو حتى بعد الانتهاء منها.

القسم الخلفي:

وهو جهة القاعة المخصصة للمدعوين من الفئة الخاصة، أو المتقدمين لطلب حضور الجلسة، وينقسم هذا الجزء إلى قسمين. الأول من جهة اليسار، مخصص للأفراد، رؤساء أحزاب، برلمانيون، سفراء، وهم يجلسون في الصف الأول، أما في الصفوف الخلفية، يجلس ممثلون عن المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وخلفهم يجلس من تقدم بطلب لحضور الجلسة. أما من الجهة اليمنى، قسم مخصص لجلوس "الضحايا" المدعوين، ومنهم من ظهر سابقا في الجلسة العلنية. وسط صالة الحضور شاشتان كبيرتان. وبحسب ما علمت من أحد موظفي هيئة الحقيقة والكرامة، أن هناك غرفة كبيرة أخرى في ذات المبنى، مزودة بشاشات تبتث من خلالها جلسة الاستماع العلنية، وهي مخصصة "للضحايا" وللأشخاص الراغبين بحضور الجلسة.

قبل البث المباشر:

بدأ الناس بالتوافد، معظمهم يلقون السلام على بعضهم، فأجواء المكان تسودها الألفة. يرشدونه إلى المكان الذي يجب أن يجلس فيه. بعضهم يرفض، ويصر على أن يجلس في الصفوف الأولى، فتحصل مشادة خفيفة بين المضيف والضيف، إلى أن يتوصلا إلى حل وسطي ومرض للطرفين. فيجلس الضيوف بانتظار لحظة البث المباشر. منهم يأخذ صور (selfies) "السلفي" مع أصدقائه ومن من يقوم بعمل (Check in) يحدد موقعه على "الفيس بوك".

قبل بدء الجلسة بلحظات طلبت مني إحدى السيدات اللواتي يستقبلن الحضور، الجلوس في الصفوف الأمامية بما أنه لم يحضر جميع المدعوين، أو الذين تقدموا بطلب لحضور الجلسة، كانت الكثير من الكراسي البيضاء خالية، فجلست في القسم الذي يجلس فيه الرؤساء والعاملون في جمعيات المجتمع المدني، والمنظمات الإنسانية الدولية، وكانت هذه فرصة ممتازة لي، لأكون أقرب للحضور، وذلك لرصد تعليقاتهم وردات فعلهم أثناء تقديم الواهب "الضحية" لشهادته.

بعد البث المباشر:

ساد الصمت في الصالة بعد إعلان بدء البث المباشر، وبدأ رؤساء لجان الحقيقة والكرامة بالتوافد بلباسهم الأنيق على المنصة والجلوس على الكراسي، إلى أن أوقفهم النشيد الوطني وبدأ الحضور كما أعضاء الهيئة، بإلقاء النشيد حتى نهايته، ثم تفتتح الجلسة، رئيسة الهيئة "سهام بن سدرين"، بكلمة تلقيها على المنصة الخشبية البيضاء، ثم تقدم الواهب "الضحية"، وتعرّف عنه، بعدها يأتي من غرفة موجودة مقابل خشبة المسرح، ويقف على باب هذه الغرفة حارس أمن، وبعض موظفي الهيئة، ثم يجلس على طاولة الاعتراف، ويبدأ بالإدلاء بشهادته. في هذه الأثناء كانت البعض يعلق بصوت خافت "استغفر الله العظيم" والبعض الآخر يقول: "مُش صحيح"، ومنهم يتفحص هواتفه النقال، المخبأ بين الأرجل، خوفاً من الكاميرا. فيما نجد عدداً من الحضور،

خاصة الذين يجلسون في الصفوف الأمامية، رؤسهم مسمّرة باتجاه الذي يقدم شهادته، وهذا مشهد مناسب للمصور التلفزيوني ليلتقطه.

بعد الانتهاء من معظم الشهادات تنتهي الجلسة ويخرج المدعون. بعضهم يأخذ الصور في الخارج، إلى جانب (بوسترات) كبيرة معلقة، تحمل شعار هيئة الحقيقة والكرامة، ويتوجه البعض إلى مواقف سياراتهم الموجودة تحت الأرض، وهناك بعض موظفي "الباركينغ" يساعدونهم على الوصول إلى سياراتهم.

تصورات الواهيين "الضحايا" حول الجلسات العلنية

يتوافق معظم الذين قابلتهم، على أن الجلسات العلنية كانت "مهمة جدا"، وعلى أنها "لا تعكس إلا نسبة قليلة مما حصل، ولا تنقل تماماً المعاناة التي عاشها البعض" فهي مرحلة مفصلية أو "انتقالية"، ومهمة لجذب اهتمام كافة أطراف المجتمع التونسي، إلى مسألة "العدالة الانتقالية" خاصة في الجلسات الثلاث الأولى.

بعض الواهيين "الضحايا" الذين لم يقدموا جلسة علنية، يتمنون لو أن هيئة الحقيقة والكرامة تتيح لهم الفرصة، ليتحدثوا عن تجربتهم إلى الجمهور. يقول أحد الواهيين "الضحايا" باللغة العربية الفصحى "ارسلت إلى الهيئة، وكنت على رغبة عارمة بالظهور في الجلسات العلنية، لأن الذي سمعتموه لا يساوي شيئاً أمام ما سأقوله. ما زلت أطلبهم إلى الآن". ومنهم من قال عنها أيضاً، بلهجته المحكية "مهمة ياسر ويلزمها تسمر" وهي "ضربة معلم لهيئة الحقيقة والكرامة" والأهم بالنسبة للبعض أنها كانت "مفيدة بمثابة علاج" وهي جزء من "جبر ضرر معنوي لأنهم (هيئة الحقيقة والكرامة) أعطوهم فرصة باش يتحدثوا"، وهناك من يرى أن الجلسات العلنية كانت "فرحة لهم" خاصة بعدما "حققت غايتها في الجلسة الأولى والتي كانت جيدة جيداً، رغم تبذير آلاف الدينارات⁶² التي صرفت على القاعة والأضواء وما إلى ذلك".

لكن في المقابل، كانت هناك فئة أخرى من الواهيين "الضحايا" ممن لديهم آراء مختلفة، فمنهم من يعتقد بأنها "نوع من تخفيف الكبت الداخلي، ولم تلعب دوراً مهماً كما ينبغي"، كما شبهها أحدهم بـ "العرض التلفزيوني السينمائي" وبـ "المسرحية السمجة" أو أنها كحضور "معرض الكتاب"، وبعضهم يرى أن الجلسات العلنية "تستهدف النخبة فقط، والناس لي عاشت الفترة هاديكا من أعمارنا، ولكن الشباب تراه ما هوش مهتم".

"شعرت كأني كنت بمكان خمس نجوم يعني أناس متأنفون جدا وبعض الوجوه المعروفة وصحافة من ووزراء سابقون وزوزراء حاليون نقاييون برلمانيون. انا لم احس نفسي في جلسة استماع الجميع يرتدون ملابس جيدة جداً مقارنة مع الضحايا. يعني ليست هذه الاجواء، ليس هذا الجو المطلوب. لدينا مهرجان اسمه مهرجان

⁶² الدينار: العملة المحلية في تونس.

قرطاج للسينما، وأجواء الجلسة ذكرتني بأجواء مهرجان هذا المهرجان. أيضا في القاعة نفسها هناك قاعة لكبار الزوار وقاعة اخرى للصغار مزودة بشاشات تلفزة كما انني رأيت ان هناك بطاقة بلاستيكية زرقاء مغلقة لكبار القوم، وبطاقة الكرتونية لصغار القوم وهي لتتيح لهم الحضور في القاعة الاخرى. وهناك ملاحظة اخرى وهي مسألة الاعتناء بالضحايا خاطر الضحية لا يواجه الجمهور لا يناقش ولا تُفتح حورات ولا لملاحظات الجمهور يعني لم اكن أتصور شعور انو سبعة وثمانية أشخاص والهيئة على اليمين والأشخاص على اليسار، وليس هذا بالوضع الطبيعي”.

هذا المشهد ارجعه لليوم الذي امسكه رجال الامن وللحظة استجوابه في مركز الامن بحيث كان مشهد ذلك اليوم شبيهه بكيفية جلوس اعضاء الهيئة والذي يدلي بشهادته، فتخيل له ان احد الاعضاء كان ينقر على الالة الكاتبة فاسترجعت اذنه ذلك الصوت قرقة مفاتيح الالة الكاتبة “ إلى اليوم لا يزال لدي عقدة وفوبيا من صوت مفاتيح الالة الكتابة لان كان ديما البوليسية اول يضعك يبدا ينقر في المحضر لا يزال عندي هذه الرهبة. وهذه الرهبة كيف كيف انو يستمعوا اليك كانهم قضاة تحقيق والشخص يعيد نفس السؤال كيفاش كانت، كيفاش كانت، كيفاش كانت؟” بعدها ختم قائلاً “الهيئة اهتمت كثيرا بهيئة العدالة الانتقالية، مما شنت التركيز عن جوهر المسألة الحقيقية والذي هو الضحية”. هذا ما يقوله أحد الواهيين الضحايا في وصف ما عايشه أثناء حضور بعض الجلسات.

أما من جهة الواهيين “الضحايا” الذين أدلوا بشهاداتهم للعلن، تحدثت إحداهن وعلى وجهها ابتسامة أسي، تحاصر دمع عينها بمنديل ورقي تمسكه بشدة بين يديها، وبصوت قلق “الجلسة هاديكا كانت عندي بمثابة عرس صحيح ما طلعتش قول شي لي عندي خاطر الوقت ضيق، لكن كانت الجلسة عندي عرس جميل لأنني ما عرست كيما البنات لخرين وكانت عندي حصرة. كانت هدية لي اني طلعت كل العذاب كل العبي الثقل لكان في داخلي، صحيح ما طلعت الا الجزء بسيط ف انا سميت عرس عندي انا”.

الكشف عن المستور والستر على المحجوب

توافقت آراء معظم الذين قابلتهم، على أن الجلسات العلنية ساهمت بـ”تعرية النظام” وبحسب ما ورد في أغلب المقابلات أن المجتمع التونسي لم يكن على علم بما يحصل، أو كان ينكر، أو ربما يتجاهل حجم ما كان يحدث وقت الديكتاتورية في السجون، وفي المراكز الأمنية وفي وزارة الداخلية، فصدموا من هول مصائب الناس وبشهاداتهم التي قدموها في الجلسات العلنية. وهذه الجلسات هي التي نقلت وكشفت للناس عن ثلاثة عناصر محورية في “العدالة الانتقالية” وهي المنظومة المتمثلة بـ “النظام السابق” أو “النظام الحالي” و “الواهيين” أو كما يطلقون عليهم “ضحايا” و “الجلادين” أو كما يسميهم البعض “القائمين بالانتهاك” أو “المنسوب إليهم

الانتهاك"، وهذا الأخير، ما هو إلا شخصي افتراضية، لأنه محجوب من قبل فئتين، الأولى وهي "الضحية"، والثانية، هي النظامين السابق والحالي.

*العنصر الأول: النظام السابق⁶³

يرى بعض الواهبين "الضحايا" أن الجلسات العلنية هي مرحلة "مباركة لمسار العدالة الانتقالية" لأنها تهدف إلى "الكشف عن الوجه الخفي للإدارة الماضية، ونحن بحاجة لمعرفة ما حدث حتى نتجنبه، لأنه شبيه بالمرض الذي يحتاج للتشخيص الدقيق"، ويرجح آخر أنها "أخرست الناس الذين كانوا يدافعون عن النظام، كما روجت قوى الردّة في تلك الفترة، بأن الوضع الحالي هو أسوأ من أيام النظام فكانت بمثابة ذر الرماد على العيون" و "إضافة السم في الدسم" وهذا ما جعل الحزب الدستوري الحر يتقدم بطلب إيقاف الجلسات العلنية، لكنه قوبل بالرفض⁶⁴. وفي جهات النظر الأخرى للواهبين "الضحايا" منهم من اعتبر أنها "محطة تاريخية بتونس، في تاريخ تونس ما صارتش يعني يغيب رئيس الدولة⁶⁵ ورئيس مجلس النواب، ويغيب رئيس الحكومة وبالنسبة لي أنا، موقف سلبي ياسر من الحكومة".

ويرى آخرون أنه، بعد الصدى الكبير التي حققته الجلسات الثلاث الأولى، بدأ الناس يفقدون الرغبة في حضور الجلسات، فتحول التعاطف إلى تجاهل، يقول أحدهم "كنا نتابع جلسات استماع الضحايا، ولكن بعدها شعرنا أننا نستمتع إلى ذات القصص، التعذيب، والاعتصاب.. لا شيء جديد فيها" أما عن جهات نظر بعض الواهبين "الضحايا" منهم من يرى أنه: "شخص معني بشكل مباشر بمسألة العدالة الانتقالية. لم أعد أتابع جلسات الاستماع العلنية، في البداية كان لها تأثير على مستوى النخب والإعلام، ولكن التكرار بتاعها خلق فتور عند الناس، والآن لم يعد لهذه الجلسات القيمة الرمزية والمكانة بتاع الأولى". كذلك عبّر أحد الأشخاص المعنيين بمسار العدالة الانتقالية، "توه أصبحت مقلقة الضحايا، لأنو شنوه جدوى ما نعمل، ما عندوش آثار على مستوى المطالب بتاعهم لي منتظرينها".

⁶³كتب الناشط التونسي "عبد الحميد الجلاصي" على موقع الجزيرة نت في 28-11-2016 مقالاً بعنوان "العدالة الانتقالية بتونس.. جدل الحقيقة والسياسة". يقول الكاتب "لم يكن انطلاق جلسات الاستماع العلنية لضحايا الاستبداد في تونس بداية أعمال هيئة الحقيقة والكرامة، فقد سبقها أعمال جبارة، جمعت خلالها أكثر من 62 ألف ملف من ملفات الانتهاكات، كما استمعت في جلسات مغلقة إلى 11 ألف ضحية. عندما نعرف أن عدد السكان لا يتجاوز 11 مليوناً، ندرك حجم الفضيحة التي كنا ننام عليها". رابط المقال: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

⁶⁴نشر موقع عربي 21 خبراً عن مراسله "كارم شرف الدين" بعنوان "جلسات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان تثير جدلاً في تونس". بتاريخ 9 أبريل 2017. وجاء تعليقاً على طلب رفض المحكمة طلباً تقدم به الحزب الدستوري الحر بإيقاف جلسات الاستماع العلنية. وجاء في الخبر: "أثارت الجلسات العلنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بتونس، خلال اليومين الأخيرين، جدلاً في الساحة السياسية، بعد أن رفضت محكمة طلباً بإيقافها تقدم به حزب محسوب على نظام الرئيس المخلوع بن علي. وأعلنت هيئة الحقيقة والكرامة، الخميس، عن صدور قرار من المحكمة الإدارية بتونس؛ يقضي برفض طلب تقدم به الحزب الدستوري الحر بإيقاف جلسات الاستماع العلنية. وفتحت المحكمة إلى أن القانون الأساسي للعدالة الانتقالية يمنح الهيئة "الصلاحية الحصرية لعقد جلسات استماع علنية لضحايا الانتهاكات أو المسؤولين عنها". وفي سياق متصل؛ نفذ عدد من أنصار الحزب الدستوري الحر، السبت، تحركاً احتجاجياً أمام مقر هيئة الحقيقة والكرامة بتونس، غداة انطلاق جلسة الاستماع العلنية السابعة المخصصة للانتهاكات التي طالت تونسيات طيلة عقود. ورفع أنصار الحزب شعارات تطالب بـ"تطبيق القانون، والابتعاد عن محاسبة رموز النظام السابق عبر محاكمات غير عادلة" <http://arabi21.com/story> رابط المقال

⁶⁵جاء التعليق السلبي لرئيس الجمهورية التونسي، الباجي قايد السبسي، خلال لقاء تلفزيوني، حيث أعتبر أنه ليس مطالباً بالحضور إلى الجلسات العلنية لضحايا الاستبداد، وأن "هيئة بن سدرين لا تعطي أهمية لرئاسة الجمهورية". وأضاف السبسي في حوار مع قناة الحوار التونسي أنّ شهادات الضحايا كانت صادقة في مجملها، لكنه عبر عن استغرابه من عدم حضور "الجلادين" لتقديم اعتذاراتهم. كما اعتبر أنّ هناك عديد التساؤلات تحوم حول هيئة بن سدرين. الرابط الإلكتروني: <https://www.facebook.com/152462464846919/videos/122528757756439>

العنصر الثاني: الواهيين "الضحايا":

تروي إحدى الواهيات "الضحية" التي فقدت والدها بعد خروجها بيوم من السجن، إثر نوبة قلبية أصابته لحزنه عليها، "كسبت حب الناس، وبرشة ناس تعاطفت معايا وجلستي كانت باهية برشة. ونشكر التوانسة وحتى الناس من العالم العربي، خاطر أنهم أهدوني العمرة ومشيت للعمرة⁶⁶ وكانت حاجة كبيرة برشة عندي أنا، وحسيت بتونس أنو مزال الخير".

وتنقل إحدى الواهيات "الضحايا" اللواتي شاركن بالجلسات العلنية، قصة سيدة أخرى، اعتذرت عن الظهور في اللحظات الأخيرة بعدما "هددتها ابنتها بالانتحار إذا روت تجربتها على العلن".

أما من جهتها، تعتبر أنها "مغامرة كبيرة، تسمعك تونس الكل وخاصة المحيط القريب منك" وقبل ذهابها إلى مقر الجلسة، طلب منها أخوها أن لا تتكلم بتفاصيل دقيقة حول تجربتها، لكن بعد الجلسة بيوم، بدأ الناس بالتواصل معها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى حد أنها تخطت العدد المسموح به لقبول الأصدقاء، وهاتفها الجوال لم يهدأ من الاتصالات. أما في وسطها المجتمعي القريب تذكر أن "الجيران وحتى أخويا كانوا فخورين جداً"، وأحدهم اتصل بأخوها باكيا يقول: "وين كنا احنا الرجال لمن بنت حومتنا يصير فيها هاكا، إحنا مناش رجال والله هي أرجل منا بألف مرة، إحنا وين كنا وقت كنت تتكلمي وتدفعي عن حقك، وحنا كنا خايفين ومخيين روسنا". أساتذة أولادها في المدرسة يقولون لهم "حبيناك خاطر أمك بس". ولكن أحد أخوتها كان معارضاً لظهورها في الجلسة العلنية ويعتبرها كـ "فضيحة"، ويسأل "عliš تكلمت؟، باش أنا نمشي للقهوة والناس الكل تعرف". ويستنكر أحد الواهيين "الضحايا" بعض ما قيل في الجلسات العلنية، "تقول مثلاً تعدو علي بالفاحشة، او الاغتصاب، سواء كان رجلاً او امرأة، هذي الأمور تقال في الدعاوى السرية، ولا تقال على الملاء، لأن ابنك وأصدقائه ربما يتابعون هذه الجلسة".

"كشفت أسرار" أو "التجربة هاذيكا يلزمها توصل" عبارات رددها بعض الواهيين "الضحايا" المشاركين في الجلسات العلنية. خاصة حين ينقلون للجمهور تفاصيل ما عايشوه من أصناف وأنواع التعذيب، وبالأخص حالات الاغتصاب.

"الاعتداء الجنسي على الرجال لم يكن أحد يعبر عنه قبل هذه المرحلة" يؤكد أحد الواهيين "الضحايا". ويعتبر أن هذه المرحلة تتطلب الكثير من الحسابات والاعتبارات، والتي قد تؤثر بشكل سلبي على نظرة وسطه المجتمعي، وخاصة الفئة القريبة منه، ولكنه اعتبر أن، "كل من يقف أمام الكاميرات، لا بد أن يتحدث بقناعة،

⁶⁶ العمرة: زيارة الكعبة في خارج موسم الحج.

وشجاعة بأن ما يقوم به هو لفائدة الإنسانية ووطنه وشعبه". ويرى آخر أن "الناس صارت تحكي بالباص والمترو وبالشارع، يعني كانت صدمة للتوانسة، ماكانوش يتصورو الفضاءة والممارسات بتاع النظام". بعد الجلسة العلنية يقول آخر، "المواطن العادي توه يقولولي لمن نمشي في الشارع إحنا لي شفناكي في التلفزة، انتي تعدي عليكي هادكا... الكل، تلقى الكل متعاطفين معاك، وكان فيها برشة احترام وبرشة صدق".

العنصر الثالث : مرتكبو الانتهاك "الجلادين":

بناء على معطيات المقابلات مع الواهبيين "الضحايا" الفئة التي ظهرت في جلسة علنية، والفئة التي لم تظهر للعلن تبين أنا هناك نوعان من التصورات:

الأول: هو تصورات الواهبيين "الضحايا" حول "الجلادين"

الثاني: هو تصورات "الضحايا" حول الدائرة التبادلية بين "الجلادين" والنظام السابق أو الدولة الحالية.

نحتاج إلى المزيد من الجهد والوقت والعمل الحقلي لفهم هذا "التبادل السلبي" و "التبادل الايجابي" الحاصل ما بين "الجلادين" والواهبيين "الضحايا" وبين "الجلادين" و"النظام السابق" أو "الحالي" كما يعبر عنها فئة من "الضحايا" الواهبيين. وأثناء معاشتي الحقلية كنت أحاول أن أتناقش وأطرح أسئلة، حول مسألة "العدالة الانتقالية" لمعظم الناس الذين التقيت بهم عن طريق الصدفة (مثل سائقي التاكسي)، أو بشكل مقصود، من خلال شبكة علاقات من الأصدقاء، كونتها أثناء تواجدي في تونس، فكنت بحاجة لمعرفة آراء الناس الغير معنيين بشكل مباشر بهذا الموضوع. فمنهم من طرح سؤالاً، "من الأولى بتقديم الاعتراف، الجلاد أم الضحية"؟. ومنهم من تذكّر إحدى المقابلات الإذاعية التي استضافت أحد "الجلادين" والذي صرح بأنه "ليس نادماً على ما أقدم عليه من أفعال، بل ومستعد لتكرارها". واستغرب أحدهم قائلاً: "أنا كثيراً ما نسمع عن جبر الضرر الفردي، وقليلاً ما نسمع عن محاسبة الجلادين". ومن جهة أخرى، منهم من اعتبر أن مسألة "العدالة الانتقالية" برمتها هي "عبارة عن تجديد لنفس النظام السابق".

تصورات "الضحايا" حول "الجلادين":

تمنّع بعض الواهبيين "الضحايا" أو تجنّب ذكر أسماء الجلادين، إن كان في جلسات الاستماع السرية، أو العلنية، وذلك لاعتبارات عديدة، على الرغم من أن هيئة الحقيقة والكرامة، لا تتدخل بموضوع ذكر الأسماء، إن كان علنياً أم سرياً، وهذا ما أكده أحد موظفي الهيئة.

تعلّل إحدى الواهيات "الضحايا"، إصرارها على عدم ذكر أسماء الجلادين في الجلسة العلنية، بالقول، "الجلاد بالنسبة ليّا هو إنسان قام بمهمة منهاش بمكانها، لكن إنسان عندو أولاد وأنا ما ذكرتش أسمائهم، لأن أولادهم كانوا بين عينيا، لأن أنا عندي أولاد". ولكن من جهة أخرى تكررّ فئة من الواهبيين "الضحايا" أن الشيء الوحيد الذي سيقنع الناس هو حضور الجلادين، بينما نجد أن بعضهم الآخر، يراها أمراً مستحيلًا "لا اعتقد أننا سنرى يوماً

ما، في جلسات الاستماع على صورة الكاريكاتورية، أو الصورة الإعلامية، أنك تجيب جلاد وضحية وتجمعهم ويتحدثون على نفس القضية”.

“ولنفترض مثلاً” يقلب أحد الواهيين “الضحايا” الأدوار، “أنا جلاد وارتكبت ٣٠.. ألف جريمة لمن أعتذر؟” ويتبنى آخر هذه الفكرة “لو كنت جلاداً لما أتيت إلى الجلسات العلنية... ماذا لدى الجلاد ليقوله في الجلسة، هل سيعترف بأفعاله؟”.

ومنهم من يرى أن موقف الجلاد صعب أمام نفسه، وأمام عائلته، “هل يستطيع الاعتراف بأنه اغتصب امرأة في السجن، أمام زوجته واولاده؟!.. نحن من ارتكبت علينا هذه الأفعال، مثل الضرب والتعذيب والإهانة ولا نريد ذكرها، فماذا بالنسبة لمن ارتكبها”. وفي إحدى المرات القليلة، التي استضافوا فيها أحد “الجلادين” على الإذاعة يتابع أحد “الواهيين” الضحايا الذين فقدوا أملهم في “العدالة الانتقالية”، فلم يكن لديه الرغبة بالمقابلة، والتي بالكاد استغرقت دقائق معدودة، ذكر أن: “أحد الجلادين وقت جابوه يتكلم قال ما أعرف شيئاً”.

ويتكلم أحد الواهيين “الضحايا” عن فئة أخرى من الذين اعتقلوا وعذبوا في السجون، ولكنهم لا يتدخلون في مسألة “العدالة الانتقالية”، ولم يتقدموا بطلب إلى الهيئة، على الرغم من أنهم يعرفون جلادهم بشكل مباشر، يقول عنهم: “لا يريدون استعادة التجربة القاسية، ويحاولون جاهدين إكمال حياتهم بشكل طبيعي ولكن بعضهم لا يزال خائفاً، موهوماً بملاحقات جديدة، لأنهم لا يصدقون أن تلك المرحلة قد انتهت”.

ويروي أحد الواهيين “الضحايا” لحظة سؤاله في الجلسة السرية عما إذا كانت لديه الرغبة بذكر أسماء بعض “الجلادين”، أو الأشخاص الذين كانوا يعملون كوشاة، (مخبرين للنظام أو للمراكز الامنية)، يقول: “رفضت إعطائهم أسماء الذين أعرّفهم، لأن البعض منهم من أفراد عائلتي والبعض الآخر يحملون ذات اللقب”.

*مواجهة “الجلادين” والواهيين “الضحايا” بعد الثورة:

ويستعيد أحد الواهيين “الضحايا” فترة ما بعد الثورة، حيث أصاب بعض “الجلادين” في تلك الفترة الخوف والهلع، وأصبحوا أكثر حذراً، ومنهم من توارى عن الأنظار، فيتحدث عن جاره “الجلاد” الذي يعمل في الشرطة “بقيت سيارته مركونة أمام البيت لأكثر من ٦ أشهر بعد الثورة، ولم يأتي إلى منزله نهائياً، كما أعرف بعض الضباط الذين ظلوا متوارين عن الأنظار لأكثر من عام، ولكن عندما بدؤوا يسمعون بخطاب السلام، من بعض الناس (لا تتعرضوا لهم، لا تأذوهم)، بدؤوا يخرجون للعلن ويتكلمون، ومنهم من عاد ليقول، يحيى زين الدين بن علي!”. بينما يذكر آخر أنه في تلك الفترة “وقعت بعض حوادث الانتقام البسيطة، لناس غاضبين أيام الثورة، وتم حرق بعض المقرّات والممتلكات، ولكن الحمد لله لم تتطور أكثر من ذلك، وإلا لوقعت حرب أهلية”. أيضاً يعتبر أحدهم، وهو من الأشخاص الناشطين، الذين لعبوا دوراً مهماً في مساندة ومساعدة هيئة الحقيقة

والكرامة، لتتواصل بشكل فعال أكثر مع “الضحايا” الواهبين، فيقول: “وقت صارت الثورة، البوليس ما عادش موجود ثمة ما فيش أمن، والجلادين ألام النظام نشوفهم ويمشو قدمنا، ثمة واحد راح وخذ حقو ما فيش، ولا حتى أحد”. فيما يعلق شخص آخر، “صحيح كانوا يخشون الناس في البداية، ولكن لم يتعرض لهم أحد. عادوا لتصرفاتهم أيام النظام، ولو أن حادثة انتقام واحدة حدثت لأدرك الناس حينها ما معنى وأهمية العدالة الانتقالية.”

*تصورات “الضحايا” حول الدائرة التبادلية بين “الجلادين” والنظام السابق والحالي:

بعد عدد من المقابلات والتوسع في القراءات تبين لي أن استخدام تسمية “الجلاد” يقتصر فقط على “الضحايا”، بينما مصطلح “المنسوب إليهم الانتهاك” فهو موجود في بعض المراجع، (مثل على ذلك العنوان الثاني فصل ٤٦ بالباب الرابع في مهام وصلاحيات الهيئة بالقانون الأساسي رقم (٥٣) في سنة ٢٠١٣، متعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها): “تتعهد لجنة التحكيم والمصالحة، بناء على اتفاقية تحكيم ومصالحة، بطلب من المنسوب إليه الانتهاك شرط موافقة الضحية”⁶⁷، كما يُستخدم هذا المصطلح، من قبل مدراء الجمعيات التي تتابع مسألة “العدالة الانتقالية” وحقوق الانسان. فيقول أحدهم في هذا الصدد “لا يمكن أن نعرف الحقيقة من أفواه الضحايا، لا بد أن نعلم الحقيقة من أفواه المسؤولين والذين تنسب إليهم الانتهاكات” وحين سألته لماذا لا يستخدم مصطلح “جلاد” عوض عن المسؤولين عن الانتهاكات رد قائلاً: “أسلم استخدام هذه التسمية”.

يعتبر بعض الواهبين “الضحايا” أن الجلادين لديهم حصانة من قبل النظام السابق، والتي تمثل برأي بعضهم، الدولة الحالية، فمنهم من يؤكد أن “الجلاد هو موظف في مؤسسة الدولة، والجزء الأكبر منهم لا يزال موظف في الدولة” وأن “بعض الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية طلبوا منهم أن لا يذهبوا إلى هذه الجلسات، وأن لا يعترفوا بشيء، لانهم سيتولون أمر عرقلة مسار العدالة الانتقالية، وعدم الوصول لمحاسبتهم، بل إلى المصالحة معهم”.

البعض الآخر تكلم عن خفايا المبادرة التي أطلقها الرئيس الباجي السبسي⁶⁸ وهي: “العفو سياسياً عن الجلادين، وعرض لقانون المصالحة العام، وقانون العفو العام، وانخرطت حركت النهضة⁶⁹ في ذلك على أساس أن نظوي الصفحة ونمضي للأمام”. وعن ذلك تتحدث إحدى الواهبات “الضحية”، وهي عضو فاعل في حزب النهضة “بعض الجلادين طلبوا المسامحة في جلسات سرية. كل هذه الفئات التي ارتكبت بحق هؤلاء

67 كتيب النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية، الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة ٢٠١٦، ص: ٢٢.

68 الباجي القايد السبسي هو محامي وسياسي، ورئيس تونس المنتخب في اول انتخابات رئاسية في اعقاب الثورة التونسية، تولى السبسي عدة مسؤوليات هامة في الدولة التونسية بين ١٩٦٣ و١٩٩٣. رابط المقال <http://www.marefa.org/http://www.marefa.org> الباجي قائد السبسي

69 حركة النهضة حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يعمل في إطار الدستور ووفقاً لأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي إطار النظام الجمهوري على الإسهام في بناء تونس الحديثة، الديمقراطية المزدهرة والمتكافئة والمعترزة بدينها وهويتها. رابط التعريف <http://www.ennahdha.tn/http://www.ennahdha.tn> النظام-الأساسي-بعد-نتيجه-من-المؤتمر-العاشر

المناضلين، ولكنهم ما زالو ينظرون إلى المستقبل ولا يبحثون عن انتقام، وهذا ما يحسب لحركة النهضة ممثلة بزعيمها، الذي يطالب بالمصالحة مراعاة لحق الضحية وحق الدولة”.

وفي مقابلة أجريتها مع أحد الواهبين “الضحايا”. التقيت به اثناء احتجائه على قانون المصالحة يتنهد بحسرة ويقول: “الجلاد مرتبب بأكثر من شخص، وأي شئ يتحدث به، سيكشف معلومات عن جلادين آخرين، وهذا ما يمنعه من الحديث، خوفاً من زملائه الجلادين، ومن احتمال تصفيته من قبلهم”. يتابع، “ما فماش أمل أنو هذول الناس يتحاسبو على خاطر معروف اذ تحاسبهم، ويش يصير فتونس تصير كارثة، ولساتهم هذولا المجرمين قادرين يعملوا أي حاجة. برشة حاجات على حسابنا” تتحدث إحدى الواهبات “الضحايا” من الذين قدموا شهادتهم للعلن، عن معاناتها اليومية وصراعها مع مع “الجلادين” فنقول: “يوميا تلتقي مع لي عذبك، تلقي لي قتل توه قدامك، يهزو في صدوراتهم تلقاه قدامك، أنا ساعات نستعمل القوة قدامهم، أنت عذبتني. نمشي قدامهم وأنا ما خدة حريتي”.

تتسأل إحدى الواهبات “الضحايا” حول ما تعتبره حقاً لها، “أنا كنت نعرف على الأقل الناس لي عذبوني مباشرة، أعرفهم بالوجه، وفيهم لي نعرف أسمائهم، وفيهم لي ما نعرفش حتى أسمائهم، ما نعرفش من أي مكان، ما نعرفش شكون أعطاهم الأوامر، وحتى من فوق الأوامر، منين كان يجي هذه مهمة بالنسبة لي انا ولازم نعرفها، يعني أنت تتعامل مع كائن يضربك يسجنك وما تعرفوش شو شكون، وكأنك تتعامل مع كائن هلامي، كائن خرافي. أنا باش نكون واضحة مع روعي، وباش تكون التجربة هادي نغلقها مرة وحدة، لازمني نعرف شكون عطبيهم الأمر، وكيفاش نفذو، وتحت أي ضغوطات نفذو، وعليش كانوا ما ينجموش يرفضو”.
آخر يطالب من خلال قضية رفعها لهيئة الحقيقة والكرامة “بسبب الضرر الذي لحق بي جراء التعذيب الذي تعرض له أثناء فترة اعتقاله، أريد أن يتم محاسبتهم. لم يصلني حقّي بعد، ولكن في الحقيقة هم مازالو محميين من المسائلة، رغم الكم الهائل من القضايا المرفوعة عليهم”.

*تصورات الواهبين “الضحايا” حول الواهبين “الضحايا” العن (المشاركين بالجلسات العلنية):

يصنف الواهبين “الضحايا” نمطين من نظرائهم الذين شاركوا في الجلسات العلنية، النمط الاول، الذين يصدّرون أو يعززون صورة “الضحية” المغلوب على أمرها، في المجتمع التونسي، يشير أحد الواهبين الضحايا إلى سلوك بعض نظرائه في الجلسات اللعنية، “الاستكانة والبكاء والنحيب، واثارة مشاعر التعاطف والتحفظ عن ذكر أسماء الجلادين، وطرح مسألة المسامحة”. وهذا ما لم يكن محط إعجاب فئة كبيرة من الواهبين “الضحايا” (الذين لم يقدموا شهادة علنية)، ومنهم من اعتبر أن “إبراز هذا النمط من الشخصية على الواجهة يتسبب بضرب مصلحة الضحايا العامة. استفزتنا وكنا ضد إحدى الشهادات لأحد الضحايا، كان جوابه حين سأل عن مطالبه، (والله راني أنا مسامح). فئة من الواهبين “الضحايا” اعتبروا شهادته “ضعيفة وخاضعة” ومنهم من اعتبرها “تؤيد النظام”. من جهتي حاولت الاتصال به، وبعدما أخبرته عن عنوان مذكرة بحثي جاء

جوابه: “ العدالة الانتقالية!.. لا الله الا الله محمدا رسول الله ” ثم اعتذر عن اللقاء وقال: “انا لا أعرف شيئاً عن هذا الموضوع“.

يتهم بعض الواهبين “الضحايا” بعض أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة، بأنهم يحاولون زجّ “الضحايا” الذي يقبلون بقانون المصالحة في الجلسات العلنية، ومنهم من يلمّح بأن المسألة مخطط لها: “ عlish ولا مرة أنت قدمت أحد الضحايا لي يجي يقول في جلسات الاستماع، نطلب من الدولة أن تعتذر وتجبر ضرر الناس وأن يحدث صندوق الكرامة”.

يعتبر جزء من “الضحايا” أن المشكلة في الذين تم اختيارهم للظهور في الجلسات العلنية، ويقول أحدهم: “المشكلة الأكبر في الهيئة التي اختارتهم، وأحيانا كان الاختيار على مبدأ المحاصصة، أحدهم يختار يساري، فيختار الآخر اسلامي وهكذا.. أما البعض محكوم بوجهة نظر حزبه، لا يتكلم بحريته، على عكس المطلوب في الجلسات العلنية. هدفها توصيل فكرتك وسبب نضالك على الاستبداد، كي لا يقع على أولادك من بعدك. يجب ان تظهر لابنائك قوتك وعزتك وكرامتك”.

أما النمط الثاني فيتحدث عنه أحد الواهبين بالقول: “قدم شهادته بعز وفخر، لم يبكي بل تكلم بكل قوة، ولم يطلب المسامحة بل المحاسبة القانونية، وحين يسألونه عن مطالبه في ختام شهادته، يتحدث على الصعيد الجماعي وليس الفردي، أي تهمة المصلحة العامة للمجتمع والضحايا بالأخص”.

“لا تغيب عن بالي تلك الأم التي استشهد ابنها في الثورة، التي قالت بعز، بكرامة، بالحرف الواحد أمام شاشات التلفزة... إن كنت رجلاً يازين العابدين إرجع... كلك راجل يازين العابدين إرجع... والله ترا تشوف شنو نعملو فيك” يكرر هذه الجملة أحد الواهبين “الضحايا” وهو مدرس لغة عربية للصفوف الابتدائية، ويتابع القول: “لقد استدعونا لجلسات سرية، ولكنهم لا يجروؤن على دعوتنا لجلسات علنية، لانهم يخشون الحدة التي سنتكلم بها. في أحد المقابلات التلفزيونية، سأل صديقي، ماذا لو تكررّ النظام السابق؟ قال لهم: سأعود للنضال، هذه الكلمة تمثلني، ولو سألت نفس السؤال كنت سأقولها”.

برأي أحد الواهبين “الضحايا” أنه كانت هناك “فقط أربع جلسات مؤثرة، عدا ذلك لم تؤثر بقية الجلسات في الناس، أو بالأحرى عزّت النظام. وللصدفة جميعهم من اليسار، حتى الإسلاميون يقولون اليسار تقدم (٤-٠) على بقية الفئات. من مطالب اليسار كانت تحويل منزل أحد الضحايا إلى مكتبة”.

القسم الثالث
الواهبين "ضحايا" المغيبين

تصورات عامة حول مفهوم "الضحية"

قبل البدء بعرض تصورات "الضحايا"، وددت أن أمرّ بشكل مختصر على آراء الناس (التوانسة) الذين لا علاقة مباشرة لهم بمسألة "العدالة الانتقالية"، وهم عبارة عن (عينة عشوائية) اخترتها بحكم الصدفة. واقتصر سؤالي لهم فقط حول من هم "الضحايا" في تونس؟، فمنهم من أجاب بالقول: "إن تونس لم تشهد انتهاكات كبيرة كالحرب الأهلية أو المجازر الجماعية. الإنتهاكات كانت أقصاها إغتيالات سياسية، أو اختفاء قسري وحالات تعد على الأصابع وذلك يعتبر عادي" وهناك من قال ساخرًا: "تونس كلها ضحية"، وهناك من يقول: "نحن لم نطلب منهم ان يدافعوا عن حقنا ومطلبنا بالحرية وبإسقاط بن علي، هم من اختاروا هذا الطريق" ومنهم من قال "انهم شهداء وجرحى الثورة. في البداية كانت الناس متحمسة وتعاطفت مع أهالي الناس لي اعتبروهم السبب بتخلصهم من بن علي. مثال الأم اللي فقدت ابنها، ستبقى حسرتها أبدية ولكن اليوم ومع مرور الوقت صار نوع من الفتور من قبل الناس". وعلى عكس أغلب آراء الذين قابلتهم، يقول أستاذ جامعي عن بعضهم: "إنهم الإرهابيون، هؤلاء الناس ارتكبوا جرائم، وبعد الثورة طلعوهم من السجن". فيما يقول آخر: "في ناس عملوا أرواحهم ضحايا"، ومنهم من عبر بكل ثقة عن قناعته، "أنهم اصحاب الحق، على المجتمع التونسي والدولة أن تعوضهم".

أما الناشطين في جمعيات المجتمع المدني، الذين يتابعون ويدافعون عن مسار "العدالة الانتقالية" وحقوق "الضحايا"، نجد بعضهم يترأس هذه الجمعيات وهم من فئة "الضحايا"، وفئى منهم، لم تخض هذه التجربة (السجن والتعذيب)، ولكن بما أن لديهم "اهتمام بالشان العام"، أسسوا أو نشطوا في جمعيات تتعلق بمسألة "العدالة الانتقالية"، ولقد أجريت بعض المقابلات معهم، وبدأت الحوار بسؤالهم، عن معنى الـ "ضحية". العديد منهم ردّد عن ظهر قلب عن تعريف "الضحية" من المقاربة القانونية فقط، فـ "بحسب القانون الدولي وبحسب العرف والاتفاقات الدولية هم ضحايا" ومنهم من قال إنهم: "يجبو إطلاق على ارواحهم ضحية، والقليل منهم يقلك نحنا مناش ضحايا، نجبو نقدمو لتونس. لكن الحقيقة أسهم ضحايا. لا وجود لمصطلح آخر". يؤيد آخر نفس الفكرة بالقول: "يعجبه وضع الضحية، أو يسكن في وضع الضحية، أنا ضحية اعطوني... وأنا ضحية اعملولي...".

ومنهم من يشرح مفهوم "الضحية" من خلال ما لمس من تصورات المجتمع حول هذا المفهوم والذي بدأ بـ "تعاطف ثم تهجم بعدها مرحلة التكذيب، لأنهم أصبحوا يطالبون بالأموال".

تصورات الواهيين "الضحايا" حول مفهوم "الضحية"

بعد رصد العلاقات في الحقل والعمل على المستويات كافة، وجدت على أن هناك ثلاثة اتجاهات في تصورات "الضحايا" الواهيين، واستخدامهم لهذا المفهوم، الذي يطلقونه علي أنفسهم ويصنفه الآخرون من خلال. الأول مؤيد لاستخدام مصطلح "ضحية"، الاتجاه الثاني لامبالي، أما الاتجاه الثالث وهو المعارض سأعرضه في قسم "الضحايا" الواهيين الأحياء والاموات.

سأبدأ بعرض بعض من السير الذاتية التي حصلت عليها والتي تتمحور حول الاتجاهات الثلاث والتي سأعتمد عليها لبناء نص يتضمن كافة تصورات وآراء الذين قابلتهم، أصحاب هذه التجربة والمعنيين بها.

الواهيين "الضحايا" المؤيدين لاستخدام مصطلح "الضحية"

عسكريّ، مظلمة بركة الساحل:

يجلس بوقار خلف مكتبه بجسده العريض. قدم لنا بطاقة تعريف (Business card) كتب عليها "العميد المتقاعد". يبسط يديه على طاولته التي تنتشر عليها بعض الملفات وحاسوب، وفي الوسط تمثال صغير مصنوع من المعدن لونه أسود، لجندي يمسك علماً ويرفعه عالياً، بالرغم من أن رجليه عالقتان في الطين، يوجه رأسه ونظره إلى اتجاه العلم. وبصوت متردد، مستسلم يصدّعه بعض القلق يسرد لنا ماحدث "العسكريين في تونس مثلهم مثل المدنيين ومنذ العهود التي فاتت كلها منذ الاستقلال، إلى يوم الثورة، والمتعارف عليه أن تونس فيها أنظمة استبدادية، ديكتاتورية، والمؤسسة العسكرية ما كانت سالمة من السيطرة بتاع هذه الأنظمة. منذ النظام البورقيبي، ثم نظام بن علي، ومن خلال مراحل ما بعد الاستقلال، المؤسسة العسكرية تعرضت إلى الكثير من الإهانات، بجعل هذه المؤسسة، من غير جدوى. في عهد بورقيبة كان يسمون الجيش، (جيش وسيلة)، وهو أسم زوجة بورقيبة. عيش وسيلة؟، لأنه ما كنش عندو حتى معنى، هو جيش موجود في ثكناته ولكن ما عندوش فاعليه. وجهوا الجيش إلى الخدمات. مثلا بناء السدود وزراعة النخيل، وأشغال ما كانت هي لي مفروض الجيش يبني عليه، ولي زاد على هذا أكثر، هو أنه تونس متعارف علها دولة مسالمة، ما كنش عندها مشاكل مع جيرانها، وماكنش ثمة داعي لبناء جيش عتيد، وذلك حتى جاء حكم بن علي، وبما أنه في الاصل عسكري، وأنا شخصيا خدمت معاه، ونعرفو شخصياً، فكان الهاجس بتاعو، هو خوفو من الجيش، لأنو كان يتصور كيما عمل هو ووصل للسلطة بانقلاب، فإن الجيش قادر باش ينقلب عليه، ولذلك أول ما بدى الحكم بتاعه، ومن بعد انتخابات ٨٨ ومن ثم انتخابات ٩٨، وأول ما حكم كان همه تحجيم الجيش إلى درجة أنه ما عادش عندو حتى كلمة، فاخترلق النظام بتاعه مؤامرة سميت بركة الساحل".

يبدأ بالحديث عن تفاصيل القصة من وجهة نظره: "براقة الساحل هي في الأصل قرية موجودة تقريباً على بعد خمسين كيلومتر عن تونس، وهي تابعة لمدينة الحمامات، وعليش سموها قضية بركة الساحل، لأنها كانت مؤامرة في جملة ما فيها، أن مجموعة من الضباط اجتمعوا يوم ٦ جانفية ١٩٩١، للتخطيط لإنقلاب عسكري على نظام بن علي، و تسليم السلطة إلى حركة النهضة".

يتابع: "هذه القضية كانت محضرة، لأنها كانت مؤامرة من طرف النظام، ولأنه أرسل مجموعة من الأشخاص السريين داخل الثكنات، يجمعولوا قائمة لأسماء الأشخاص الذين هم من الممكن يكونوا الناس ديما يلاحظوا ومايسكتوا، وفي تلك القائمة تم زج ٢٤٤ عسكري من مختلف الرتب ومن كامل تراب الجمهورية زاده يعني مش من اماكن معينة، ومن ما متواجد من ٢٤٤ جندي كان فيهم قرابة ١٢٠ ضابط، وهذه المجموعة أتهمت بأنها تحضر لانقلاب. أول حاجة تخلت عنها المؤسسة العسكرية، لأنو كان من المفروض أمر بهذه القيمة، أن المؤسسة العسكرية، وأن الأمن العسكري يحقق في الموضوع، ولكن بما أنها كانت محبوكة، وهناك أوامر عليا، فتم توجيه هؤلاء الأشخاص مباشرة إلى وزارة الداخلية. إلى أمن الدولة".

وعن تعامل النظام معهم يقول: "اللي يقول أمن الدولة يعني ما فيش لطف ابدأ، أمن الدولة هو الاستبداد، هو الظلم. أمن الدولة هو الاعتداء وجميع أصناف التعذيب التي قد يتصورها الانسان في مخو، وهي التي تعرضنا لها وشوفناها من أجل أخذ اعترافات وهمية، لأن الانسان وقت ليوصل إلى منتهى التعذيب، يولي أي حاجة تعرضها عليه يفلك أنا موافق، حتى أنا أمضيك إني كنت متسبب في هل الانقلاب، وفي الحقيقة هاذا ما فمياش، وفي ناس تسجنت وتمت محاكمة صورية لا أكثر ولا أقل. كانت محاكمات ما عندهاش معنى، يعني التهم كانت حاضرة، والأحكام جاهزة، وتمت محاكمة المجموعة بالسجن من سنة إلى ١٦ سنة".

يتابع حديثه عن آثار الحادثة على حياتهم: "المشكل مش بالسجن، المشكلة هي ما بعد السجن، والمشكل المجتمع وقت ما تخرج أنت، وتلقى روحك منبوذ من دون ما تكون عملت حاجة، ولكن لأنك كنت في وقت من الأوقات، يعني النظام اعتبرك ضده، اعتبرك معارض. فكان السجن الكبير هو خارج السجن، هو المجتمع، لأن الشعب التونسي في الأصل، شعب أمي، وليست الأمية التي نفهمها، أن الانسان يعرف يقرأ ويكتب أم لا، ولكن أمية بالشان السياسي، لأن الشعب كان خائف، ما يدخلش في الشان السياسي وما يتحدث فيه، لذا كان يجهله وكان كل ما يقوله النظام أو الحاكم يعتبر مقدس وصحيح، ووقت ما يجي الحاكم تراه يقول هذا الإنسان مثلاً أنه معارض، وهكذا يكون الشخص قد انتهى، لذا هو إنسان غير جدي، وما يحبش الوطن، وهذا هو الشعب التونسي بي أعظميته، وكان الواحد مر بسنوات من ١٩٩١ إلى قيام الثورة في ٢٠١١، كان منبوذ ما تنجش تخدم ما تنجش تروح لمكان تخدم فيه في معمل في شركة، لأن صاحب الشركة ما يدخلش في متاهات، أو الأصدق ما يقبلش إنسان معارض للنظام، ومش أنت فقط، ولكن أبناءك وذلك خوفاً من النظام. أنا نعطيكم مثال، ابني الكبير وفي ٢٠٠٦، اتحصل على إجازة أستاذية في الإعلامية المطبقة (Informatique)، وأسعفه الحظ أنه نجح في

مناظرة، أنه يكمل ماستر في علم الروبوتات (Robotisme)، وكان من جملة الوثائق المطلوبة لأخذ التأشيرة إلى فرنسا بطاقة عدد ٣، تستخرج من وزارة الداخلية ولي يكتب فيها كل ما هو عندو علاقة بالقضاء يخصك أنت ورقة حكم عليه وسجل سيرة وسلوك، وبدأ ابني بالانتظار هذه الوثيقة، بعدها يجاوبوه بأنه لا يمكنكم الحصول على هذه الوثيقة نظرا لملف والدكم، وما علاقته هو بوالده...”

وعن مفهومه الخاص للضحية، واعتمادها في مسار “العدالة الانتقالية، يقول: “أرى أن الضحية هي القهر، لأنو يشوف في ناس آخرين يتمتعون بالحياة وهو محروم منها. كما أنني لست بطلا، وأنا ضد استخدام هذا المصطلح بمسار العدالة الانتقالية، وديما نرجع لنفسي، مكرها اخاك لا بطل. كما أنني لست مناضلا. أنا انسان نخدم، لقيت روعي في محرقة فتفاعلت وسعيت أن نعيش مع المظلمة هاديكاً. الضحايا المطلعين على خفايا العدالة الانتقالية يشوف رويهم بمكان قوة، ولكن اللي متفرج ما عندهم علاقة بمسار العدالة الانتقالية، وينظروا في القرارات، وفيما سيحدث، فهذوكا يعتبرو نفسهم في موقع الضعف، لأنهم مش مؤمنين أنه في يوم الأيام ستصبح هناك قوانين تطبق على الناس. الغاية من العدالة الانتقالية هي إرساء عدالة اجتماعية، للمجتمع يعيش باقي العمر بيه، هو إرساء عدالة بين الناس، مش واحد يعيش بين القمة وواحد آخر يعيش بين القمامة”.

في نهاية الحديث قال “صحيح مصطلح ضحية هو استنفاص للشخص، ولكن نحن مجبرون على استخدامه، لأن قانون العدالة الانتقالية هو ما جاء به”.

يُعرف احد الواهيين أو “السجناء السياسيين” كما يسميهم البعض، “الضحية” بالمفهوم العام، على أنها: “الجهة أو الشخص، أو الكائن، الذي يقع عليه اعتداء بشكل من الأشكال (جسدي او معنوي)، أو يحرم من حقوقه الطبيعية المكفولة على المستوى الإنساني، أو على مستوى السياسي مثل حرية التعبير، حرية التنظم، والمشاركة السياسية، على المستوى الاجتماعي، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية، والحقوق الفردية، وحقوق الأقليات، وبطبيعة الحال، كل اعتداء على هذه الحقوق من قبل قوة قاهرة، قد تكون الدولة، يعتبر انتهاكاً، ويعتبر المعتدي عليه ضحية”.

فيما يرى آخر أن “المسألة عميقة، بما أنها تعود إلى مفاهيم نظرية فكرية وفلسفية”، فيما يرى أحد المعتقلين السابقين أن: “العديد من الأشخاص الذين شاركوا في حياتهم بنضال من أجل الحرية والعدالة، وفيهم من استشهد، وفيهم من أصيب، وفيهم من عذب وسجن. باعتقادي أن مفهوم الضحية يقف عند تلك المرحلة، أي عندما تكون في السجن فأنت ضحية، عندما تقتل أو تهجر. ولكن المفروض أن هذا المفهوم لا يستمر، بما أننا نريد رد الاعتبار لهؤلاء، فالعدالة الانتقالية تعمل على تغيير مفهوم الضحية إلى قيمة أخرى”.

ويقول آخر “أنا لا افضل كلمة ضحية، كل من له موقف ودفع ثمن ذلك، هو مناضل، وليس ضحية لكن الضحية تكون بالتبعية، أي أن عائلة المناضل، الأولاد وزوجته، هم من دفعوا ثمن نشاطه السياسي، وحتى تكسب تعاطف المجتمع التونسي، الذي هو برأي البعض انفعالي، عاطفي، مسالم. فإن أسلم صفة ينجم يقبلها ويتفاعل معها هي ضحية”. ومنهم من يقول إنها: “كل شخص مورس عليه ضغط من أجل ان يتناسق مع النظام القائم”. ومنهم من

يتسائل: "ماذا نسمي الشبات اللواتي تم اعتقالهن بسبب منشور 70 ٠٨ والواتي تعرض البعض منهن للاغتصاب أثناء توقيفهن.. بماذا نسميهن؟".

الواهين "الضحايا اللامبالين بأستخدام مصطلح "ضحية"

* رحلة عسكرياً إلى الحج:

دعاه أحد رؤساء جمعيات المجتمع المدني ليحضر معه أثناء مقابلته معنا. جلس وسط الغرفة بين طاولة العقيد وكراسينا. هو أسمر البشرة ونحيل الجسد. قدمه لنا العقيد فرحب بنا، وبصوت (رومنسي) حزين تكلم معنا باللغة العربية الفصحى، التي ينطقها بأسلوب فصيح مستعيناً ببعض من الكلمات الفرنسية. طلبت منه أن يكون لي معه لقاء خاص، فوافق والتقينا في مكتب (الجمعية) في اليوم التالي. بين الحسرة والسيجارة، وصدى صوت يصدح في تلك الغرفة، في ذلك المبنى الجميل، ذو الطراز الفرنسي القديم في تونس العاصمة، روى لي قصته.

"أنا ابن بلد يختزل 3000 سنة من الحضارة، وهو بوابة أوروبا وأفريقيا، ومجتمع منفتح على جميع الحضارات، وما لمستته كمواطن تونسي أن حكومات ما بعد الاستقلال، (يظهر الاحترام لشخصية بورقيبة، الذي اهتم بالتعليم) ركزت على موضوع التعليم، لتخرج مجتمع مثقف ومتعلم، وراقي، وحتى اجتماعياً، للتعليم قيمة أساسية لدى العائلات التونسية. أنا ابن عائلة جنوبية الطابع، عائلة محافظة ناضلت ضد الاستعمار الفرنسي. والذي قاتل في آخر معركتين ضد الاحتلال. من صغري كنت قريب لجدي ووالدي، وكان يحكي لي عن المقاومين في الجبال، وأنا الصبي الذي تطلع للحياة من خلال البطولات والمعارك التي يخوضها الثورا ضد المحتل، فبدأت ككل بداية صبي تونسي، من التعليم الابتدائي إلى الثانوي، اتخذت قرار دخولي إلى الجيش كاستمرار للإرث الأسري، كان عمري 17 سنة، رغم كل الفرص التي كانت متاحة لجيلنا في تلك الفترة، لأنني كنت أجده مكاني الطبيعي".

يتابع حديثه عن تونس، وعن المؤسسة العسكرية "رغم أن تونس بلد صغير وجيشه ليس جيشاً جراراً وقوياً، وكون التونسيين شعب منفتح، لم نكن ننظر للجيش على أنها مدعاة للفخر، ولكن في حقيقة الأمر، هنا أنشودة يرددوها جميع التونسيين (الجيش سور للوطن يحميه في وقت المحن). عندما يسألني أحد عن الجيش، أقول لهم هو كالولايات المتحدة الأميركية، هو كالنموذج الحلم الذي لا يعرفه الجميع. ربما يعتبرونني عسكرياً ساذجاً لقولي هذا".

70 وهو المنشور الذي يتعلق بمنع لبس الحجاب المرءة (منديل يوضع على الراس لتغطية الشعر والاذنين والرقبة) اعتمد هذا المنشور منذ بداية الثمانينات حتى بداية اندلاع الثورة هناك الكثير من القصص النساء حدثت بسبب هذا المنشور، فقد وجهت تعليمات إلى وزارة التربية ومديري المعاهد إلى التعامل بجد وحزم ضد ظاهرة الحجاب بعباره "منافيا لروح العصر وسنة السليم". وغير ذلك تم إيقافهن عن العمل وعن اكمال تعليمهن واحيانا التنقل ففي كثير من الاحيان على حسب قول احدي السيدات المحجبات "كان رجال الامن يوقفونها يأخذونها إلى مركز الامن لتخلع الحجاب عن راسها وتمضي تعهد بعدم ارتداه مرة اخرى، ولكنها ما ان تخرج من المركز وتبتعد عن انظار رجال الامن تعاد وضع الحجاب حيث كانت دائما تضع حجابا اضافيا في حقيبتها".

يتابع في سيرته الذاتية، "جننا إلى الجيش من مدن وقرى مختلفة، واجتمعنا في القطع العسكرية، نستيقظ في نفس الوقت، نفطر في نفس الوقت، نحلّق في الوقت، ونلبس اليونيفورم، في هذا الوقت يمحي منك، كل ما فيك، كل الخيالات العنكبوتية. لست مضطراً أن تكون فناناً، فأنت الآن تحمل البندقية لتحمي الوطن، وربما ينظر البعض للجندي نظرة دونية، ولكن بالنسبة لي أن يحمل الإنسان هذا النبل، هذا ما يكفيني فخراً، ويغنيني عن كل مال الأرض، وهذا ما يختلف من شخص لآخر. الجيش ما كنش غني في السبعينات، وحتى الآن، وعاش على التبرعات من الدول الصديقة. أنا أعلم علم يقين أنه فم معدات عسكرية، كانت جاهزة، أو عتاد حربي، غادرت وزارة الدفاع الوطني منذ خمس وعشرين، وكأنها كانت البارحة، كنت أتأهب لصلاة الجمعة، كأنها البارحة، هل تعلمين لماذا؟.. لأنو.. يصمت للحظات، تدمع عيناه ووقف آلة التسجيل، أسأله إن كان يرغب بالتوقف عن سرد قصته؟. يتحرك في المكان يفتح بعض من شبابيك الغرفة، يسألني إن كنت أريد ان اشرب الماء، يتناول سيجارة من علبة سجائره ويواصل حديثه.

"لأن من كتب عليه يكون عسكري يوماً، حكم عليه أن يكون كذلك إلى الأبد. ولا لحظة مرت في الـ 26 من العذاب تنكرت فيها لنفسي، وأني نلت هذا الشرف. أنا أريد أن أعرف ماذا جرى، ولماذا.. منذ شهرين أو ثلاثة كان هناك مؤتمر وطني للعدالة الانتقالية، وحضر بعض الزملاء القدامى من جمعية إنصاف قدماء العسكريين، وجمعية بركة الساحل، الذين رد لبعضهم اعتبارهم، نالوا أوسمة وتعيينات، ورتب. فحضر أحدهم الذي نال كل شيء يمكن له أنه يأخذه من العدالة الانتقالية قلت له، بين المزاح والجد: سيادة العميد وضعك تسوي، ونلت كل ما تريد، فماذا تفعل هنا؟.. فقال لي: أريد أن أعرف لماذا.. لماذا حدث هذا؟.. الموضوع بالنسبة له ليس تعويضاً مالياً، أو رد اعتبار، هو يريد أن يعرف لماذا جرى هذا، وهذا الكلام لا يقوله إلا بريء. المذنب لا يفكر بهذه الطريقة".

تذكره قصة الضابط بقصته، فيتابع سردها، "لقد تخصصت في زرع ونزع الألغام المتفجرة، ثم انتقلت إلى وكالة المهمات العسكرية، وهي عملية تتولى مادياً العناية بكل من دخل الجيش، منذ دخوله حتى خروجه، ثم انتقلت إلى الإدارة المركزية، المشرفة على كل عمل الجيش. تربيت عسكرياً، تزوجت صغيراً عمري 24 سنة، وبعد الانقلاب الطبي على بورقيبة، ولي بن علي مقاليد الحكم في تونس، وأصدر بياناً يظن البعض عندما يقرأه أن يقول للشعب سوف تأكلون معي المن والسلوى، بطبيعته الشعب التونسي طيب، ومنفتح ولا يحكم على الأمور بشكل مسبق، وكما يقال باللهجة الدارجة "يمين البكوش، في صدره" أي أن الأخرس، يحتفظ بالسر ولا ينطق به إلا بعد حين، ولكن يخرج تراكمات كل تلك السنوات".

كل ما سبق كان دوراً حول صلب القصة، التي يبدو أنه لم يرغب في الحديث عن تفاصيلها، ولكن يبدأ هنا، بشكل فعلي بالحديث عن الأمر الأبرز: "ذات يوم وصلتنا رسالة من رئاسة الجمهورية، تقول إنه تكريماً للقوات المسلحة، يمكن للأفراد الراغبين بالذهاب لأداء فريضة الحج، تسجيل أسمائهم، وستتكفل الدولة بمصاريف الرحلة، من سفر وعودة، وكل النفقات الأخرى، بالإضافة إلى ألفي دولار. وأنا كمؤمن، وإبن لتلك البيئية، وسليل العائلة المحافظة، والصوفي المعدن. و باعتباري كنت في الوزارة، تقدمت بطلب للوزير، وأمضى لي الوزير،

30 يوم، الوجهة للمملكة العربية السعودية وجهزت العائلة نفسها. قلنا لأنفسنا أنها قد تكون من باب التملق للجيش، أو حنين بن علي نفسه للمؤسسة العسكرية، فأحب أن يكرّمها. والأهم بالنسبة لنا كان الذهاب للحج، وأذكر أن اليوم كان أواخر شهر تموز من سنة 1989، أي قبل أيام من عيد الجيش، كنت ذاهباً لاستلام جواز السفر العسكري، وعليه تأشيرة الخروج، وفوجئت أنها جائت بالرفض. فصعدت للوزير وكللي حسرة على ما جرى، ووعدني بعض المسؤولين باستيضاح الأمر.”

يتابع بغصة: “نعم ذهب بعض من زملائي للحج وذلك كي لا تبدو القصة كذبة مية مية، المتقدمين في العمر.. استدعيت بعدها إلى الأمن العسكري، ولو أنه سر عسكري لا يجب أن أقوله. اكتشفت القصة برمتها، أن الموضوع كان حيلة من قبل نظام بن علي، وهو ضمن خطة ممنهجة لتدمير الجيش، ومحاصرة عناصره الذين لا يتوافقون مع سياسته. هذا الجيش صاحب الـ22 مشاركة أممية، الذي نكل به هو ورجاله. ومتعارف عليه في الثقافات العسكرية عند الجيوش المحترمة أن القائد الذي يسلم رجاله وأبنائه إلى مقصلة الجلال، هو بمثابة ذلك القائد الذي في ساحة المواجهة الذي يسلم جنوده للعدو وينكل بهم فحكمه أو فعله هذا يندرج ضمن الخيانة العظمى أو حكمه حكم الإعدام رمياً بالرصاص.”

يضيف: “من ناحية يعطوك أنبل رسالة وادس مهمة وهي حماية وطن ومن ناحية اخرى يتهموك أنك ربما قد تكون قابل للاستقطاب أو قابل للاستدراج (لجهة التيار الاسلامي) انها لمفارقة عجيبة. كانت محاولة من بن علي لتصفية العناصر ذوي الميل الإسلامي في المؤسسة العسكرية في تلك الفترة، خشية منهم، وخشية استقطابهم من قبل خصومه الإسلاميين، خلال صراعه مع التيار الإسلامي (النهضة حالياً) أي من العناصر التي فيها ميول ديني خاصة لي يصلي ولي ما يصلح، لقد سعى بشكل عام إلى تهميش وتحجيم المؤسسة العسكرية، التي تشكل خطراً على حكمه وبديت حملة العزل الوظيفي وقتها... وأباحوا قتلنا، وانا اقسام بالله، وأغلب الذين أعرفهم، ليس لنا أي صلة بالتيار الإسلامي، ولا التيار الشيطاني، ولا بالتيار الكفري. طالت حملة التسريح بين 1200 و 1400 عنصر. لم نخسر عملنا فقط، لقد حملنا عاراً، بل خرجنا منه مكسورين، فلن نجد فرصة عمل في أي مكان، بعد أن سرحنا الجيش، وفي نظر البعض، تم تسريحنا لأننا أخطأنا أو ارتكبنا أفعالاً سيئة، طبعاً يستحيل ان تدمجك تلك الشهادة في أي عمل أو وظيفة أخرى. والأسوأ من ذلك أننا لا ندمج ضمن جيش الاحتياط، أي لا يتم استدعائنا في حالات الحروب، يعني حين تواجه تونس أي مستعمر أو غاصب، كل الناس من حقها أنها تحمل سلاح إلا أنت. رجل سلاح لا تحمله. كل ما خرجنا به هو تعويض، قدر بثلاثي الأجر الأدنى، ولا أفهم حتى اليوم، على أي أساس تم احتساب تلك النسبة. 100 دينار. معناها تقريبا ٥٠ يورو يعني بتاع خبزك وكاهو اي لا تموتون فيها ولا تحيا، ونحن من حينها نعيش على هامش الحياة إلى اليوم.”

يتحدث هنا عم ما واجهه في المرحلة اللاحقة: “تقدمت بملفي لهيئة الحقبة والكرامة، ولكن لم يتم التعامل مع ملفاتنا، كبقية القضايا، مثل بركة الساحل، التي يفصلني عنها أقل من 60 يوم. لم يكتفو بالمظلمة التاريخية الي

تعرضنا لها لعشرين وخمسة وعشرين سنة، البعض كان يجمع خلال تلك الفترة القوارير والخبز اليابس ويمتهنون المهن الهامشية، لإعالة أسرهم، وتلاحقهم البلدية على الأرصفة. ولكن العدالة الانتقالية لم يأتيها ذلك. أنا ظلمت منذ 25 سنة، وبظلمنا ظلم أبنائنا، ذلك التوقيع الذي قضى بعزلي وأمثالي، لم يؤثر علي فقط، بل أثر على ثلاثة أجيال على الأقل. أمي وأبي ديما حزنناين عليي لأنني تظلمت وما عملت حتى شي، أبنائي لم يكملو دراستهم في سن مبكر بسبب ما جرى لي. كل أولادي دخلو السجن، لأنهم مشو في طرق غير سوية بسبب وضعنا الإقتصادي السيء. أحدهم سجن في ايطاليا بسبب عمله في الحرقه (التهرب)، الثاني سجن أيضا، والثالث أقدم على الانتحار برمي نفسه من الطابق الثالث، وذلك في أول ايام عيد الأضحى لأن كل العوائل عندها أضحية عيد، وهو من لي خلقوا ربي لم يرى يوما أضحية في دار بوه و أمه، ولكنه لم يمت لانه تعلق على الاشرطة الكهربائية. تبنته الهيئة بأن تعالجه من الناحية النفسية. هذا الظلم شنوه يعطي هذه هي نتائجه. بحيث انا كان عندي رسالة انو انا اتمنى كيما في تونس في لبنان أن حطوا جيشكم في عيناكم، خاطر الجيوش الأرض كلها متقاسمة في المعنى لأن ظلما كان الجيش متماسك وعتيد من الصعب ان يأتي جلاذ يوما ما، أو ديكتاتور، وينكل في شعبه أو يفعل فيه ما فعل بتونس، وبالأكيد بعد لي صار فينا، لن يعاد الظلم إلى هذه الديار ولو سفكت الدماء إلى الركب، لن يعود لمن يحكمنا بتلك الطريقة لأن الجيل الذي صمت غير الجيل موجود الان.”

وعن لا مبالته بتصنيفه كـ”ضحية” بالرغم من أنها “صفة ضعف ومفعول به” يقول إنه: “بما أن المشرع التونسي أعطاهها كصفة أو نعت لكل الذين تعرضوا لكل أشكال الانتهاك المنافية لقيم العدل ولحقوق الانسان، وبما أنه اقر بذلك... فليكن”. ويرى أن هناك أشياء أهم من ذلك وهي “تحقيق جبر الضرر ورد الاعتبار. لن تغير المصطلحات شيئا كلها أشكال خرافية. عندما تعتذر الدولة، لن توجه الاعتذر إلى الضحية فلان، ستقول ابن تونس البار، المناضل، أي شئ، وليس له معنى. الإشكال ليس في التسميات”. والبعض يغض نظرهم عن الكلمة التي تحمل معاني “الشفقة” و”لمطالبة بشئ مش حقو” ولكن استخدام هذه الكلمة هي الطريق الانسب للحصول على الذي يريدونه “اذا كانت صفة ضحية تعطي النتيجة بتاعها، ما يلزمهاش تعمل مشكلة الكلمة، مناضل ضحية أو أي تسمية.”

من وجهة نظر أخرى يتفق بعضهم، على أن الأمر مرتبط بطريقة التعامل، فيقول أحدهم: “كإنسان، مصطلح الضحية لا يشكل لديهم فرق ليست المشكلة ماذا نسميه، المهم كيف نتعامل معه، وكيف هو يصور نفسه، فبعضهم يمشي مرفوع الراس بعد كل ما تعرض له من ظلم وظروف قاسية”. وقسم آخر يعتبر أن “الهيئة أسمتهم ضحية، ولكن عليهم ان لا يسمحوا باحتقارهم، ولا يطالبو بالمطالب البسيطة بل الأساسية، وهي حقوقهم”. ويعتبر آخر أنه: “منهم يختار أن يكون ضحية، ومنهم اختار أن يكون مناضل.”

أحد الناشطين في جمعيات المجتمع المدني، وهو من أحد الواهبين “الضحايا” يتأسف قائلاً: “عندما ننظم وقات احتجاجية ضد احتقار الضحايا، يكون عدد الناس قليلاً جداً. الإنسان هو الذي يضع نفسه في المكان الذي

يستحقه. إذا استخدمنا كلمة مناضل، وهو قادم بيكي ذليلاً، هل يكون مناضلاً أو بطلاً بالفعل”. يقول آخر إن: ”الضحايا لديهم العديد من المشاكل، منهم اللي خرج ولقى أولادو كبار، وبدوا يقولوا أنت السبب بالمشكلة بتاعنا، ومنهم من طردوا والدهم، حتى قالوا لهم توه جاين تلعب دور الأب علينا.”

ومنهم من علق معترضاً غاضباً ولكن بعد نقاش طويل مع ”هيئة الحقيقة والكرامة” اقتنع بالفكرة والتي مفادها أن اعتماد مصطلح ”ضحية” يسليط الضوء على ”جبروت وقساوة وظلم الجلاذ”، لذلك الأمر هيئة الحقيقة والكرامة بحاجة لاستخدامه أو ”تسويقه كضحية”.

تضحك إحدى الواهبات ”الضحايا” وهي تعرضت لهذه التجربة في العشرينات الأولى من عمرها، هي واختها، وبلهجة من الاستهزاء والسخرية وبصوت مرتجف قالت: ”حتى انت ايش تمشي تشوف بالهيئة ايش تصنفت تفرح، أنه يتم تصنيفك بكلمة ضحية، انا اختي قالتلي شوقلي دوساي (ملفي) بتاعي، فرردت عليها زغلطي انتي ضحية الآن”. تابعت بأنهم ليسوا ضعفاء ولكن ”هم في الهيئة يصنفوك ضحية، لأنك مستحيل أن تاخذ حقاك إلا إذا كنت ضحية وما عندكش خيار”.

* ”ضحايا” دون علمهم:

يشرح أحد الواهبيين ”الضحايا” وهو أيضاً أحد الناشطين في جمعيات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا ”الضحايا” وفي توعيتهم حول حقوقهم: ”الأشخاص الذين يسكنون في المدينة، أو الذين مارسوا معارضتهم السياسية في المدن الكبرى، لديهم اطلاع على مسألة العدالة الانتقالية، على عكس الذين هم خارجها”، ويضيف: ”هناك فئة من الضحايا ذوي المستوى التعليمي المتواضع، أو ضحايا فترة بورقيبة، ليسوا على علم بمسألة الانتهاك النفسي أو الهرسلة، وهي عبارة عن جملة من التضيقات النفسية والاقتصادية والأمنية، وقطع الأرزاق، وهذه الفئة لا تعتبره انتهاكا، بل يعتبرون أن السجن فقط هو الانتهاك”.

انتهيت من احد المقابلات مع احد ”الضحايا” الواهبيين في أحد مقاهي تونس العاصمة، والتي ترددها عدد من نشطاء اليسار، فاقترح أن يوصلني بسيارته إلى المكان الذي أريد الذهاب إليه، أثناء ذلك تلقى اتصالاً هاتفياً من قبل أحد ”الواهبيين” ”الضحايا” لأنه بحاجة لمساعدته فقررت الذهاب معه. عند وصولنا، يخرج من مبنى هيئة الحقيقة والكرامة رجل أسمر البشرة، قوي البنية، يضع قبعة على رأسه، كانت عيناه محمرتان إلى درجة ملفته للانتباه، وكظم الغيظ يرسم ملامح وجهه من شدته، هندامه بسيط بنطال من القماش وقميص، يحمل بيديه ملفات ووثائق. سألته ما به، وإن راغبا في التكلّم عن مشكلته، بعدها عرفته عن نفسي. عند تلك اللحظة بدأت دموعه تنهمر على وجهه. شكرني لأنني أريد الاستماع إليه، وقال: ”أنا مواطن مظلوم، خرجوني من خدمتي، ولا ازال إلى اليوم محروم من حق العمل” فهو لم يدخل السجن ولكن لسبب مجهول (لم يكن يريد ذكر تفاصيل قضيته) صرف من العمل من وزارة الزراعة، ومنع من العمل. تقدم بملفه إلى هيئة الحقيقة والكرامة، عسى أن يساعده

في الحصول على رخصة لقيادة تاكسي، فقبل ملفه بالاهمال حسب قوله، ولم يتضح له من قبل موظفي الهيئة ما اذا كان ملفه يتوافق مع معايير "الضحية" المطلوبة أم لا. وبحسب ما روى: "ذهبت إلى العديد من المسؤولين، وإلى الوالي، ولكن ما سمعناش، وهذه المؤسسة أغلبيتهم ما كنوش يشتغلو وقت اللي صبيت وراقي فيها، ووقت ما صبت المظالم ملفاتهم، استمتعوا هم بالحياة وانا استمتعت بالاذى، على الأقل حس بيا انا، ترى راهو انا ماشي ننظم في مصيبة في راسي، يعني أنا متماسك في أعصابي، يحسو بيا انا على الاقل. من عينهم على رأس هذه الهيئة حتى ما يسمعونيش، نلقى شكون بيكي نقف، عlish نقف لانو بيكي، نبكي معاه ونقلو هذه خبزة خذ نصها، هذول ما يحبوش هاذيا وقتيش يحسو بياها وقت يشوفو في العباد طاح تحرق، ويشوفو البلاد كيما (الحرب) سوريا واليمن. أنا مواطن ما عنديش ثقافة كبيرة، انا راني مواطن بسيط وحقى بسيط، وما خديتش حقى، وهم يقولو حطمتو ما عدش ينجم يمشي يتنقل، ما عدش ينجم يجي لهناء، هم هذا العامل لي يخدموا عليه هو يفتتك ويتعبك ويخليك ماعدش تحب تطلب حقك، يخليك غير قادر ويجوعك، يخليك تكره حياتك وتقول تفو عليا، منهم خليني نمد ايدي في جهة اخرى، خليني نتسول في جهة اخرى، وهم هذا العامل الأخطر لي يخدموا عليه، يعني هذا العامل لي عملي الوراق هاذيه، يعني ايش عندو سيارة فيديو، وربي يزيدو، بس انت لا لباس عليك تتقوى عليا".

استخدام مفهوم "ضحية" بين الواهبيين "الضحايا" الأموات والاحياء

*قضية كمال المظاطي:

اصّرت إحدى الواهيات "الضحايا" على رفضها رفضاً قاطعاً، لاستخدام كلمة "ضحية"، واعتبرت انه من "المعيب علينا اعتبار زوجة كمال المظاطي ضحية". تحدث بعض من الواهبيين "الضحايا" عن قصة كمال المظاطي وحين كنت اسأل الناس الذين لا علاقة لهم بمسألة العدالة الانتقالية، فهم لا يعرفون شيئاً عنه، فحكاية المظاطي، ليست كقصة البوعزيزي على سبيل المثال. بالرغم من أن زوجته ظهرت في جلسة علنية، وقصته معروفة في وسط النشاط الحقوقيين كما تناولتها بعض من وسائل الاعلام التونسي، وبعض من وسائل الاعلام العالمية. وكتب أحد السجناء السياسيين قصته كتاب بعنوان "المدغور" والذي سأقتبس منه بعض المقاطع، بما انني لم استطع أن أقابل زوجته.

"يقف الجميع، تنتصب هيئة المحكمة، تأمر الحضور بالجلوس، اليوم هو الثلاثاء ٣٠ شهر جوان ٢٠١٥، وبعد الشهود، لسان الدفاع وبعد كل الحثيات التي ذكرت، وبعد أن حصل إقناع لدى وجدان هيئة المحكمة، أن المسمى كمال المظاطي قتل بتاريخ ٨-١٠-١٩٩١، حكمت المحكمة بالتاريخ المذكور، بوفاة المسمى كمال المظاطي، والأذن لعائلته باستخراج حجة وفاة... رفعت الجلسة [...] زغاريد تملأ الفضاء صادرة من ٣ نساء متشحات

71 التدخل بالحذف من وضع معدة مذكرة البحث.

بالسواد، ويتقدم من نحو القاضي... نطق من بينهن زوجته [...] سيدي القاضي هل حكمكم سيرد إلي ابني الذي مات مقهوراً، ولم يتسن له له الحق في الحصول على صفة يتيم [...] الحمد لله اليوم صرت أرملة واعترفت بي وثائقكم ودولتكم، ولكن ألم يكن من حقي أن أحصل على هذه الصفة منذ زمن بعيد...⁷²

تؤمن إحدى الواهبات "الضحايا" أنه من المخزي اعتبار "الزوجة لي ثلاث سنوات تهزلو الماكلة للسجن وهم قاتلينه من شدة التعذيب، ضحية"، لا يزال إلى اليوم جثمان كمال المطمطي مفقود، فيطرح صاحب كتاب المدغور تساؤلاً "المجرم موجود والضحية مفقود... الجرم مؤكد وموثوق بالحقيقة والشهود... الدولة أمرتكم أم تسترت عليكم؟"⁷³

يقول أحد الواهبيين الذين تم اعتقاله على خلفية نشاطه الطلابي أيام دراسته الجامعية "ممكن تغيير التسمية يفيد الأحياء، لمن يرفض أن يسمى ضحية، بما أنه كان مقاوماً للدولة الشمولية، أو فكر سياسي معين، فهو يسمى نفسه مقاوماً، أو مناضلاً، بالرغم من التعذيب داخل السجن الذي تعرض له، ولا يرى نفسه كضحية، وهذا ليس لسبب جلد الذات، ولكن لارتفاع الأنا". أما من جهة الأموات، فهناك خلاف على مسمية "شهيد" يقول آخر: "أنا أميل إلى تسمية الموتى ضحية، لأن تعريف الكلمة باللغة العربية، الضحية هي من ضحى من أجل شئ، ضحى بنفسه من أجل الحرية، والديموقراطية، ومن أجل نظام يحترم الإنسان". ويعتبر أحد الواهبيين "الضحايا" الناشطين بمنظمات حقوق الإنسان أن: "هدف العدالة الانتقالية رد اعتبار الضحايا الأموات، فتسقط صفة الضحية ويلقبون بالشهداء، فعندما نضع نصب للشهداء، لانقول عنهم ضحايا، سنقول شهداء ومناضلون".

ويتحدث أحد الواهبيين "الضحايا" عن قصة صراعه مع الاستبداد، والذي نال منه حصة الأسد "أنا وأخي الأول قضينا ١٦ سنة، وأخي الثاني ٣ سنوات كنا عائلة كبيرة برشة، باعتبار أن العائلة ذات توجه سياسي معين، لذا كنا محاصرين من وقت نظام يورقية، وحتى سنة ٩٥، كنا تحت المراقبة المشددة من قبل أعوان الدولة" كانت العدالة الانتقالية حلم بالنسبة له وكان يراها "حاجة عظيمة برشة، ولكن تم طرح مصطلح ضحية، تسأل لماذا لـ"يقولون له من الناحية القانون انت ضحية، وهو لا يتعدى التوصيف القانوني، واحنا نقول أو نستخدم مناضلين وصارت عليه مشاكل وحوار كبير ياسر، ولكن هم تمسكوا بيه وعدنا قلنا عليش ما نقول ناجين من الاستبداد".

أحد الواهبيين "الضحايا" قال: "نحن لسنا الضحية بل النظام هو الضحية، أو ضحية غبائه، نحن لانزال ندافع على أفكارنا، هي الآن موجودة على الأرض، لأن النظام لم يعد موجود اليوم". فيما علق آخر على أن التعابير والتسميات لها "حركة معينة، الربط بالمسيب. أن نقول (وقع عليه اعتداء)، على اي اساس؟، وشني هي الأسباب؟. السبب هذا يحمل فكر، ومشروع ورؤيا، يحب يعيشها ويحققها، تتسمى نضال أو جهاد". ثم يعاود

⁷² الخلفي، بن سليمان، ٢٠١٦، ص: ٧٣-٧٤.

⁷³ الخلفي، بن سليمان، ٢٠١٦، ص: ٧٢.

التأكيد على أن "الضحية هي الإنسان الذي جرى عليه الاعتداء وهو لا يدري، أما أنا أعلم. وما دمت مصر على الفكرة لي اذافع عنها، ما يلزم نيش يكون هو الضحية وهو مازال يطالب."

وعن تغيير المصطلح، تقول إحدى الواهبات "الضحايا" وهي من المناضلات اللواتي تعرضت للاعتقال هي وزوجها: "مهم جدا للشخص، لأنه تأسيس كامل لنظرة مختلفة، بما أن الضحية ولي ما يلزمهاش تصير، ان الناس تولي تخاف. أنا وقع عليا التعذيب يعني الناس اي واحد ما يعتبر نيش بطللة يعتبرني ضحية، ويولي يفكر انو ما يكونش ضحية، ولكن لمن يقدمني على إني مناضل، يعطي شعور بالنخوة والبطولة والاعتزاز، وهذا يشجع الناس على أنهم يقول لا، ويتحركوا ويمارسوا حقوقهم". ويتساءل قسم من الذين قابلتهم لماذا يضعوننا في خانة الضحايا؟ "لم نقول ضحية، باقي يتمارس علينا نفس الهرسلة اللي كنا نعيشها مع النظام السابق".

تقول إحدى الواهبات "الضحايا" "لا اريد لهذا المصطلح أن يرتبط بي"، ومنهم من يشعر "يؤلمني برشة"، كما اعتبره آخر "وصمة" سيلا حقه المجتمع بها مدى الحياة، حتى لو "بعد رد الاعتبار وجبر الضرر". خاصة أنه لم تكن لدى الناس نظرة "بطولية"، للمعارضين السياسيين خلال فترة حكم بن علي.

وفي بحث أجرته طالبة الماجستير "رحمة بن سليمان" حول التعذيب في السجون التونسية بعنوان "القيمي والرمزي في عمليات التعذيب داخل السجون التونسية" تعرض في استنتاج لها، أن المعارض السياسي "عند خروجه من السجن يكون الفرد في أمس الحاجة إلى التواصل الذي يعطيه الدعم المعنوي، من قبل الأهل والأصدقاء والمقربين، إلا أن المغادر من السجن يعيش قطعية تامة مع المجتمع، فالكل يتجنبه ويتحاشى الاختلاط به خوفا من الأمن بإعتباره أصبح محل شبه، ويمكن أن يلحق الأذى بكل من يتقرب منه. فتلك العيون التي لا تنام كما يقول أحد الضحايا تسهر على مراقبة كل من يحتك به ليتم استدعائه لمركز الأمن [...]"، فالقيمة الرمزية الإيجابية للفعل السياسي المعارض عند عامة الناس، أصبحت قيمة سلبية مفرغة من معانيها السابقة.⁷⁴

⁷⁴ بن سليمان، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص: ١٢٦

تصورات الواهيين "الضحايا" عن "الضحايا"

تتقارب معظم آراء الواهيين "الضحايا" حول فكرة أن معظم المناضلين أو السجناء السياسيين، على اختلاف اتجاهاتهم الحزبية وانتماءاتهم الفكرية، من اليسار واليمين، إلى القوميين، وحتى الفئة المحايدة قبل الثورة، أي بفترة حكم بن علي، كانوا "جنباً إلى جنب" ويورد أحد الواهيين "الضحايا" أنه "لم يكن يسمع بتطاحن ما بين الإسلاميين واليساريين".

ومنهم من قال إن هذه "التفرقة بنتها الأنظمة السياسية السابقة" فيتساءل أحدهم "هل قدرنا أن تجمعنا العصا ويفرقنا القلم أو الحرية. كيفاش جاء الاستبداد ووجد بيناتنا، وكيفاش جات الثورة وفرقت بين الضحايا، وأنو حتى يسبو في بعض". فيروي حادثة حصلت معه في السجن حين جائته معلومة عن أحد الحزبيين المعروفين، سينتقل إلى السجن الذي كان يتواجد فيه، "بما اني قبلوا بالسجن استقبلتو وخرجتو حوايجو، ويبدل حوايجو، وهادية ممنوعة في السجن، وكان هو أزميتك (مريض بالحساسية) كنت نتعارك على الدوا بتاعه". وحين خرجا من السجن التقيا في إحدى المرات، فقال لرفاقه الحزبيين أمامه بأنه: "وقت دخلت السجن هو لي استقبلني وقام معايا بأكثر من واجب".

سابقاً، تحالف اليسار والاسلاميون كما يقول أحدهم: "قبل وأثناء الثورة، لأن هدفنا كان ذاته، وهو إضعاف السلطة الامنية".

وذكر أحد الناشطين المجتمعيين، وهو أيضاً من الواهيين "الضحايا" عن حركة ١٨ أكتوبر، التي التقت فيها كافة الأطراف السياسية في تونس، وأطلق على هذه الحركة أسم جبهة الإنقاذ، أو إنقاذ تونس من الديكتاتورية، وهذه الحركة نجحت إلى حد ما في تحريك الإعلام الغربي، والمحلي.

طرح سؤالاً، هل من الممكن أن تكون الأطراف السياسية مخطئة، وبن علي على صواب؟! هذا التحالف جاء نتيجة الظرفية وكان ضد الديكتاتورية، وبعد ٢٠١١ وبعد الثورة، تداعات كل الاطراف كل حسب لونه السياسي وكل حسب جماعته". ويتأسف أحدهم قائلاً: "إن عدلت الأنظمة السياسية في شيء، فإنها لم تفرق بين وضع وشريف".

*الواهيين "الضحايا" وصراع اليمن واليسار:

هناك تعارض ظاهر ومحاو لا للسيطرة على هوية وثقافة المجتمع بأسره، وعلى تشكيل طبيعة السلطة وهويتها ووظيفتها، وهو ما سيؤثر على المسار الانتقالي (العدالة الانتقالية) "للدولة الحديثة" وبالأخص يشنت ويزيد الشرخ بين المعنيين بالمسار وهم الواهيين "الضحايا".

إنه التعارض بين الاتجاهين الإسلامي واليساري العلماني، ولكن هذا لاينفي وجود بعض التيارات السياسية الأخرى كالقومي الناصري، والقومي البعثي، وحزب التحرير السلفي، وفئات محايدة، ولكن جاء تركيز

معطياتي الحقلية على الاتجاهين اليساري والإسلامي المتمثل بحركة النهضة. أثناء محاولتي لقاء أكبر عدد ممكن من المصنفين كـ"ضحايا" كان المنتمون إلى التيار الإسلامي أكثر من اليساريين وذلك لأن عدد "الضحايا" الإسلاميين الذين تقدموا بملفات لهيئة الحقيقة والكرامة أكثر وكما عزاه بعض الذين قابلتهم لملاحقة نظلم بن علي الإسلاميين أكثر من الفئات الأخرى.

وبحسب قول أحد المقابليين، وهو نقابي وناشط سياسي، ومعتقل سابق لعشر سنوات: "الصراع والخلاف بين التيارات الإسلامية واليسارية بصورة عامة هو تاريخي وليس بجديد، والصراع ليس مقصوراً على اليسار واليمين، إنما هو الصراع على السلطة. ولنفترض أنه ليس هناك إسلاميين في تونس، بالتأكيد سيكون هناك صراع آخر، ربما بين اليساريين أنفسهم، وهذا مرده الوصول إلى السلطة، واليوم حتى داخل المنظومة السنيّة، نجد خلافات وصراعات، وهي صراع سلطة، لا صراع فكري ولا صراع طبقي، وهذا يتطلب موقفاً سياسياً واضحاً، وهو فصل الدين عن السياسة، ويكون القانون هو الفاصل بين الجميع، هذه القناعة يجب أن يصل إليها اليساريون والإسلاميون".

قد يرشدنا هذا الاقتباس إلى جوهر المسألة والتي تتمحور حول سؤالين لمعظم المقابليين على اختلافهم، الأول، إلى أي مدى يؤمن التيار الإسلامي بمسألة فصل الدين عن السياسة أو الدولة؟. وإلى أي مدى التيار العلماني سيعترف بالدين كهوية مجتمعية، في حال فصله عن السياسة والدولة؟. هذه الأسئلة هي تعبير صادق عن التناقضات ومخاوف الإقصاء المتبادل، التي كانت ولا زالت تسكن أفراد المجتمع التونسي. وفي هذا السياق يرى "هاريس" في كتابه "مقدسات ومحرمات وحروب" أن الغاز الثقافة "الجهل والخوف والتناقض هي العناصر الأساسية للوعي اليومي، ومن هذه العناصر يشكّل الفن والسياسة آلية الحلم الجماعي، تلك التي تتمثل غرضها من منع الناس من فهم ماهية حياتهم الاجتماعية".

*بداية الانتماء:

دفعني اهتمامي الشخصي لسؤال الواهبيين "الضحايا"، وكنت غير متأكدة من حاجتي لطرح هذا السؤال، "ما الذي يحدد اختيارهم، وكيف اتجهوا لهذا التيار وليس الآخر؟". فيقول أحد المقابليين في هذا الصدد: "المحيط العائلي والاجتماعي يلعب دوره في هذا الأمر، فنحن مسلمون بالوراثة، وسنة كذلك، ومالكيون، وهذا المذهب طقوس وأمر تميزه، ولا يعرف عنها باقي المسلمون الكثير، وهناك بعض المذاهب الإسلامية تعتبرها غريبة، وربما تكفرها، والطفل الذي ينشأ في بيئة معينة، لا يعرف شيئاً غيرها، ويعتقد أنها الصحيح والطبيعي. ولكن في تونس نتاح لنا فرصة الاحتكاك بهذا وذاك، وهذا ما يجعل الكثير ممن تبوّأ أفكاراً بالشكل التقليدي، يراجعون تلك الأفكار، إما أن يكتشفوا نقاط ضعفها من خلال قرائتهم واطلاعهم، أو تأثرهم أو مجموعات أخرى".

وتسرد إحدى الواهيات "الضحايا" بصوت الواضح الجريئ الذي كان يغلب ضجيج السيارات وازدحام المارة، بما اننا تقابلنا في أحد مقاهي رصيف تونس العاصمة. "كانت عائلتي فقيرة برشة، وبابا كان عند حد يضطهد فيه. كنت ما نلبسش كيما الصغار الآخرين، وما عنديش لعب، ما عشتش معناها. كنت شوف ثمة رفاهية من

جانب معين، وثمة فقر من الجانب هذا لي أنا أنتميلوا. وهذا كبر الاشياء عندي، ومن الممكن أنو أنا تفكيري أوسع. مشيت للييسار لأنو تفكيرهم أوسع، ولأنهم ما يحددوش المسائل في مكان وزمان معين، وهم يناضلو من أجل الإنسان كقيمة ثابتة في العالم الكل، وهو شعور جميل تحس بالإنسان وإنك تتقاسم مبادئ وأفكار في إنسان في آخر الدنيا وتحس اللي يحسو هو، وتناضل من أجل مبدأ نفسو لي ناضل عليه هو، الحاجة الثانية وهو المفاهيم مثل مفهوم العدالة الاجتماعية، وهو المفهوم اللي جاء به اليسار والاشتراكية، وهذه المفاهيم جميلة وقيم ثابتة وهذا لي يجذبني أكثر من ما يجذبني للمسائل الأخرى”.

“أحنا بالفطرة مسلمين، طبيعة المجتمع التونسي مسلم هذا أمر بديهي، ولا جدال حوله”. معظم أفراد النهضة يتشاركون هذه الفكرة، ليأكد البعض منهم على أنه: “قليل جدا من الطلبة، لمن يدخلوا للجامعة يستهويهم الخط اليساري، عليش نحنا أكثر، عليش النخبة، مثلاً لي يتبعوا الإتجاه الإسلامي من داخل الطلبة في المدرسة يروحو ٨ مع الإتجاه الإسلامي و ٢ للييسار يعني طبيعتنا” ويتابع محلاً ومؤكداً “اليسار من الأول ما عندوش أرضية لو عندو أرضية في تونس، كان فاز في الانتخابات، يعني أغلبية التوانسة يروحو للحزب لي هو اقربلهم، لأنو مجتمع مسلم بطبعه، أنا مثلاً تجي تحكيلي لا الله، ما يستهويني هاكا حديث، إلا لفئة معينة، لكن صحيح بورقيبة لديه محاولات عدة ليبيني هذه القاعدة، لكن في فئة متأصلة وناضلت وقاومت بن علي وبورقيبة. هذا الشيء، عليش تحسي ثمة انقسام بتونس”.

وتقول إحدى السجينات السياسيات بإفتخار إنها “أول سجينة سياسة بأريانة⁷⁵ كانت تعاند النظام، بالرغم العذاب الذي تعرضت له في وزارة الداخلية، خرجت وعدت ووضع الحجاب على راسي، ورجعت إلى الجامع، كنت شابة مراهرة، ولا أريد ان يأمرني أحد كيف ألبس وبمن أو من”. وبعد نقاش مطول عن الدين، وتصوراتها للدولة التي تطمح لبنائها ختمت بعبارة تؤمن بها أن “الله دينه الإسلام”. ويقول سجين سياسي آخر بشخصيته الواثقة، والمتصالح مع تجربته التي خاضها عن قناعة تامة إن: “الشعب التونسي بفطرته مسلم، والخطاب الديني يمسه بشكل مباشر، أما الخطاب اليساري هو نخبوي، ولا يدركه الإنسان في عمر صغير، وينجرف إليه الشاب في عمر المراهقة، وهذا ما عمل عليه بورقيبة في النظام التعليمي، عندما حاول إفراغ الثقافة الدينية من المجتمع التونسي، وسعى إلى هذا مع اليسار، في تسطيح المناهج في المراحل الأولى، ثم إدخال مفاهيم اليسار في مرحلة عمرية أكبر”.

*منهاج التعليم:

ويتابع بما يخص مسألة التعليم أن “الرئيس بن علي قبل ما يصير رئيس، كان في الجيش، ثم تمت ترقيتو وصار وزير داخلية، وتوسع طوحو، فبادر بوضع خطة، كما يبين للرئيس بورقيبة، أنو أنا الأقدر والأفضل لتتبع

⁷⁵ اريانة مدينة تقع شمال غربي مدينة تونس، وهي من اكبر ضواحيها، تمثل مدينة اريانة مركز ولاية اريانة . بلغ عدد سكانها ٩٧.٦٨٧ نسمة عام ٢٠٠٤ المصدر الالكتروني: <http://www.marefa.org/أريانة>

الفئة ذات النفس الإسلامي، اللي كان بورقيبة يحاربهم، ولّى بن علي بعدها من وزير داخلية لوزير أول، بعدها تابع خطتو. وبحث على ناس يعاونوه في محاربة الإسلاميين، فاختر أن يدخل بعض الرموز من اليسار، لأنو كان اليسار متمركز بالجامعة، واستفاد من مرضهم بالأنا والسلطة، وحقدهم وعدائهم للإسلاميين. واصطنع فكرة الانتخابات بالسماح للإسلاميين بالدخول في انتخابات الـ 89 لأنه كان يبحث عن استقرار لتثبيت سلطته بعد الانقلاب. واستعان باليسار لأنه الوحيد اللي ينجم يعاونو أنو يخليه مستمر في الإدارة. والدليل على ذلك تعيين محمد الشرفي وزيراً للتربية، والذي غير كل مناهج التعليم إلى مناهج ذات الميل العلماني، وبالتالي خلق جديد ميال للييسار. ثم انتقل للجانب الأمني، فعين المنصف الرويسي، وهو يساري كذلك، لضرب التيار الإسلامي، وخطته المعنونة تجفيف منابع التدين”. وبخلاف هذا، تتذكر إحدى المعارضات السياسات والتي هي اليوم أستاذة لغة عربية للصفوف الثانوية: “في فترة ما، بن علي سعى أنو يحد من هذه المنظومة (التعليم القوي الذي بناه بورقيبة) ويهملها، وحتى على المستوى لي يقع تدريسو، يعني الغاية كانت أن نخلق ناس عندهم شهادات، لكن ما يفكروش، لأنك تقلقو، أنت تفكر، يعني تنقد، وهذا يعني إنك تقلق النظام القائم، ولهذا أفرغوا المحتويات الكل. أنا ندرس عربية، يعني أجمل النصوص حذفت من الكتب، وفي كتب الفلسفة أجمل النصوص بتاع ماركس وانغلز حذفت، وهذا معناه أنه ممنهج في اتجاه من إنو يخليك شعب لا يفكر”.

*ممارسة التهميش:

أغلب المنتمين للتيار الاسلامي الذين قابلتهم كانوا في معظم الوقت يتحدثون عن تهميش المجتمع لهم، فمنهن من قالت: “أنت كإسلامي تاركينا يحاصروك يحشروك، ما يخلوك تدخل المجتمع لحد الآن، إحنا لي قاعدين نغمسوا في المجتمع الآن المجتمع، بدأ يقبلك فيك بحجابك، لأن قبل كانوا يسوقوا في الميدان أن الإسلاميين متطرفين، كانوا يشبهونا حتى بإيران، هاي الخميني كل وحدة محجة خمينة، شوفي معنا شعية و سنة، مع العلم ما فيش شيعة بتونس، وقتها الثورة الخمينية طلعت الثورة الإيرانية، كل إسلامي في تونس يشبه بالخميين، تشويه لجيل كامل. الآن بديت أفهم أنا عيش شباب يعني قبلناك يعني الصورة و”الإيماج” (الصورة) لي كانوا يسوقوها عليك، كانت مشوهة. إحنا وقت وصلناهم وعرفوا الحقيقة، قالوا لا، إحنا معناش مشكلة، هاي تمثلني، وهاي مسلمة وأنا مسلمة، وهاي بحجاب ومنهاش بحجاب، لأنو نفس الشي أنا بحب معاناتها بحطها على صفحتي، وعليش ما يحبوك تكون بوسط المجتمع ويحاولو يبعوك”.

وتروى إحدى السجينات السياسيات وهي موظفة في دائرة حكومة، عن مشاكلها مع الإدارة ومديرتها المنتسبة للاتجاه اليساري: “المضايقات متواصلة حتى بعد الثورة، الاصطفاف الايديولوجي يمارس، قبل الثورة كان من قبل النظام، الآن يمارس من قبل التيارات السياسية، وأولها اليسار، اللي مش منافس. همشوني وجمدوني، لأنني منتمية للتيار الاسلامي، لأنو إسلامي يوصل للإدارة العميقة التونسية ما يساعدهم (اليسار)، لا يهتمهم في برامجك السياسية، في مشروعاتك، الإسلام لا يجب أن يحكم”.

*رؤى وتصورات حول المجتمع والهوية في مرآة اليمين واليسار:

إحدى الواهبات، والتي عرفت عن نفسها بـ"أنها إنسانة سياسية وليست مواطنة عادية"، ترى أن "هناك مشكلة حول مسألة تصور النهضة أو التيارات الإسلامية للمجتمع. نتفق على أن تكون اللغة العربية هي لغتنا والإسلام ديننا وما نختلفوش بيها بالمرّة، ولكن عملياً ليس معقول في إنك تفرض الحجاب على جميع نساء تونس، يعني هناك حرية وكل واحد يلبس كيما يحب، حتى في الدين هذه مسألة اختيارية وليست مسألة إجبارية، لكم دينكم ولي ديني، نفرض أّو معانا مسيحية بالبلد شنوه يصير لتونس". من جهة أخرى تتحدث إحدى الواهبات، المنخرطات في حركة النهضة منذ ثلاثين سنة، والتي تعرضت لمضايقات، هي وعائلتها: "مرينا بظروف صعبة جداً، المسار التعليمي بتاعي ما كنش سهل، نزلت الحجاب تحت الضغط، أو ما نكملش تعليم، ما كنش عندي خيار، بالنسبة لي كان العلم مقدم على الواجبات الأخرى".

وترجع إحداهن إلى بداية معركة الحجاب، والتي كان النظام البورقيبي معارضاً لها: "هو نظام علماني يعني ضد فكرة أن يكون الإسلام موجود في تونس، يهمهم أن تكون تونس متطورة ومنفتحة، والحجاب دليل على التأخر هيك وضعوا الحجاب، بمعنى أنك محجبة، يعني أنت تنادي للرجعية، وكانوا ينادوه الزبي الرجعي، وفي فئة من التوانسة، وأنا كنت منهم، ما كنا نكون هيك، انا أقود سيارتي وأعمل، وألبس (مودرن)، ولكن الحجاب ما يعيقني، نكون في مرحلة متقدمة من العمل، لكن هم يقولوا لا حجاب ما تخدمش، وما تدرس، هذه هي كانت معركتنا بصراحة، يعني معركة فئة من النساء في تونس، كانت هاي مشكلتها مع النظام، فالحجاب هو السبب أّو نحن خرجنا من المدارس ومن سوق العمل، وهو كذلك السبيل، إنا دخلنا في صراع مع النظام هذاك، والصراع كان نضالي، أنا من أجل حجابي، كنت مستعدة أدخل السجن، وهذا هو الذي حدث، وقد دخلنا السجن، وأنا ٣ مرات أدخل السجن وكل مرة نعاود نخرج".

ومنهن من اعتبرت أن خوف المرأة على "فقدان حريتها في حال حكم النهضة، هو الذي أوصل تونس إلى ما آلت إليه، وهو الرجوع إلى حكم النظام القديم، والمتمثل بحكومة اليوم" فالإسلام من وجهة نظرها هو: "الضامن الأمثل لحرية المرأة. برشة في توانسة نساء، يحبو الحرية المفرطة والفساد، وهم مش فاهمين الحرية، أنا أعيش حريتي روه مش معناها أّني البس الحجاب، إني منيش حرة، أنا نحب نلبس نحب نطلع رحلات، ولأّو المرأة خايفة من أفكار منهاش صحيحة، فكانوا رشحو ورجعوا نداء تونس على حساب آمال العباد، والمرأة هي لي رشحت الباجي السبسي (رئيس الجمهورية الحالي)، وهؤلاء النساء لي ما يخافوش على تونس راوه، يخافو على حياتهم الخاصة، الناس لي تخاف على تونس يلزم تحط راجل بالأمانة يخاف عليها، أما الناس تحط إنسان على خاطر حريتها. الإسلام ما معنيش من حتى شئ، ال'سلام هو لي عطيني شخصية، الحمدالله انا النهضة علمتني إني نمارس حقوقي الكل. ومن بعد بن علي ما قلّلتش النهضة أّو نقعد في الدار بالعكس، والسيدة الخديجة كانت تاجرة، فالإسلام أعطاني والحمدالله حقي، ايش لي بحاجتنا نغير، وبالعكس لي يغير فيه هو لي يخسر الإسلام،

أعطى حق المرأة هو لي يلزم يهز القفة، ويلزم يعطني فلوسي شهرية وبخاطري سامحو فيها أولاً، إنما توه نغزل للنساء نشوف تصحى الفجر الصباح، تهز ولدها ويأخذلها راتبها الشهري واشنوة لي كسبتو؟”.

ومن جهة الهوية التونسية يرى احد المعارضين السياسيين أن: “السبب عميق متجذر في التاريخ، وفي التجربة متاع تونس، التجربة الثقافية، اليسار في البداية كان معادي للإسلاميين، استعمله بن علي، وقبلو بورقبيبة، ليحارب بيه الإسلاميين، حطهم بالوزارات المضمونية، اللي تحدد الثقافة العامة، لطمس الهوية العربية والإسلامية. اليسار التونسي استثناء لكل اليسار في العالم، عندو مشكلة بتاع مخالفة الهوية متاع الناس الكل، ديما خطابة متاع طوباويات. التونسي اليوم يهمو برامج تهمل حياتو اليومية، وهم يرون أن الإسلاميين يريدو يشاركو في الحياة السياسية، وكانو يرفضوهم لأنهم يفكرو أنو عندهم الحلم متاع تعدد الزوجات وتطبيق الحدود، كيما الأخوان المسلمين بتاع العشرينات. يعني اليسار عندو حقد أعمى على الإسلاميين. هم متمسكين بنظريات ماركس، وتراه اذا يقوم من قبرو يقول أي تراجع عن هاذي النظريات، شكون الظلامي والرجعي، اللي ما يقبل بالإسلاميين اللي قبلو بالديمقراطية، والمدنية، والعلمانية، ودخلو في التجربة السياسية والعمل السياسي”.

أما من جهة اليسار فأحد هم يرى أن: “الناس كلها تفكر، لا يوجد عقلية قطيع كما الإسلاميين. الطاعة لله ثم رسوله، ثم لأمير المؤمنين (ولي الأمر)، أما في اليسار أي أحد يمكن له أن يخالف الأمين العام”. ويعتبر آخر أنه: “من حقهم أن يتعبو ويؤمنون كما يشاؤون، ولكن لا يحق لهم فرض ذلك على الجميع. ولكن المشكلة الأساسية هي في بنية التفكير، هو يسمون ما تفعله إسرائيل إستعمار، ولكن ما قامت به الدولة الإسلامية يسمونه فتح!”.

ويوضح أحد الناشطين من النهضة، عامل في احدى ورش البناء، وهو الذي عاني من سنين التعذيب والخوف والتشرد والاستبداد، وان الاسلاميين هم تعرضوا لهذه “المحرقة” والمظلمة على حد قوله. بالرغم من اعترافه بأن “اليساري كان أيضا مناضلاً معنا. اليسار الداعشي يرى نفسه على أنه الحداثة والنور، ولديهم استعلاء ثقافي فكري، ويرون الإسلاميين على أنهم بهائم وغير متحررون. ومع الأسف لدينا ظروف إقليمية تحاصر في الاسلام السياسي. نحن لدينا فكر راقى، حتى محمد حسنين هيكل قال ذلك. فالشيخ بتاعنا تشبع بالديمقراطية، لأنه ذهب إلى بريطانيا”. ويأتي في هذا الصدد اتهام من أحد الواهبين المنتمين للييسار على أن: “راشد الغنوشي هو عميل بريطاني ومن أثرى أثرياء العالم”.

أما من جهة فصل الدين عن الدولة، “بعض اتجاهات اليسار تكون الأكثر رديكالية” كما يقول احد الناشطين و”اصحاب حق” في مسار العدالة الانتقالية، ويضيف: “مسألة فصل الدين عن الدولة مسألة مصيرية وهي مسألة شخصية، وهنا يربطنا عقد اجتماعي مبني على رعايا، واتفقنا أن نسن هذا البلد، وتنظم العلاقة بيننا وبين الدولة والنظم والنواميس، يجب أن نكتب بالشكل الذي نراه مناسب، وبالإشارة مثلاً أن الدولة لا دين لها، على عكس الآخرين حين يقولون إن الدولة دينها الاسلام، باعتبارها ليست شيئاً مادياً ولا شيئاً معنوياً، فلا دين لها ولا

لغة، لها فاذا هي شيء يضمننا جميعا وانتهى، ولكن لديهم تصور حول الدول الضامنة لديها التعليم ولديها الصحة مسالة التشغيل والثقافة وهي الدولة الحاضنة وهم لهم مرجعيتهم الفكرية“. ويرى أحد اليساريين أن: “الخلفية الإسلامية تنظر إلى الدولة من مسالة الخلافة. هي أحد مميزات الدولة، وهو ماسيسعى إلى بنائه. الخلافة وهو منهاج النبوة، يعني عندو خلفية فكرية معينة”.

ومن وجهة نظر أحد الواهبيين “الضحايا” أن “المجتمع بتاعنا مجتمع متدين أحببنا أم كرهننا، يميل أكثر إلى التدين، ويميل أكثر إلى الإسلاميين، والشيوخ يقولوا ما نؤمن بربي، هذا الكلام ما نؤمنش بيه، هذه دائماً النظرة الموجودة، بالرغم من أنني أنا كقناعة بالنسبة لي، ينجم يكون إنسان ما يؤمن بربي، ولكن يخدم المجتمع خير أكثر من الإسلامي”.

ويستند أحد المعارضين السياسيين المنتمين إلى التيار الإسلامي، إلى اقتباس من المفكر محمد عابد الجابري في كتابه خطاب العقل العربي والذي يقول فيه إنه: “المؤهل الأكثر من كل الفصائل السياسية للقيام بثورة، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية، هم السلفيين، وذلك لأنهم اجتماعياً الأقرب للناس، لأنه هو من يتقاسم مع المجتمع جملة من العقائد، لأنه نحب نرى العقيدة لي تحكم المجتمع العربي بتاعنا الكل، الدين مكّون أساسي في العلاقات، وباش يخرجك واحد يقلك انا ما نؤمنش، وحتى لو يحطلك الجنة على الأرض، الناس ما تقبلش بيه، لأن العقل بتاعنا تشكل بالطريقة هاكا، لأنو الإسلام بالنسبة للمجتمع التونسي هو المحدد في العلاقة، وهو محدد في الاختيار، انتخبوا النهضة وذلك على أي اساس، لأنو باش يحملها الدين، انتخبناكم باش تحافظو على الدين، ولكن ممكن لو جا الحزب الشيوعي، نتمنى لو أن الحزب الشيوعي يؤمن بحرية المعتقد وحرية التدين مثل النهضة، مثلاً باعتبار التهمة التي لصقت بالنهضة بأنك انتي تدافع عن المسلمين، أصبحت تتبرا منهم، وأصبحت تقدم تنازل تل والتنازل. الحرية الجنسية، والمثلية الجنسية، بالرغم نجد أنه عند حزب الشيوعي يقول أنه منوش مع المثلية الجنسية، والنهضة تفكك بيها عادي، والزطله على أنها حرية شخصية، وينجم الحزب الشيوعي يقلك لا ممنوع، شفت كيفاش والآخر يعمل النقيض بتاعه باش يحكم المجتمع”.

*اليسار واليمين بين الباطن والظاهر:

يحمدالله أحد الواهبيين “الضحايا” على أنه: “مهما احتد الصراع، ما نحلوش مشاكلنا بالخرطوش وهذا جمال تونس ثورة الياسمين، نحل مشاكلنا بالنقاش. أنا واليساري نروح نقعدو بالقهوة ونتناقشو يقول هداكا ملحد وينكر وجود الله، وأنا اقول أن لا ربي موجود، وألف اشارة علمية بالقران وفي كذا وكذا... وهو المشكلة باليسار التونسي ما يحب إظهار الاحاد بتاعو للشعب التونسي، تلقاه ملحد وغير مؤمن، وهذه يسمياها ما وراثيات وغيبيات، وحين يظهر أمام الشعب التونسي، يقول لا الله الا الله، وأشهد أن محمد رسول الله. عليش، لأن الشعب ما عناش برشة ملل، معناش شيعة ولا يزيدين، فقط الإسلام المالكي والحنفي”.

يقول أحد اليساريين بأنهم "أوضح من الإسلاميين". ويتابع قائلاً: "ليس المطلوب أن يكون الجميع متفقين بالأفكار، وهذا حال كل مجتمعات العالم، يوجد اختلافات وتوجهات متباينة. ولكن المطلوب هو أن يطبق الكل ما يقولونه. أنا كيساري علماني، ومع فصل الدين عن الدولة، والنهضوي يدعي ذلك، ولكنه لا يطبق ما يقول". كما يشرح أحدهم المشكلة كما يراها "المشكلة في التعامل مع الإسلاميين، بأنهم يظهرون عكس ما يبتنون. مثلاً هم يؤمنون بالقصاص، ولكنهم في اجتماعات المنظمات يدعون أنهم ضد عقوبة الإعدام. طالما أن الأمر لا يتعلق بهم بشكل مباشر، طالما يتعلق بفئات غيرهم، ولكن إذا كان الموضوع متعلق بهم، سيطالبون بأشد العقوبات. ومن جهة أخرى يميزون بين الفئات، فطالبو بأن يكون التعويض للضحايا على حسب الجنس، للذكر ضعف الأنثى".

ويعتقد أحد اليساريين أنه بالنسبة لحقوق الإنسان: "الإسلاميون لا يعيرون بالأل لهذا الموضوع، لأن في كتاباتهم وأدبياته مع تعدد الزوجات، وضرب الزوجة، والتمييز في الميراث بين الجنسين. وهو كله موجود في تعاليم دينهم، وهذا غير قابل للجدال. وما يقال في العلن، لا يتطابق غالباً بين ما يعملون عليه في واقع الأمر، ولكن كتاباتهم وأدبياتهم وخطاباتهم تثبت العكس، أيضاً فإن سلوكهم التمييزي واضح في نشاطهم، وسلوكهم السياسي، وهم في السلطة، وهذا أمر جميعنا ضده. وأن تميز فئة أخرى بعد ثورة، حتى لو كانت هذه الفئة هي من قامت بالثورة، فهو تمييز مرفوض أيضاً".

*إدعاءات نضالية متبادلة:

يتنازع "المناضلون" على أحقية لقب "مناضل"، حيث تعتبر فئة ما، أنها هي التي ناضلت بشكل فعلي ويصنفونها بـ "الحقيقي" و "الشرعي" فيما ترى الفئة المقابلة العكس ويصنفونها على أنه النضال "اللاشرعي" و "المزيف".

يقول أحد "مناضلين" الاتجاه اليساري إنه: "لا نستطيع التحدث عن ٦٥ أو ١٠٠ ألف ملف مقدم لهيئة الحقيقة والكرامة، لأنه لو كان لدينا بالفعل ٦٥ ألف مناضل في تونس، لكان من المعيب بقاء بن علي 23 سنة في السلطة، عيب أنه ليس لدينا حرية صحافة، ولا حرية مرأة. لذلك أقول أن هناك تلاعب كبير بالملفات التي قدمت".

ويعترف أحد المنتمين إلى الاتجاه اليساري بأنه "الإسلاميين المساجين كانوا أكثر من ناحية العدد، ففي التسعينات كانت حملة النظام ضد الإسلاميين أساساً، يعني اليسار كانوا أفراد، ولكن حين بدأ بن علي حملته تلاقى الأب، الأم والأخت، والعائلة أو الصديق. أي علاقة مع إسلامي قد تاخذك إلى السجن، فكان العقاب جماعي، لأن الإسلاميين كانت لديهم قوة عديدة كبيرة في تلك الفترة، و كان منافس سياسي جدي للموجود، وهو ضغط صراع، لأن الإسلاميين أيضاً كان لديهم النية للقيام بانقلاب عسكري، فقد كان لديهم وجود في الجيش".

ويعتبر أحد المعتقلين اليساريين، وكانت أول محاكمة له بعمر ١٨، أن المناضل الحقيقي هو: "مناضل في السجن وتحت التعذيب أيضا. فالتعذيب كان هدفه أخذ المعلومات، اذا حصلو على المعلومات يوقفونه، ولكن الجزء الأكبر من رفاقنا (اليساريين) خرجوا وآثار التعذيب ظاهرة على أجسادهم، لانهم حجبوا كل المعلومات المهمة أثناء التحقيق، ما أدى إلى استمرار تعذيبهم، على عكس الفئة الأخرى (الاسلاميين) الذين باحوا بكل المعلومات المهمة تحت التعذيب، ما ورط مجموعة أكبر من الناس في قضايا مختلفة. وهو ما قطفوه بعد خروجهم، حيث عينو في مراكز سلطة وحصلوا على امتيازات. أحد الأشخاص المعروفين من النهضة استلم وزارة، وراشد الغنوشي أخرجه بن علي من المطار. راشد الغنوشي قالها في الثمانينات "ثقتي بالله في السماء وبن علي على الأرض!".

ومن جهة أخرى، يرى يساري آخر أن النضال الحقيقي هو: "النشاط الفعلي ضد السلطة، أو محاولة تغيير اجتماعية حقيقية. فمسألة الحجاب، وأن يقال في العلن أنك لوحقت وعذبت، بسبب انتمائي إلى مشروع إسلامي، ممول من الخارج، ويحمل أفكار دخيلة على المجتمع التونسي. فهذا ليس نضال بل مشكلة كبيرة، لانه يصنف على أنه يصرع النظام". ويتابع "الإسلاميين كانوا يكذبون على الناس، ويقولون نحن نجاهد في سبيل الله، وبالتالي فإن العدالة ستأتي في الحياة الآخرة، وليسو بحاجة للمطالبة بها والدفاع عنها." وهذا ما عبر عنه بعض مناضلي الاتجاه الإسلامي، حين كنت أطرح سؤال عن امتناع بعض الواهبين "الضحايا" عن التحدث أو حتى مقابلتهم. يجيب أحدهم بأن: "البعض لا يريد أن يرأي بتاريخه النضالي، ولا يريد أن يخسر الثواب".

ويوضح يساري آخر بأنه: "ما زلنا نعتقد أننا بحاجة مواصلة الكفاح، نحن الأمناء الوحيديين في هذا الموضوع. الناشطون الحقيقيون أيام الثورة وقبلها كانوا يعرفون بعضهم، من خلال التحركات والاعتصامات، واغلبهم أعضاء منظمات محلية وعالمية... والعاملين في المسرح والحقل الثقافي، ومعظمهم لم يغير مواقفه وهو مستمر حتى الآن في النضال، باستثناء بعض الشخصيات، خصوصا بعد الانتخابات ووصول بعض الأشخاص إلى السلطة".

أما من جهة التيار الإسلامي، يرى أحد المقابليين، بعد تأكده حرصه على عدم الوقوع في فخ التعميم، بأن اليساريين: "يقدمو أرواحهم على أنهم مناضلين، ولكن الحقيقة هم ناس كانوا يعيشون حياتهم، كانوا من ضمن الإدارة التونسية، ما تعرضوش للاضطهاد، ولأننا نعرف جيدا، أن أي معارض شريف، أوحقيقي كان يمنع من العمل، وكان يحاصر ويعذب ويدخل السجن".

"في سوق متاع نضال، الناس كلها ولت مناضلة" تسخر إحداهن وهي تنتمي للتيار الاسلامي من الناس التي "ربطت نفسها بالنضال وتاجرت به"، وتضيف: "توا يتصارعو على المواقع. الناس تعرف شكون المناضلين، الناس اللي تكلمت في الوقت ذاك، اللي قاومت النظام المستبد الظالم، ودفعت الثمن".

ويتذكر أحد السجناء السياسيين التابعين للنهضة، بعض ما عايشه في تلك الفترة، فيقول: "اليسار ليس لديه حتى شرعية، فاليسار فشل، والمشروع القومي فشل، فليس هناك بديل إلا المشروع الإسلامي الحديث. باعتبار أنه ليس لديهم ضابط أخلاقي، يتجلى ذلك في التعذيب، فالتعذيب الذي يمارسه الموظف العادي، يحاول الوصول إلى الحقيقة، في حين أن من يحمل خلفية أيديولوجية، أول حاجة يقول هالك المعتقل، والله ما عندي علم، يجي يفللك المحقق اليساري "الله الذي تتحدث عنه غير موجود".

ويقول آخر من السجناء السياسيين المنتمين للنهضة أن: "ضهورنا ما كنتش محمية، أنا كضحية عشت إضراب جوع، ووصلت إلى حد الموت، وما فكيت الإضراب، إلا وما حققت الأهداف بتاعي، ولكن ناس آخرين ما إن يضرب، ساعة زمان، حتى وسائل الإعلام كلها يحكو عليه، وأنا نقلك بقياس هذا شوف نحن نتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بمكيالين، وبخلفية المناضل الذي تعرض للانتهاك، لأن الخلفية بتاعو هي لي تحدد مدى تفاعل المنظمات والهيئات الحقوقية معه، وتدافع عنه، هيك عيش أنا دائماً مركز في خطابي، أن حقوق الإنسان لا تتجزأ، وليس لها لون، ولا يمكن التعامل معها بمكيالين".

وفي مقابلة لأحد الواهيين "الضحايا" من الإتجاه القومي العربي، والذي يعتبر نفسه أقرب للاتجاه اليساري، وبمحض الصدفة، كان الوحيد الذي قمت بمقابله من هذا التيار. يقول: "اليسار لا يزال محافظ على حجمه الطبيعي بعد الثورة، وأنا كنت أرى النخب في الجامعة مثلاً بين جامعة فيها ٣٠ أو ٤٠ ألف طالب، تجد ٣٠ طالب من اليسار، وأن أحب وجودهم لأنهم الضامنين على الحريات، وهم الضامنين لبعض المبادئ للمسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولكن لا اعتقد بأنهم سيتخطون هذا الحد، حتى في مسألة الضحايا، فهم لهم لديهم عدد كبير من الضحايا، بعد الاسلاميين، لأنهم شديدي التمسك بمسألة التضحية دون حساب، حتى أنهم عنيفين مع السلطة وحتى لم يكن هناك حتى حوار، وكان هناك عنف دائم وأنا كنت شاهد على فترة الجامعة. صفو القوميين واليوسفيين، وتم تصفية الإسلاميين مع بن علي، واليساريين تم تصفيتهم من قبل بورقيبة وبن علي بشكل أقل، لأن اليسار كان عندو من يسانده في أوروبا، حتى الشريك الاقتصادي لتونس في فرنسا، كان اليسار يحكم من فترة لفترة في فرنسا، لذلك كل ما أرادو أن يقدمو بعض القروض الاقتصادية، يلوحون بمسألة سجن اليسار في تونس، فيطلق بن علي سراح اليسارين، وهذه المسألة كانت مربوطة بالغرب، أما اليمينيين والقوميين لا أب لهم ولا أم في الغرب، لذلك وقع التنكيل بهم".

وبعد الثورة والعصر الجديد من الحريات، "دخلنا في صراع البرامج السياسية" يروي احد النشطاء اليساريين الذي خرج من السجن. إلى اليوم اثار التعذيب منحوتة في تفاصيل وجهه، ليوحى لك انه في أواخر سنين عمره ولكنه لا يزال في بدايته، وبإبتسامته العريضة بدأ كلامه: "أنهم الأقوى تنظيمياً وإعلامياً فازوا في الانتخابات، بأموال قطرية، ودعم أكبر منصة إعلامية مؤثرة في الرأي العام لهم (قناة الجزيرة). وكانو هم الأكثر تأثيراً على

الناس أجتماعياً لأنهم يخاطبون العواطف ولا يخاطبون العقل مثلنا. توجهوا لتلبية المتطلبات الآتية للناس. وأيضاً في الجوامع تم تجييش الناس لصالحهم، وأصبحت الجوامع منابر لحملاتهم الانتخابية، وتشويه سمعة خصومهم عن طريق تكفيرهم، وهذا ما حصل بحقنا. أي أنهم استخدموا نفس أسلوب النظام السابق للوصول إلى السلطة، والثبات فيها، وكافحوا كل خصومهم بنفس الأسلوب. أي أنهم أعادوا إنتاج النظام السابق كما هو. خطاب اليسار كان نخبويًا، ولا يدرك عمله إلا من يفهم مسألة الصراع الطبقي، كان يجب أن نفسر ذلك للناس البسطاء الذين لا يدركون هذه المفاهيم. ولكن في الانتخابات جلبنا أصوات أخرى بهذا الخطاب، لفئات ليست معنا، كالبرجوازية الصغيرة والمتقنين، الذين يبحثون عن الحريات و يعتبروننا الفئة الوحيدة التي تناضل من أجل الحريات”.

على عكس هذا يعتبر المنتمين للنهضة وبلهجة متفائلة مليئة بالثقة أنه: “ما نريده هو الحقيقة، والحقيقة فقط، وبعدها سنسعى لبناء وطن يتسع للجميع، وكما قال صلاح الدين عندما دخل بيت المقدس. الدين لله والوطن للجميع. وفي هذه العبارة عدة رسائل، لا نتصادم لا مع اليهود ولا مع النصارى، ولكن بشرط، أن لا يحمل أحد السلاح، وإن كان لازم نتنافس بشي، نتنافس بشرف، وعلنا نبطقو مقولة الحكم للشعب، وقت اللي يفشل هذا ننتخب الطرف الثاني، اليوم يفوز الأول وغدوة يفوز الثاني. نحن نؤمن بهذه الديمقراطية وندعو إليها، بدليل انو عشنا عمر كامل حاول النظام يجربنا للعنف ولكن ما قدرش. نحن نؤمن بالقانون والمجتمع المدني، وقدرتو على تطبيق النظام. ولكن التجربة الإسلامية هناك من يسعى لافسائها بأي ثمن”.

* جبر الضرر بين الفردي والجماعي:

“وين وين المقاييس ضاعت بين الكواليس، نطالب بجبر الضرر على ما نقناه من مر، وقت لي انتم شايخين احنا كنا معلقين (تقنية تعذيب)، وقت لي انتم في الفنون كنا احنا في السجون، قدمناكم الشهداء شباب نساء ورجال، اسأل عثمان وسحنون شهدانا لا نخون، ما نقبل من حد اهانة احنا صحاب حق وامانة، نحبك ياتونس يا بلادي نحبك يا خضرا يا بلادي، صعبة صعبة على اعادي صعبة على اعادي...” هذه الشعارات رددتها الواهبون “الضحايا” في احتجاج امام مبنى هيئة الحقيقة والكرامة، للمطالبة بتفعيل جبر الضرر.

يتصدر على ساحة “العدالة الانتقالية” خلاف حول مسألة جبر الضرر، ما ساهم في زيادة الشرخ بين الاتجاهين اليمني واليساري. أغلب من قابلتهم من الاتجاه الإسلامي كان يريدون، ويعقدون آمال كبيرة على مسألة جبر الضرر الفردي، بينما منافسهم اليسار والقسم الأكبر منهم، يتحدثون عن جبر الضرر الجماعي، من خلال تنمية بعض المناطق ومشاريع ضخمة تابعة للدولة، تضم معظم الواهبين الضحايا فيها، لتأمين فرص عمل لهم. من جهة أخرى لاتزال هيئة الحقيقة والكرامة، تتوخى الحذر، وتحاول عدم إصدار أي قرار يتعلق بالموضوع. تارة تلجأ للاستشارة، وهي عبارة عن ورشة عمل تأخذ فيها آراء كافة الواهبين “الضحايا”، وحسب بعض الواهبين “الضحايا” تعلن عن رغبتها بإقامة مشاريع تنموية للمناطق المهمشة بشكل ممنهج من قبل الأنظمة السابقة، ولدعم مشاريع عمل جماعية خاصة بالمعنيين بمسار العدالة الانتقالية.

يتحدث أحد الواهبين من الاتجاه اليساري: "حركة النهضة أكثر حركة تعرضت للتكيل أيام بن علي. بعد الثورة عاد منهن العديد من الخارج، عندهم تيار المهجر، وتيار السجن، الأول عاش في أوروبا، ثم عادو وشدو المناصب الإدارية. واللي قعدو في تونس ظلو في الحبس، وتبهللو، وبعد الثورة ظلو كما هم، وهم بالمناسبة ينظرو لجماعة المهجر أنهم تركوهم في المحرقة، وهذا صحيح. النهضة مأملة على هيئة الحقيقة تعوض القاعدة متاعهم وتمتص غضبهم. وبرأيي إن كانت الهيئة ما نجحت في تعويض الناس هذوم، رح يكون في ثورة من جديد، ورح يتمردو على قيادات النهضة".

يقول واهب آخر ضمن هذا السياق إنه: "علينا أن نميز هنا بين الموالين والمتعاطفين مع الحزب، وهم عدد كبير من الناس لا يمكننا معرفته، وبين ما يقارب من 1600 شخص ممن بايعوا الحركة، وكانوا في داخلها، أي هناك مستويات للولاء، وللفاعلية، ولكن الفئة المقربة للحزب تم تعويضها. وكرمت أيضاً في الوظائف الحكومية. نتحدث عن 25 ألف تعيين في وظائف حكومية، منهم 23 ألف عفو عام، أي أن الوظائف آلت لهم أو لأبنائهم، وبالتالي كون أغلب أعضاء النهضة كبار في العمر، وأغلبهم تجاوز سن التقاعد، وحسب القانون باستطاعتهم تحول فرصة العمل لأحد فروعهم، بالتالي آلت الوظائف لأبنائهم، واليوم الإدارات هي بأيديهم. صحيح أن (النداء والمتمثل برئيس الجمهورية الحالي) من يحكم في ظاهر الأمر، لكن الأمور كلها بأيدي النهضة التي تسيطر على المناصب الإدارية".

ويؤكد آخر أن "المناضلين الحقيقيون هم أصحاب المشروع، فمسألة جبرر الضرر أعمق من التعويض المادي، لكنهم يريدون عدالة انتقالية، على أساس أن النظام السابق قد زال، أما الحقيقة هي أن النظام ما زال قائماً. وأول ما يمكن الحديث عنه في العدالة الانتقالية هو محاسبة الجناة، فكيف يمكن محاسبة أناس ما زالو في السلطة؟ قبل كل شي نطالب بالاعتذار، والاعتراف بأن التعذيب في تونس كان سياسة دولة. ولكن كيف يحصل هذا وبعض الانتهاكات تمارس حتى اليوم، فبعض الصحفيين عوقبوا بقانون نظام بن علي نفسه. نتكلم عن أرقام موثقة خرجت بالعفو العام، بعضهم فضل الاستفادة من فرص التوظيف، وبعضهم رفض. إذا كانوا يفضلون لقب مناضلين، كان عليهم السعي، أو الاستمرار بالسعي لتحقيق مكاسب لكل المجتمع، وليس لتحقيق مكاسب فردية، تتحمل بالتعويض المادي، الذي يخصهم ولا يخص غيرهم".

تقول وجهة نظر أخرى: "صحيح، مسألة التعويض ممكن أن تكون فردية، ولكن بقية الحقوق كالرعاية الصحية، يجب أن تكون للجميع ولا توزع على أساس من ناضل ومن لم يناضل، ومن تضرر ومن لم يتضرر. بالتالي سيكون هناك ضحايا آخرين في المستقبل. حتى على مستوى المشاريع التي يجب أن تدرس، وتقيم على أساس جدواها. هل تمنح للضحايا دون عن غيرهن لأنهم ضحايا؟".

يشير أحد اليساريين إلى: "رشاوي رخيصة، مثل بعض الامتيازات البسيطة، كالرعاية الصحية، التي حصل عليها المنتمين إلى النهضة، فيذهب للعلاج، وجاره في نفس وضعه يعاني، وهو محروم من هذا الحق. ويقول الأول أنا مناضل من أجل حقوق الإنسان، أين النضال هنا وأين حقوق الإنسان؟".

ويعرب أحد اليساريين عن مخاوفه من مسألة إعطاء مبالغ المال للـ “الضحايا الإسلاميين بما أنهم الأكثر عدداً. ملفاتهم بحدود ٣٧٠٠٠، أما الفئات الأخرى، لكل منها ألف أو ١٥٠٠ ملف، أي أن الإسلاميين هم الأغلبية، وأغلبهم يركزون على موضوع جبر الضرر والتعويضات المادية، وأخشى أن تذهب هذه الأموال إلى حركاتهم الإسلامية، وتصبح هذه الحركات أقوى. بالنسبة لي لا فرق بين الإسلاميين واليساريين، ولكن الفرق الوحيد أنهم الأغلبية، لأن زين العابدين لاحق الإسلاميين وسجنهم”.

ويرى أحد اليساريين أنهم أرادوا توجيهية العام نحو فكرة “أنهم سيعطون الأموال لفئة من الأشخاص، وقدم الضحية بمنطق المرتزقة، وهذه الشيطنة تضر بالعدالة الانتقالية، فالخطأ الذي ارتكبته النهضة، أنها دفعت للناس فلوس ودفعت بعض التعويضات من ميزانية الدولة، وهناك أزمة اقتصادية عند الدولة بما أن أكبر عدد المساجين كانوا من الإسلاميين. تم إيقافها لاحقاً، لكن المواطن العادي يقول: لك تزدي في الضرايب والبنزين وأخذت قروض وعطيت الناس أموال، والآن بدهم ياخذو أموال مرة ثانية عن طريق الهيئة؟. حتى أنا ضحية أعمل طوال النهار وبالكاد أكفي نفسي”.

بينما ترى إحدى “مناضلات” اليسار المعروفات على الساحة السياسية أن “مسألة جبر الضرر الفردي وجبر الضرر لنتمية الجهات، يجب التعاطي بها بحذر. تعويض الجهات ما فيش مشكلة، لأنو مثلا الحوض المنجمي أو جهة الرديف، وهي الخطوى الأولى لي راكمت للثورة للتونسية وتصير تنمية للجهات التي كانت مقصودة من قبل النظام بتهميشها، لأنو فيها مناضلين وفيها ناس تتحرك، وهذا الأمر لا جدال فيه، ولكن ليس على حساب الجهات الأخرى. أنا مع التعويض المادي في جانب أن ثمة ناس حياتها ضاقت بالفعل، سواء انقطعوا عن دراستهم، بالتالي يقع توظيفهم بالرغم من انو مافميش تشغيل، وثمة ناس قضيت حياتها في السجون وولادها ما عندهم مستقبل، ثمة لازم يكون في مشاريع يضمن حياة كريمة لأولادهم، وهذا نوع من ترميم حياة المناضلين، ترميم نتيجة الحياة لي خسرها، وليس تعويض نتيجة لي قام به تجاه شعبو، وهذه مهمة ليبنى حياتو وتعاونو الدولة، لأن من مهمة الدولة أن تعتني بالمواطنين بتاعها، مسؤوليتها توفر لهم الشغل والعلاج لأن ثمة برشة مناضلين ما عندهم بطاقة علاج، وعندهم أمراض مزمنة، لا بد من أنها أدويهم. التعويض المعنوي مهم ولكن التعويض المادي مهم أكثر، يعني هذوم أناس ما توفر لهمش كما ما توفر للمواطنين العادين، يعني هم عطلو بي فعل فاعل الذي هو النظام، من أنك تعيشهم حياة طبيعية في آخر لحظة وسنوات العمر لا تعوض، يعني بالمال يعني هول الناس هاذم ماركموش أشياء لذواتهم، هؤلاء المناضلين ما قاموش بأشياء لذواتهم، هم قاموا بأشياء ومهام لشعبهم ولبلادهم فلا بد من انتحمل الدولة مسؤوليتها تجاههم، وهذا ليس بمنطق الغنيمة وإنما هي استرجاع مسار طبيعي لحياة ناس عاشوا حياة استثنائية بامتياز، وماكنوش هم مسؤولين عليها، خيارتهم نعم ولكن مسؤولين عليها لأن كان في نظام يجمع ويسجن، ثمة أحياء تنجم تعوضو، لكن لي مات ولاده كما حلة كمال المطمطي يعني ما تنجمش مال الدنيا تحطو، ما ينجمش يعوضلهم لحظة سعادة”.

يرى أحد النشطاء في التيار اليساري، وهو يعمل في إحدى الجمعيات الحقوقية، أن المجتمع التونسي: “ضحية سياسات. يوجد ضحايا سواء مباشرين أو غير مباشرين، الشهيد ضحية، الجريح ضحية، السجين السياسي ضحية وعائلته ضحية، وزوجته الضحية، لكن المفهوم يجب أن لا تقتصر فقط بجبر الضرر المباشر، لأنه نؤمن من خلال تجربتنا أنه تم جبر ضرر ناس كثير، وأكثر من مرة ولا تزال تريد، لأنه من طبيعة الإنسان هي الطمع، اعطيني مرة أو اثنتين، بينما نحن بحاجة لأن يكون لدينا سياسات دولة ترتقي قليلا بالمفهوم. المسألة أصبحت كنوع من الابتزاز. جبر الضرر الأهم هو في تغيير السياسات لأن هذا الضمان الوحيد الذي سيجنبك ضحايا جدد في المستقبل، لأنه حتى اليوم لا يوجد ضمانات كافية لعدم وجود ضحايا في الغد، وهذا يعني أننا سنستمر في إنتاج الضحايا ونحن نريد أن ننهي من إنتاج الضحايا”.

في كل مقابلة مع أحد المنتمين للنهضة، يتوقفون وبصوت من الحسرة والغضب عند هذا السؤال الذي سأله أحد الوزراء ليقول: “قديش كيلو نضال؟”. والذي اعتبره معظمهم إهانة كبيرة وإقصاء لهم كأتجاه اسلامي. كما جاء أيضاً على لسان أحد الوجوه المعروفة من اليسار، حين قال: “انا محجتيش في تعويض”، فحلها النهضويون على أنها تعالي ولا مبالاة بالناس المدمرين. فتقول إحدى الواهيات رداً عليهم: “أنت من اجل الصورة بتعاك تحمي ناس فالمنضال الشريف المناضل الحق هو الذي يجعل مطالب المظلوم هي مطالبو مطالب الناس الضعفاء هي مطالبو، هذا المطالب الحقيقي الشريف لا يتاجر بحقوق الناس، ما يلزمش أن يسحق الناس، حتى لو جاء ذلك على حساب صعود النهضة”.

ومنهم من أبدى تفهمه للرفض والمخاوف التي تحيط الجانب الآخر المعارض للنهضة في حال حصول مناصري النهضة على هذه المبالغ الكبيرة من الأموال، حين يقول: “أكبر متضرر من النظام القديم عدياً هو الاتجاه الاسلامي، وحتى اللعبة السياسية سنوه نقلكم ايش هو الاشكال يعني، احنا ٣٠ الف سجين كولها تابعة ماديا ورصيد النهضة هو نضالها ورصيدها مهلهل، ورغم ذلك هي الأولى في المجتمع، إذا انت هل رصيد مهلهل عطيتو أموال سياسيا بالرغم من أنهم تاعبين، ديما قاعدة النهضة متقدمة لو أني نزيد نعطيها أموال يزيد يتقوى أكثر”.

يعتقد معظم النهضويين وبنقطة تامة، أن التعويضات المادية لجبر الضرر ستكون مقدمة كهبات من الخارج الخليجي والأوروبي. يقول أحد الواهيين: “ثمة فئتين من المجتمع المدني، فئة تدعم وفئة تقول لا، لازم تروح الأموال للدولة وتفرغوا كاسة الدولة، لأن العدد كبير من الملفات يتصورا البعض أن هذه إفراغ للدولة، بالرغم أن هذا الصندوق ليس من أموال الدولة، ها تعويضات خارجية خاصة بالضحايا. المجتمع القريب من النظام القديم هو الذي يعر كل. احنا في تونس في صراع ما بين قوة تريد العودة وناس تريد المضي أمامك”.

ترفض فئة من السجناء السياسيين للنهضة حصر التعويضات المادية في تنمية المناطق التي تعرضت للتهميش الممنهج بحجج كثيرة، حيث يقول أحدهم: “جبر الضرر يكون عبر تنمية الجهات، احنا من جهة القصرين⁷⁶، احنا عشرة مناضلين، يعني تعوه يعملو تنمية ع حسابنا، يعني أنا ياما ظلمتني البلاد سابقا، وتوه تظلمني، يعني لي سرقو ونهبو الأموال ما قللمش هاتو الأموال، هاتو نعملو فيها تنمية، لكن جيت الأموال للمناضلين لياخدو حقوقهم وليعيشو ويعيشو صغارهم، قلولهم شو رأيكم نعطيهم فلوس أو نعملو تنمية. ليش أنا قاصر لتستشر غيري وما تستشيرني، انا في مجتمع مدني ممكن يجي معي ويجي ضدي، أنا ليس لدي ثقة بالمجتمع المدني المعاكس لي كمناضل في لي يمشي للاستشارة⁷⁷، ويقول لا التعويض لازم يكون فردي لأنهم هم حسو لانه في نوع آخر من بقايا النظام القديم، والذين انتشروا في المجتمع المدني، رح يقول لا، ويكتبلك مکتوب في الاستشارة يقول افضل انها تروح تنمية للجهات، الجهات المحرومة، ولمن انت تقولي لا، هو حيرض عليكى الجهات هديكا، يقلك شفتم المناضلين، عشان هاكا ما حبوش يعطيكم الفلوس، يعني تبقي أنت بصراع، وبعدين يجولك جماعة القصرين المهلهلة، واحنا جتنا فرصة يعملونا مستشفى، وطرقاتنا على حسابك انت كمناضل، انتولي قلتو لا يعني يهيجو عليك المجتمع التونسي، عليش تجليني أنو نوصل للمستوى هداك، عطيني تعويضني وأنا نعمل أو أنا وياك نعمل مؤسسة، أو شركة، خليني أنا نعمل مش تجيني تفنك مني، ويقول شوفتي شلون هم وشلون يفكرو وكانو انت ابنك خايفة تعطيه فلوس يضيعها انا نتصر عليك”.

ومنهم من اتهم الإعلام في ترويح هذه الصورة، وتشويه سمعة المطالبين بالتعويض، فتقول إحدى الواهبات: “يقولو هدولا بيعوا في النضال، ويقولوا نحنا بلادنا فارغة وانتو تزيديا، علينا عليش بيها الفلوس أنا مهرسله وخمسة وعشرين سنة”. ويروي أحدهم قصة احد اصدقائه الذين تم اعتقالهم بفترة تخرجه من كلية الطب وفي إحدى الجلسات الخاصة بنشاط النهضة، يقول: “قام بيكي، قال أنا دكتور ما خدمتش، وبيكي، وقت تخرجت بذات الفترة زميلي حج مرتين، بناه فيلا طابقين، ولديه كرهما له هو ومرتو وولدو، أنا تخرجت دكتور ودخلت السجن، وعشت بيع في خضرة عشان ياكلو صغاري، وأنا تحرمت، أنا لو ما دخلت السجن كنت نعيش بنفس النيفو (المكانة المجتمعية) قديش تعوضني ما يعوضني شي، أنت إنسان محطم تجي تقولو قديش كيلو النضال؟ وأنت عايش في الفترة لي هو ميت تحت الأرض. انت كنت عايش تخدم ولا على بالك، ولا باس عليك، وهو مردوم هو وصغارو، تجي انت توجعو بكلمة قديش النضال. اجينا لفترة اننا نطالب بمحاكمة من قالوا قديش كيلو النضال. لاني أنا نجم نفاك قديش كيلو رخص، وقديش كيلو الذل، وقت انا كنت نحارب، أنت تجي الآن وتقول قديش كيلو النضال؟!”.⁷⁷

⁷⁶ القصرين هي إحدى الولايات ٢٤ في تونس، تعرضت إلى اقصاء وتهميش ممنهج وإلى التمييز والحرمان على غرار مناطق الأخرى من قبل الانظمة السابقة.

⁷⁷ نظمت هيئة الحقيقة والكرامة ورش عمل خاصة للواهبين “الضحايا” للاستشارة حول جبر الضرر في كل المناطق التونسية والعاصمة.

من جهة أخرى تضيف إحدى المنتديات للنهضة، على حديث زميلتها السابق: “نقول أي خطوة بش تعلمها العدالة الانتقالية، أو الحكومة، يلزم تراعي أصناف الضحايا. مثلا المناضلين متاع حركة النهضة، فم مناضلين انسجنو، فم مناضلين تهجرو لبرا، وفمة مناضلين تصدرو المشهد السياسي. أخذو حقهم. توه تجي انتي تساوهم بالمناضلين الآخرين؟، اللي ما عندهم دفتر معالجة، وهو حق كل مواطن، ولا تعليم. انتي تجي تفرز هذاك على أنه إسلامي معارض، وتحيلو حقوقو الأساسية، وتخليه من بعد الثورة 6 سنين وهو يعاني في التسويف والتلاعب بالملف، وتقلو لازم نستنى اللجنة، ونستنى الجلاد، ومصالحة البلاد! شو يهمني بمصلحة البلاد أنا اذا ما لقيتس ناكل. مواطن تونسي أنا ولا؟ انت الدولة واجبك تجاهي تلبسني وتأويني؟. ما تدخلنيس بمتاهات انتي مناضل وقديش كيلو نضال؟. والنضال متاعت تحب تشتريه بالفلوس وتبيعو بالفلوس. هذي ترهات ومزايدات وكلام فارغ. أنا مواطن من حقي على الدولة توفرلي الغذاء والصحة وكل حقوقي”.

بينما نرى من جانب آخر، بعض من السجناء السياسيين للنهضة يطالبون بحقهم في رد الاعتبار او جبر الضرر المعنوي، وفي هذا الصدد تريد إحداهن أمر وحيد من الدولة، وهو الاعتذار فقط، حيث تقول: ”ما ننتظرش التعويض، نبغي يجي الجلاد اللي أهانني، يجي الدار، ويعتذرلي، ويعتذر لأمي. هذا فقط اللي طالبتو. ولكن ما ننكرش على غيري من المناضلين، اللي أمسا وضعهم المادي سيء، قاعدين يتوفو يوميا من المرض، ما ننكرش عليهم يطالبو التعويض المادي، كل واحد كيفاش يرى التعويض متاعو، أنا الحمد لله عندي الرزق، ولكن حقي المعنوي، وحقي في رد الاعتبار ما نتنازلش عنو. غيري اللي انحرم من التداوي، ما عندوش مصدر رزق، ما عندوش خدمة، اللي يعيشو في الشارع، وما زالو يستننو. اذا تمشي تعمل احصائيات آخر ست سنين قديش مات مناضلين من المرض ومن الجوع، تلاقيه بالعشرات، هذا اذا يقللك أنا يهمني التعويض المادي، وما يهمنيش المستقبل، لازم تفهمو. هذول عندهم أولوية في التعويض الماضي قبل المعنوي، شني يفيدهم الاعتذار هذول برأيي أن التعويض يخضع لأولويات المناضلين، وأصنافهم، فم وضعيات ما تتجمش تنتظر”.

ويشعر أحد النهضويين أن الهيئة تميز اليساريين عنهم، مستشهداً بحادثة وقعت أمامه، يقول: “ثمة واحد يساري جب هنا وجاب زوجته وقال اجهضت، وعمل العركة وضرب وكسر، اعطوه الفين دينار وهزوه للمستشفى، وعملوه عليه كل شي، بينما احنا عملنا اعتصام هنا (امام مبنى هيئة الحقيقة والكرامة) عشرين يوم، شو عملو معنا؟. عملو معنا مكتوب وخلاص. هو مش ضحية هو يساري بس، لا تسب لا تعذب ولا دخل في نفق الاستبداد ولا عاش شي واحد ما من لي شفناه. يقلك شارك بالمظاهرة وما عندو ما يثبت، هو قال لا ما عنديش شي يثبت انو ضحية واعطوه. واحنا ضحية، وهو ليش؟، لانو رئيسة الهيئة وللأسف يسارية، ونحن مش، الله غالب، ندخل في المربع هادا، أعطت كول شي، هنا هيئة الحقيقة والكرامة تعامل اليساريين على انهم طبقة ورمز الحداثة، ورمز العلمانية. وكما نعرف الحملة كبيرة على الإسلام عنا برشة حاجات، أما نحن لا، الله غالب رغم أننا معتدلين نحب الاعتدال”.

ذهبت في اليوم الذي أقيمت فيه الجلسة الاستشارة الوطنية، حول جبر الضرر في أحد فنادق العاصمة التونسية، والتي نظمتها هيئة الحقيقة والكرامة للواهبين "الضحايا"، كي يعبروا فيها عن آرائهم، و تصوراتهم حول مسألة جبر الضرر. تم تصنيف الواهبين "الضحايا" كل بحسب القضية التي أدخلته في دوامة الاعتقال والتعذيب. غرفة خاصة للواهبين "الضحايا" من النساء، وغرفة خاصة بالمنطقة "الضحية"، ويمثل هذه المنطقة عدد من أبناءها. وقاعة خاصة للواهبين "الضحايا" المرتبطين بالنشاط الطلابي، وكذلك النقابيين وغيرهم.

تعرفت إلى الكثير من الناس، وذلك من خلال الأشخاص الذين قابلتهم مسبقاً، وسمعت منهم المزيد من القصص الاعتقالات والتعذيب التي "تفوق طرق تعذيب غونتنامو أو المعتقلات الإسرائيلية" على حد تعبير إحداهن.

وأثناء حضور أحد الذين قابلتهم، وبرفته أحد أصدقائه، عرفني عليه وأجبره ان يعطيني رقمه حتى يحدثني عن تجربته. اتصلت به لاحقاً وحددنا موعداً للقاء، وبما أنه من السلك العسكري، تقابلنا في مكتب الجمعية الخاصة بالواهبين "الضحايا" العسكريين. هو رجل أنيق الهمام، ولبق الكلام والتصرف. حين سألته عن السماح لي باستخدام آلة التسجيل، قال: "لا قيمة للذي سأقوله لذا ليس من داع للتسجيل"، ثم أكمل حديثه معذراً عن اضاعة وقتي: "أستطيع أن أساعدك أكثر في البحث من الناحية الأكاديمية من المراجع والمنهجية، أنا لذي شهادة دكتوراه وكنت أدرّس الضباط في الجيش". بين حين والآخر وبينما كنا نتناقش عن طبيعة المجتمع التونسي وعن علماء الاجتماع والسياسة، تحدث قليلاً عن قصته ببضع كلمات، وكأنها زلة لسان وعن غير قصد منه، فقال: "تم سجنني بالرغم من أنني كنت متقاعد، جابوني للتعذيب وضموني مع مجموعة براكاة الساحل. بعدها بلحظات شدّد على أنه لم يتعرض للتعذيب في السجن، في هذه الأثناء جاء أحد الزوار إلى الجمعية ومرّ بالصدفة من أمام المكتب الذي نجتمع فيه، فتوقف الزائر وتقدم إليه متفاجئاً ومرحّباً به، فالقى التحية عليه بحرارة، بعدها سأله عن أخباره فيرد عليه الزائر مبتسماً ضاحكاً ومغموراً بالثقة: "بفضل الله والمرزوقي تمت ترقية لرتبة كولونيل". وبعدها رحل الزائر، سكت للحظة ثم عاد وجلس على الكرسي، محاولاً إخفاء حسرة احتلت ملامح وجهه. وأكمل حديثه عن رائد الفلسفة السياسية الحديثة "مونتسكو" وعن "طوكفيل" المؤرخ والملقب "بسوسيولوجي الحرية" صاحب كتاب "الديموقراطية في أميركا" و"النظام القديم والثورة" إلى أن قاده الحديث لزلة لسان أخرى فقال: "أنا بشخصي ذهبت إلى الغنوشي مرتين، وأعطيته ملفي ولكن لم يتغير شيء. كانت حركة النهضة العنصر الكفيل لرفع المظالم، ولكن تبين بالأخير أن ليس بيدها حيلة."

القسم الرابع

استنتاجات وأسئلة

استنتاجات:

طرحت في بداية عملي الحقلية عدة أسئلة، منها ما كان يراودني قبل عملي هذا، ومنها ما أتى في المراحل الأولى لهذه المذكرة، وبعدها قرأت عدداً من الكتب والأبحاث والمقالات التي طالت موضوع "العدالة الانتقالية" ومفهوم "الضحية"، تبين لي أن قسماً من الباحثين والكتاب تناولوا مفهوم "الضحية" من جانب مبتكريها، مشرعيها ومستخدميها، وليس من جانب المنتسبين لها أو الذين يعايشونها، لذا حاولت في مذكرة بحثي هذه كأولى خطواتي في ميدان "أنثروبولوجيا الدين" و"أنثروبولوجيا السياسة" أن أسلط الضوء على تصورات الواهبين، وكيفية تفاعلهم مع مصطلح "الضحية" في حياتهم اليومية، انطلاقاً من أحد أهم خطوات "العدالة الانتقالية" وهي جلسات الاستماع العلنية.

كمحصلة وبالاستناد إلى كل ماورد، اقترحت مفهوم الواهب كبديل لمفهوم "الضحية". فالواهب هو الذي يلعب دور المقدم في الدائرة التبادلية التي تحدثت عنها في القسم الثاني من مذكرة البحث وهي التقديم / الواهب، القبول/ الموهوبين، الرد/ تبادل الهبة بين الموهبين والواهبين. إلى ان تتحول إلى أدوار متداخلة ومترابطة بين بعضها البعض، فما أن تردّ الهبة وهي "الوسيلة الضرورية لإنتاج البنى الأساسية للمجتمع وإعادة إنتاجها" حتى تعاود الرجوع إلى الموهبين كما الواهبين، وهي أشبه بحلقة تدور على الجميع دون استثناء. فالواهب هو كل من عايش اعتقال، تعذيب، وحرمان من أبسط حقوقه الإنسانية نتيجة دفاعه عن حريته كمعارضته للنظام السياسي القائم ديكتاتورياً أم ديموقراطياً، أو كدفاع عن حقه في حرية التفكير والتصرف، كاختياره لمظهره (ارتداء الحجاب) وحقه في التواصل مع الناس، (بما أن كل من يتواصل بأي شكل من الأشكال مع عائلة أو سجين سياسي سابق يتعرض للسجن والتعذيب وحتى الزوجات السجناء السياسيين، كان يمارس عليهن ضغط لقطع علاقتهن بهم). أود أن أشير هنا إلى أن هدفي كان بالذات هو مناقشة مسألة استخدام مفهوم "الضحية" لأنه من الهام جدا السعي لتفسير كيف يرى الإنسان نفسه في أنظمتها وعاداتها، تقاليده وقوانينه، لذلك فإن "سيستام" التصور هذا هو المسؤول عن إعادة إنتاج المجتمع، فكيف إذا كانت فئة من المجتمع تصنف نفسها على أنها "ضحية". هو عائلته وأصدقائه أو كل من خطى خطوة بقربه.

وبالارتكاز إلى معطياتي الحقلية وانطلاقاً من تأويلها، أستطيع التأكيد على أن مفهوم "الضحية" هو مفهوم مستقر ومطلق أي لا يمكن تغييره، بالنسبة للأحياء، أو الأموات، كاعتبار بعض من المقابلين أن مسؤولية "العدالة الانتقالية" نقل "الضحية" إلى "الشهيد" أو إلى "مواطن عادي". أي أن مصير هذه "الضحية" بيد الآخرين، فهي ضعف الذات وقوة الآخر داخل اللاوعي الفردي والجمعي بعد خلاصة ما أظهرته المقابلات.

وكما افترضت في فرضية الانطلاق الأولى، أن تصورات المستهدفين في مسار "العدالة الانتقالية" عن ذواتهم وعن بعضهم البعض تلعب دوراً فيها، تفيد المقابلات والملاحظات المباشرة أن هذا التصور عن الذات وعن الآخر يلعب دوراً سلبياً وهو ما يدخلهم بدائرة التبادل السلبي. وهذا ما سعيت إلى تبيانها من خلال طرح

الاستنتاجات التالية والمبنية على المعطيات الحقلية للقسم الثالث، الواهبيين "ضحايا" العن، والرابع الواهبيين "الضحايا" المغيبين.

كل الواهبيين الذين أجريت مقابلة معهم يرفضون مفهوم "الضحية" بشكل أو بآخر، بعضهم يعلن رفضه لهذا المفهوم ويطلب باستبداله، واستخدام مصطلحات مثل "مناضل" أو "ناجي" أو "مجاهد"، بعضهم الآخر، وينقسمون بين محيادين وموافقين على استخدام المفهوم، لكنهم جميعاً يتحدثون عن "الضحايا" الذين هم منهم بصيغة الغائب، وبالتالي لا يطلقون على أنفسهم هذا المسمى رغم موافقتهم عليه، بل يطلقونه فقط على الآخرين لأنهم بشكل واعي أو غير واعي، يعتبرون هذا التصنيف "الضحية" انتقاصاً من مكانتهم، لأنها تقع في موقع المفعول به، حتى أنهم لا يطلقون هذا المسمى على الشخصيات العامة، أو التي تشغل مناصب مهمة، كنوع من الاحترام. على سبيل المثال جميع الذين قابلتهم دون استثناء يطلقون مسمى "مناضلة" على رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، بالرغم من أنها اعتقلت وتعرضت للتعذيب بحسب ما ذكر بعضهم.

وفي ذات الوقت تظهر على بعضهم علامات الشعور بالاضطهاد والحاجة إلى التعاطف، وهي إحدى سمات "الضحية" بالمفهوم العام، فكما رأى بعضهم في الجلسات العلنية، بادرة إيجابية، لأنها أثارت تعاطف المجتمع معهم، هنا نلاحظ صراعهم مع ذاتهم، حول مفهوم الضحية ومسألة قبوله، أو رفضه فهو بشكل ما يفتقد من مكانتهم بإعتبارهم المفعول به، ومن جهة أخرى يكسبهم التعاطف، وهو ما قد يعتبره بعضهم بواحد "الرد" أي المرحلة الثالثة من الدائرة التبادلية. وأعتقد أن هذا أحد نتائج تداول مصطلح "ضحية" فهو يفترض، أن هؤلاء الأشخاص مظلومون ومغلوب على أمرهم، ويجب التعاطف معهم ولكن لا يقدم أكثر من هذا التعاطف.

وكما اعتبرنا أن مفهوم الضحية هو مفهوم ثابت لا يمكن تغييره فـ "الضحية" هو "ضحية" بالمطلق حتى لو استرد الهبة، سيصنف في خانة "ضحية".

حتى اشتقاق الكلمة من "أضحية" وهي من تخسر كل شيء وتهب كل شيء، دون توقعات بالرد، أي أنها لا تعوض ولا يرد لها. وهذه الأسئلة المطروحة من قبل العديد منهم "ماذا يعوضني؟، أولادي الذين خسروا مستقبلهم، أو ابني الذي توفى تحت التعذيب في مآتم دون جنازة".

بينما للواهب حق في الرد وفق الدورة التبادلية لـ "مارسيل موس"، ففي الأنظمة الديمقراطية، ومنها الأوروبية، الدولة تهب الطفل الصغير حق التعليم الجيد، وكامل حقوقه الأخرى، وحين يكبر سيرد هذا الوهب للعام الذي وهبه، أي الدولة، أو المجتمع. على عكس "الضحايا" الذين لا يصلون للدورة الثالثة من المرحلة التبادلية، أي أنهم واهبون من غير رد. أما في جهة الأنظمة الاستبدادية فهي تستقبل الأضحية والوهب، دون أن تهب، وبالتالي، هذ ما يحدث خلل في العملية التبادلية، فينتج عن ذلك، ثورات، اضطرابات، وتحركات شعبية.

الدول الديكتاتورية غالباً ما تنتج ضحايا، ولكن القبول بهذا المفهوم وتبنيه، من قبل من يحسبون ضحايا، أو من قبل ما يهتم بشأنهم، هو ما يثبت هذه المعادلة، وهذا من شأنه أن ينتج مشاريع ضحايا بالفعل، وبالتالي مزيد من الصراعات والنزاعات في المستقبل. لأن هذا البذل، لا يلعب دوراً إيجابياً هنا، بل يفتح الباب لمزيد من المطالبة، بالتضحيات، و”الأضاحي” وهي هبة رمزية “في نفسها تهدف إلى اتصال أكثر حميمية مع الإله. ولكن تشمل هذه النظريات أيضاً القربان كما تشمل التضحية وتعتمد على نموذج بنيوي متساو بين المتواصلين، في حين أن التضحية تندرج تحت نموذج السيطرة والخضوع [...]”⁷⁹ وهي تفترض نوعاً من الانتهاك الحرمات قد يدعو للعقاب أكثر مما يدعو للرضا”⁸⁰.

ومن خلال دراسة تصورات الضحايا عن ذواتهم وعن الفئات التي ينتمون لها وتصوراتهم عن الفئات الأخرى نجد أن تداول مصطلح “الضحية” استخدم في الصراع السياسي الأيديولوجي، من خلال نسبه لفئة وإنكاره على أخرى أحياناً، بغرض كسب التعاطف الجماهيري ورسم صورة محدّدة عند الناس. أو نسبه إلى فئة أخرى بغرض الانتقاص، أحياناً. بالتالي لم يكن المفهوم مستقراً عند كل الفئات، وهذا ما يوضحه إختلاف استخدامه بين فئة وأخرى. وهذا ما أشار إليه غودوليه في كتابه لغز الهبة “نحن لا نتناول اذا ظواهر فكرية صرفة، بل ما هو أعمق من ذلك. إننا نتناول مشاركة الفكر في عميلة انتاج العلاقات الاجتماعية، أي الجزء الفكري من الواقع الاجتماعي. وبعبارة أخرى، لا نطلق هذه العلمية وفق شرط ذهني ما في حضور الأشياء وحسب، وإنما أيضاً وفق شرط ما للبشر في علاقتهم بأنفسهم ووفق مشكلات تثيرها طبيعة علاقاتهم الاجتماعية، وهي رهانات تدفعهم إلى بناء تصورات عن انفسهم وعن العالم يضربون من خلالها في مضمون هذه التصورات، ستارة من الصمت حول بعض وجوه هذه العلاقات أو يحيطونها بمثالية”⁸¹.

وأختم بالفرضية الثانية والتي تتناول استخدام مفهوم “الضحية” يؤثر على مسار العدالة الانتقالية، والذي اعتبرته كأحد “طقوس العبور” الناقل من الديكتاتورية إلى الديمقراطية التي تحدث عنها أرنولد فان فانب (Arnold van Gennep) والذي يتركب من ٣ أزمنة، الانفصال (عن الوضع أو المكان السابق)، الهامش (بين المرحلتين) الانضمام (إلى وضع جديد). مرحلة الانفصال تمثلت بالثورة واستخدام مصطلح ضحية هو الذي أدخلها في مرحلة التهميش، بسبب ترسيخ مفهوم أنه لا يمكن الانتقال إلى (الوضع الجديد) أو الانضمام، بما أنه وكما ذكرت سابقاً “الضحية” هي دائماً ما تكون في موضع ثابت ومستقر لا يتبدل ولا يتطور.

79 التدخل بالحذف من وضع مذكرة البحث.

80 ريفيير، ٢٠١٥، ص: ١٧٠-١٧١.

81 غودوليه، ١٩٩٨، ص: ١٨٦.

ومن منطلق هذه المحاولة الأولية، أود أن أطرح الأسئلة البحثية التالية. أمله بأن أفتحها على أفق بحثي جديد وهي:

ما هو منطق إشغال مفهوم "الكرامة" وما تصورتها؟ بالنسبة للناس وللذين كانوا فتيل اشتعال الثورة التونسية، وباقي ثورات الربيع العربي، أو التحركات الشعبية التي حصلت في بعض الدول التي يطلق عليها "عربية" أو شرق أوسطية.

منذ بداية عملي الحقل كنت أحاول أن أسأل الناس، وخاصة الواهبين، ماذا تعني لهم "الكرامة"؟. معظمهم تفاجئ بسؤالي، باعتباره أمر بديهي. ولكن بعدما تحدثت معهم على أن إحدى مهمات الانثروبولوجيا هي تفنيت هذه البديهيات، أصابهم الشroud، جاءت أغلب إجاباتهم بأنها "كل مظاهر الاعتزاز، عندما يكون الإنسان معتزاً بنفسه".

ومنهم من تذكره هذه الكلمة بـ"الصفعة الأمنية لمحمد البوعزيزي". لأن الصفعة بمفهومنا تعني مس للكرامة، خاصة عندما تكون من المرأة للرجل في المجتمعات المحافظة. وكانت ردة الفعل في إحراق نفسه، لأنه لا يستطيع أن يرد هذا الفعل على المرأة، فيصفعها كما صفعته، ولو كانت الصفعة من رجل لكنا دخلنا في مسألة أخرى، أو لكان رد الصفعة وانتهت المسألة، مسألة الكرامة.

ويعتبر البعض أنها "مسألة الانتقال السلمي للسلطة، هذا من باب الكرامة الجماعية، يعني هذا بمنطق استغناء أن يناشد بن علي الناس للترشح للدورة الأخرى، وهذا استغناء للعقل التونسي، يعني كأنك تهين كرامتي والعقل التونسي بشكل عام، أو وعينا السياسي، أنك تترشح أربع مرات متتالية، وتلك نوع من الكرامة السياسية".

أتمنى أن تتاح لي الفرصة للغوص أعمق في موضوع "الكرامة" وذلك على مستوى كل الدول التي قامت فيها هذه التحركات الشعبية. فهذه الكلمة هي كـ"مفردات، التصدق والتكريم والتفضل، وغيرها كثير، تخترق كل مستويات حياتنا الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والأخلاقية والسياسية، وتصنع تصوراتنا عن ذاتنا وعن

83 علاقاتنا وانتماءاتنا"⁸².

⁸²موس، ٢٠١١، ص: ٢١.

الملحق الأول
لائحة بالمراجع والمصادر

- لائحة الكتب باللغة العربية:

- ابراهيم عبدالله، ط ثانية 2006، علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان.
- ابراهيم عبدالله، ط أولى 2008، البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان
- مراد إبراهيم، ط أولى 2007، طرائق البحث الاجتماعي، دار الأنوار للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- موس مارسيل، 2011، بحث في الهبة، ترجمة المولدي الاحمر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان.
- الان كولون، ط أولى 2012، مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطش، دار مجد، بيروت- لبنان.
- فرونسوا لابلانتين، ط أولى 2015، الخمسون كلمة مفتاح في الأنثروبولوجيا، ترجمة د.حنان غازي، دار نلسن، بيروت-لبنان.
- موريس غودوليه، ط أولى 1998، لغز الهبة، ترجمة د.رضوان ظاظا، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا- دمشق.
- جورج بلانديه، ط ثانية 2007، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
- بيار كلاستر، ط الثالثة 1991، مجتمع اللادولة، ترجمة محمد حسين دكروب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
- مارك غوديل، ط أولى 2015، الاستسلام للمثالية انثروبولوجيا حقوق الانسان، ترجمة د.هناء خليف غني، منشورات دار الاختلاف وضاف، بيروت- لبنان.
- كلود ريفيير، ط أولى 2015، الأنثروبولوجيا الاجتماعية للاديان، ترجمة اسامة نبيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة - مصر.
- وحيد فرشيشي، مروة بلقاسم، آمنة السماري، أحمد علوي، نصر الدين حرز الله، ط أولى 2014، العدالة الانتقالية في تونس صدر القانون!، مركز الكواكبي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، تونس- تونس.
- بشير الخلفي، رحمة بن سليمان، ط أولى (دون سنة النشر)، المدغور، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس-تونس.
- بشير الخلفي، ط الثانية 2015، دراغة، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس- تونس.
- وحيد فرشيشي، كورا اندريو، أحمد علوي، هاجر بن حمزة، 2015، مشاركتك ترجعك الامل، مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس، مشروع بارومتر العدالة الانتقالية، مركز الكواكبي للتحويلات الديموقراطية.

وحيد فرشيشي، كورا اندريو، أحمد علوي، هاجر بن حمزة، سيمون روبينس، 2016، البحث العلمي والعدالة الانتقالية في تونس، مشروع بارومتر العدالة الانتقالية في تونس، مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية.

وحيد فرشيشي، كورا اندريو، أحمد علوي، وحيد الشاهد، هاجر بن حمزة، سيمون روبينس، 2016، التاريخ والذاكرة الجماعية في تونس: مفاهيم متباينة، تدريس التاريخ المعاصر وصورة بورقيبة اليوم، مشروع بارومتر العدالة الانتقالية في تونس، مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية.

- لائحة الكتب باللغة الأجنبية:

-Meyers Diana Tietjens, Victims stories and the advancements of human rights, Oxford University press, USA, 2016.

-Van Gennep Arnold, Les rites de passage, Éditions A. et J. Picard, Paris 1981.

- لائحة بالعنوانين الالكتروني للمقالات الصحفية والعلمية:

كيال مها : <http://www.aranthropos.com/#/2623-more> السيرة-الحياتية-منهجية-وتقنيات-بحثية

لائحة بالكتيبات والكراسات ومذكرات الابحاث الجامعية:

شانه ساز محب، 2009 - 2010، مرشد أنتروبولوجيا القرابة، الجدارة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول بيروت-لبنان.

شانه ساز محب، مرشد التحقيق الاتنوغرافي، الجدارة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول بيروت-لبنان.

جاهل نظير، 2009 - 2010، مرشد مادة المنهجية في العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الاول بيروت-لبنان.

رحمة بن سليمان، اشراف المولودي الأحمر، القيمي والرمزي في عمليات تعذيب المعارضين السياسيين داخل السجون التونسية: قراءة سوسولوجية في شهادات الضحايا، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع 2014-2015، جامعة تونس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

الملحق الثاني

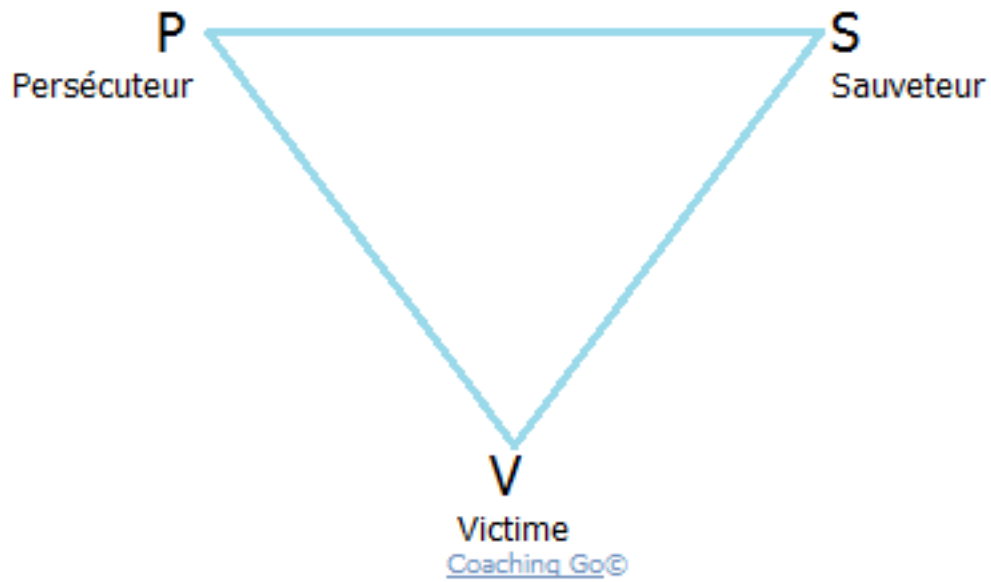
مرجع يشتمل على مفردات اللهجة المحكية التونسية التي تداولها المقابلين، مع تعريف كل منها إلى العربية الفصحى.

- كَرهبة: سيارة، مركبة نقل الناس والبضائع.
- كيف كيف: متشابه
- عرس: تزوج.
- كيفاش: كيف
- خاطر: لأجل
- ينجم: يستطيع
- كيما: مثل.
- توه: الآن.
- علاش: لماذا.
- شنوه: ما هو.
- شايخين: تقدمنا في السن.
- برشة: كثيراً.
- القفة: سلة الطعام.
- باهية: جميلة.
- هاكا: ليست كذلك.
- مناش: لسناء، ليست.
- حومتنا: منتقطننا.
- باش: سوف.
- هاديكا: تلك.
- بتاع: ضمير ملكية.
- لاباس عليك: لابأس عليك، امورك بخير.
- ياسر: كثيراً.
- هز: ارسل.
- تاغبة: مرهقة.
- حرقة: هجرة غير شرعية.
- زطلة: حشيش.
- ولى: أصبح.
- خدمة: عمل.
- فمة: ثمة.

الملحق الثالث

مثلث كاريمان

LE TRIANGLE DRAMATIQUE DE STEPHEN B. KARPMAN



الملحق الرابع

الصور الفوتوغرافية



صورة رقم (١) - بطاقة الدخول إلى الجلسة العلنية



صورة رقم (٢) - قاعة الجلسات العلنية



صورة رقم (٣) - احتجاجات الواهين أمام مبنى هيئة الحقيقة والكرامة



صورة رقم (٤) - احتجاجات الواهين أمام مبنى هيئة الحقيقة والكرامة



صورة رقم (٥) - مظاهرة نسوية لحزب النهضة أمام مبنى هيئة الحقيقة والكرامة

